ISSN 2076 - 9911

رئيس التحرير
حاتم الطائي

315 بيسة

الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

الأحد الممتاز

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

Sunday 20 September 2026 - issue No (4435) | 12 صفحة | الأحد ٨ من ربيع الآخر ١٤٤٨ هـ الموافق ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٤٣٥

جلالة السلطان يهنئ رئيس نيبال

مسقط- العُمانية

بعث حضرةُ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- برقية تهنئة إلى فخامة الرئيس رام شاندرا بوديل رئيس نيبال بمناسبة العيد الوطني لبلاده. ضمنها جلالة السُّـلطان المعظم أطيب التهاني والتمنيات لفخامته ولشعب بلاده الصديق.

تطوير مشروع للطاقة المتجددة بقدرة 500 ميجاواط بنظام لتخزين الطاقة بالبطاريات

سلطنة عُمان تطلق مرحلة جديدة من التعاون مع بوتسوانا وأنجولا

1.5 مليار دولار
القيمة الإجمالية للاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين

لواندا- العُمانية

شـهد حضرةُ صاحبِ الجلالةِ السُّـلطان هيثـم بن طـارق المُعظّم- حفظـهُ اللهُ ورعـاهُ- وفخامة الرّئيس جـواو مانويل لورينسو رئيس جمهورية أنجولا، بالقصر الرئاسي بالعاصمـة الأنجولية لواندا يوم الخميس الماضي، مراسـم تبادل عددٍ من الاتفاقيات بين سـلطنة عُمان وجمهورية أنجولا.

ووقّع البلدان الصديقـان، في إطار زيارة «دولـةٍ» قام بهـا جلالته- أيـدهُ اللهُ- ٥ اتفاقيـات و٨ مذكـرات تفاهـم، وعقد برنامج تنفيذي شمل عددًا من المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية.

وتضمنـت الاتفاقيات الإعفـاء المتبادل من التـأشيرة لحـاملي جوازات السـفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة، والتعاون الفنـي بين حكومتـي البلديـن، وإزالة الازدواج الضريبـي بالنسـبة للضرائـب على الدخل ومنـع التهرب من الضرائب وتجنبها، والنقل الجوي، والبنود الرئيسة في قطاع الخدمات اللوجسـتية وصناعة الدفاع في جمهورية أنجولا. كما تضمنت مذكرات التفاهم في مجالات المشـاورات السياسـية، والدراسـات الدبلوماسـية والتدريب، وترويج الاسـتثمار، والزراعة والثروة الحيوانيـة، إلى جانـب تطويـر مشروع بقـدرة ٥٠٠ ميجـاواط، مـزوّد بنظام لتخزين الطاقة بالبطاريات. 03

مباحثات عُمانية ألمانية حول سبل استئناف الملاحة

مسقط- العُمانية

تلقّى معالي السّـيد بدر بن حمد البوسعيدي وزيـر الخارجيّة، اتصـالًا هاتفيًّـا من معالي الدّكتور يوهـان فاديفول وزير خارجية ألمانيا الاتحادية.

وبحث الوزيران عددًا مـن القضايا الإقليمية ذات الاهـتمام المشترك وتبادلا وجهات النظر حول السّـبل الكفيلة باستئناف حرية الملاحة في مضيـق هرمز ومنطقة البحـر الأحمر مع دعم جهود خفـض التوتر والتصعيد بما يُعزز فرص تثبيت الأمن والاستقرار الإقليميين.

حاتم الطائي يكتب:

المستقبل في إفريقيا

02

الوشاحي لـ «الرُّؤيَة»: تخصيص عوائد «ضريبة الدخل» لدعم منظومة الحماية الاجتماعية

الرؤية- ريم الحامدية

كشـف عمـر بـن علي الوشـاحي، مدير دائـرة التدقيـق الضريبي لكبار الخاضعين بجهـاز الضرائب، أن العوائد المحصلة لـ«ضريبة الدخل على الأفراد» ستُوجه مباشرة لدعم منظومة الحماية الاجتماعية، مشيرًا إلى أن هذه الضريبة تهدف لاسـتكمال المنظومة الضريبية، وتسـتهدف فئـة محـددة فقـط من المُكلَّفين، إلى جانب دورها في الحد من التهرب الضريبي.

وقـال الوشـاحي- في تصريحات خاصة لـ«الرؤية»- إن جهاز الضرائب يسـتعد بشـكل مكثف لتطبيق «ضريبة الدخل على الأفـراد» بحلـول الأول مـن يناير ٢٠٢٨، عبر تطويـر البنيـة التقنيـة والإجـراءات التنفيذيـة. وفي سـياق آخر، تحدث الوشـاحي عن رصد عدة ملاحظـات خلال عمليـات تدقيـق الإقـرارات المُقدمة تتعلـق بمعالجات ضريبية لا تتوافق مع النصوص القانونية واللوائح التنفيذية، مشددًا على ضرورة مراجعـة المعالجـات والالتـزام التـام بالتطبيقـات القانونية قبل تقديمها؛ إذ إن هذا الالتزام يرفد مستويات الامتثال الطوعـي ويقلـل مـن الأخطـاء أثناء عمليات الفحص. وأضاف أن المبادرات التحوُّليّة الجارية تُسـهم بشكل مباشر في تطوير المنظومة الضريبية في سلطنة عُمان؛ حيث يهـدف مشروع «الفوترة الإلكترونية» إلى تـوفير بيانات ضريبية دقيقة ومنظمة تُسـهل أعمال التدقيق وترفع كفـاءة إدارة المخاطـر وتحديد الحالات المسـتهدفة بدقة أعلى مقارنة بالآليات السابقة. 08

merit | CMI Chartered Management Institute ACCREDITED | Qualifications Scotland Approved Centre
meritacademy.co

لم تعد الشهادة الجامعية الطريق الوحيد إلى مهنة الإدارة الاستراتيجية

وفق المعايير المهنية الوطنية، يمكنك بناء مسارك في الإدارة الاستراتيجية من محلل استراتيجية وصولًا إلى الرئيس التنفيذي للاستراتيجية (CSO)، من خلال المزيج المناسب من المؤهلات المهنية والخبرة. **ويمكنك أن تبدأ المسار حتى وإن كنت خريج الثانوية العامة.**

والميزة الأهم: المؤهلات الثلاثة المعروضة أدناه مدرجة بالاسم ضمن المعايير المهنية الوطنية ذات الصلة بمسار الإدارة الاستراتيجية، وليست مجرد برامج تدريبية مرتبطة به بصورة عامة.

ابدأ • تقدّم • قُد

المرحلة الأولى ابدأ – محلل استراتيجية	المرحلة الثانية تقدّم – إلى قيادة الاستراتيجية	المرحلة الثالثة قُد – نحو قمة المسار الاستراتيجي
دبلوم CMI المستوى الخامس في الإدارة والقيادة	**دبلوم CMI المستوى السابع في الإدارة والقيادة الاستراتيجية**	**برنامج الرئيس التنفيذي للاستراتيجية (CSO)**
مؤهل بريطاني صادر عن Chartered Management Institute CMI ومنظّم من Ofqual.	مؤهل بريطاني صادر عن CMI ومنظّم من Ofqual، بمستوى الماجستير.	برنامج تنفيذي متقدم يغطي دورة الإدارة الاستراتيجية من التحليل والصياغة إلى التنفيذ والقيادة والرقابة.
مدرج بالاسم ضمن المعايير المهنية الوطنية • يدعم التأهل لمساري محلل استراتيجية (L5) ومحلل استراتيجية أول (L6) مع استيفاء الخبرة المطلوبة.	مدرج بالاسم ضمن المعايير المهنية الوطنية • يدعم التأهل – بحسب الخبرة والمتطلبات – من محلل استراتيجية أول (L6) حتى الرئيس التنفيذي للاستراتيجية (L10).	158 نقطة • OQF 10 • قيد الإدراج • مدرج بالاسم ضمن المعايير المهنية الوطنية ذات الصلة • يدعم التأهل لمسارات مدير استراتيجية (L7) · مدير استراتيجية أول (L8) · رئيس قسم الاستراتيجية (L9) · الرئيس التنفيذي للاستراتيجية (L10).
2,700	3,000	4,800
6 ديسمبر 2026 - 22 فبراير 2027	21 أكتوبر - 17 ديسمبر 2026	18 أكتوبر 2026 - 13 أبريل 2027

لا تضف شهادة أخرى إلى سيرتك فقط...

ابنِ مسارًا مهنيًا من محلل استراتيجية إلى الرئيس التنفيذي للاستراتيجية • مؤهلات دولية • مدرجة بالاسم في المعايير المهنية الوطنية • مسار مهني واضح

للتسجيل عبر واتس أب: أرسل استراتيجية إلى 95385151

للتسجيل عبر الرابط

اقرأ في الأحد الممتاز

- مختصون: المسرح المدرسي يُنمي المواهب الطلابية ويحفز على الإبداع 04
- سعف النخيل.. ثروة وطنية تدعم نمو الاقتصاد الدائري والصناعات التحويلية 05
- «التعقيد الاقتصادي».. مؤشر نوعي لقياس مدى تطور القدرات الإنتاجية والمعرفية 11

حاتم الطائي يكتب:

المستقبل في إفريقيا

ترجمتْ الزيارةُ الساميةُ لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى كلٍ من جمهوريتيْ بوتسوانا وأنجولا، نهجَ الدبلوماسية الاقتصادية، وحرص عُمان- في ظل مسيرة نهضتها المُتجددة- على أن تفتح آفاقًا واعدةً للشراكات الاقتصادية والاستثمارية، انطلاقًا من الإيمان الراسخ بأنَّ استقرار وازدهار الدول ينبع من العمل المشترك القائم على تحقيق المصالح والمنفعة للجميع.

هاتان الزيارتان الناجحتان تأتيان في وقت تشهد فيه منطقتنا اضطرابات وقلاقل تسببت في أزمة ملاحية وتعطلٍ في سلاسل الإمداد والتوريد، وهو ما يُسلط الضوء على الموقع الاستراتيجي لعُمان البعيد عن المضائق البحرية والمسارات المُختنقة. أيضًا الزيارتان تعكسان الرؤية الثاقبة لجلالة عاهل البلاد المفدى، للقارة الإفريقية، لما تتميز به من ثروات معدنية وزراعية وحيوانية، فضلًا عن كونها سوقًا يضم أكثر من ١,٥ مليار نسمة، بالتوازي مع تقارير مؤسسية تفيد بحاجة الدول الإفريقية لضخ استثمارات في مشاريع البنية الأساسية وحدها بما يصل إلى ١٥٥ مليار دولار.

وهذه الأرقام الكبيرة تضعنا أمام عدة حقائق؛ أولًا: أن الكثير من دول القارة الإفريقية تمثل أسواقًا واعدة للغاية، في ظل ما تعانيه من نقص في الخدمات وتعطش للاستثمارات، ومن ثم فإنَّ توجيه استثمارات استراتيجية لهذه الدول يعود بالنفع والأرباح. ثانيًا: الثروات المعدنية والطبيعية والأراضي الصالحة للزراعة في هذه الدول تجعلها قبلة للاستثمار، وبوابة للفرص، لا سيما إذا ما اقترنت اتفاقيات الاستثمار بمتابعة ودعم مباشر من القيادات السياسية، وضمان حمايتها بموجب اتفاقيات حماية الاستثمارات المتبادلة. ثالثًا: تزخر هذه الدول بثروة بشرية متنوعة المهارات، وخاصة في مجال التعدين والزراعة؛ فالكثير من أبناء المجتمعات الإفريقية يعملون في الزراعة، ومن ثم فقد اكتسبوا خبرات كبيرة تؤهلهم للعمل بكفاءة في أي مشروع زراعي استثماري. رابعًا: القارة الإفريقية بيئة خصبة للممرات الاقتصادية ونافذة تصديرية لأسواق تتجاوز حدودها؛ فبفضل وقوع عدد من الدول، مثل أنجولا، على المحيط الأطلسي، فإنَّ ثمة فرص لفتح خطوط تصدير إلى أوروبا والأمريكتين.

«الدبلوماسية الاقتصادية» نهج سامٍ لبناء شراكات دولية متعددة

وبفضل الرؤية السامية القائمة على استشراف المستقبل وتوظيف الإمكانيات العُمانية بما في ذلك العلاقات الطيبة مع هذه الدول، والتي ترتكز على إرث تاريخي من الوجود العُماني في القارة السمراء، فإن آفاق المستقبل الاستثماري والاقتصادي مع هذه الدول يحمل الخير للجميع، ويؤكد أن مساعي تعزيز العلاقات ستؤتي أكلها عاجلًا وليس آجلًا. ولذلك شهدت الزيارة السامية إلى كل من بوتسوانا وأنجولا التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم والاتفاق والبرامج التنفيذية، وكلها تستهدف تنفيذ مشروعات اقتصادية في مجالات الطاقة المتجددة والتعدين والاستثمار واللوجستيات، وفي أنجولا وحدها بلغت الاتفاقيات الموقعة أكثر من ١,٥ مليار دولار، وهي بداية مثالية لاستثمارات نوعية بين البلدين، وتمهد الطريق لمزيد من الاستثمارات.

والحقيقة أننا في هذا الجانب، لا بُد أن نُحيي عاليًا الجهود التي يبذلها جهاز الاستثمار العُماني، الذي يقود دفة الاستثمارات العُمانية في الخارج، من خلال محفظة الأجيال، التي تضخ استثمارات ذات عوائد لافتة في أكثر من ٥٠ دولة حول العالم، عبر مجموعة من الشركات العملاقة التي تُديرها كفاءات عُمانية، تقود المشهد الاستثماري الخارجي. ولنا في الاستثمار المشترك مع شركة "تمبل ووتر" الصينية، مثال رائع على دور الاستثمارات الخارجية في تحقيق منافع متبادلة، خاصة وأنَّ هذه الصفقة تحديدًا التي عُقدت بالشراكة مع هيئة الابتكار والتقنية في هونج كونج، يلتزم بموجبها الجهاز بنسبة ٢٥٪ من رأس مال صندوق "تمبل ووتر للابتكار"، وهذا مقابل أن يخصص الصندوق ٥٠٪ من حجمه للاستثمار في عدد من القطاعات الواعدة بسلطنة عُمان؛ الأمر الذي يُسهم في تحقيق "البُعد العُماني"، وهو أحد المستهدفات الوطنية من استثمارات الجهاز.

تنمية العلاقات مع الدول الإفريقية تفتح مجالات أوسع للاستثمارات

وثمة قطاعات واعدة في الدول الإفريقية نستطيع أن نضخ فيها المزيد من الاستثمارات، لا سيما القطاعات التي تتوافق مع احتياجاتنا التنموية وخططنا الاستراتيجية وعلى رأسها رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، مثل قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية والتخزين والتبريد والموانئ والخدمات اللوجستية، إلى جانب قطاع التعدين، خاصة وأن دولًا إفريقية مثل أنجولا غنية بالألماس.

والتوجه نحو إفريقيا لا يرتبط فقط بالاستثمارات الواعدة والفرص الاقتصادية المأمولة، لكنه في الوقت نفسه يرتكز على إرث حضاري ربط قارتي آسيا وإفريقيا، تحت مظلة الإمبراطورية العُمانية، ونجح العُمانيون في توثيق عرى الشراكة والتعاون والبناء مع هذه الشعوب. كما أن المؤشرات العالمية تؤكد أن إفريقيا تمثل مستقبل العالم، فالقوة البشرية الفتية والموارد الطبيعية المتعددة وآفاق النمو الاستهلاكي، كلها تمثل عوامل جاذبة لبناء نموذج اقتصادي مُستدام ينشر التنمية في ربوع هذه الدول.

جهود «جهاز الاستثمار» تخدم المصلحة الوطنية وتُعمِّق «البُعد العُماني»

ويبقى القول.. إنَّ النهج السامي لجلالة السلطان المعظم، بتبني الدبلوماسية الاقتصادية، يمثل مسارًا نوعيًا لبناء شراكات متعددة قائمة على تحقيق المنافع المشتركة عبر ضخ الاستثمارات الثنائية، وتعظيم الفوائد المتحققة من العلاقات الدبلوماسية، حتى لا تظل حبيسة البروتوكولات والاستقبالات الرسمية، وأن تتعداها لما فيه مصلحة الشعوب وازدهار معيشتها وتنمية اقتصادات الدول وضمان استدامتها.

رئيس كازاخستان يتسلم أوراق اعتماد السفير العُماني

أستانا- العُمانية

تسلَّم فخامةُ الرئيس قاسم جومارت توكاييف، رئيس جمهورية كازاخستان، أوراق اعتماد سعادة السّفير الشيخ الدّكتور صلاح بن سالم جعبوب، سفيرًا فوق العادة ومُفوّضًا لسلطنة عُمان لدى جمهورية كازاخستان خلال استقبال فخامته سعادتَه بقصر الاستقلال في العاصمة الكازاخيَة أستانا.

وقد نقل سعادةُ السّفير خلال المقابلة تحيّات حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارقَ المُعظّم- حفظهُ اَللـهُ ورعاهُ- وتمنّيات جلالتِه لفخامةِ الرّئيسِ قاسم جومارت توكاييف بموفور الصحة والسعادة، وللشعب الكازاخستاني الصديق بمزيد من التقدم والازدهار، وللعلاقات الثنائية بين البلدين باطّراد التطور والنماء.

من جانبه، حمَّل فخامةُ الرّئيس قاسم جومارت توكاييف سعادةَ السّفير نقل تحيّات فخامته إلى جلالة السُّلطان المُعظّم- حفظَهُ اللـهُ ورعـاهُ- وتمنّياته لجلالته بالصحّة والعافية، وللشعب العُمَاني بدوام التّقدم والازدهار، وللعلاقات الثنائية بين البلدين بمزيد من التطور والنماء؛ بما يحقق تطلعات الشعبين الصديقين.

وفد جامعة السلطان قابوس يختتم زيارته إلى بيلاروسيا

مسقط- الرؤية

اختتم وفد جامعة السلطان قابوس برئاسة صاحبة السمو السيدة الدكتورة منى بنت فهد آل سعيد مساعدة رئيس الجامعة للتعاون الدولي، زيارةَ عدد من الجامعات والمؤسسات البحثية في جمهورية بيلاروسيا.

وتأتي هذه الزيارة ترجمة لتوصيات الزيارة السابقة؛ حيث وُقِّعت رسالتا تفاهم مع جامعة بيلاروس الحكومية وجامعة بيلاروس الحكومية للغات الأجنبية وزيارة عدد من الجامعات لبحث سبل التعاون المشتركة والاطلاع على تجارب الجامعات البيلاروسية. كما تضمنت أوجه التعاون تبادل الطلبة، واستقبال المحاضرين والباحثين الزائرين، وتنظيم المؤتمرات والندوات وحلقات العمل والدورات المشتركة، والنشر العلمي المشترك.

وزار الوفد عدد من الجامعات المرموقة والمراكز البحثية والمؤسسات العلمية في العاصمة مينسك، وذلك في إطار خطة الجامعة الاستراتيجية لتوسيع شراكاتها الدولية وتطوير منظومة البحث والابتكار. وزار الوفد جامعة بيلاروس الحكومية للاقتصاد، وجامعة بيلاروس الوطنية التقنية ومجمّعها التكنولوجي، والأكاديمية الوطنية للعلوم وجامعة بلاروسيا الحكومية للمعلومات والاتصالات ومدينة التكنولوجيا واتفق الجانبان على عدد من المبادرات المشتركة لتعزيز التعاون.

إنجاز دولي.. «الشورى» عضوًا في «توجيهية» المؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية

مسقط- الرؤية

حققت سلطنة عُمان ممثلة في مجلس الشورى، إنجازًا دوليًا، مع نيل عضوية اللجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية (PCWTO)؛ حيث إن تمثل هذه العضوية خطوةً مهمةً في تعزيز الحضور البرلماني والدبلوماسي لسلطنة عُمان في المحافل الدولية المعنية بالتجارة والاقتصاد والتنمية، وتؤكد نهج السلطنة في توسيع مشاركتها الفاعلة في القضايا الدولية ذات الصلة بمصالحها الوطنية وأولوياتها التنموية.

وتسلم عضوية مجلس الشورى في اللجنة، سعادة الدكتور عبد العزيز بن راشد الهاشمي عضو المجلس؛ وذلك خلال أعمال منتدى منظمة التجارة العالمية والاجتماع الـ٥٧ للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني، اللذين عقدا في مدينة جنيف السويسرية خلال الفترة من ١٥-١٨ سبتمبر الجاري.

وتكتسب العضوية أهمية خاصة في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والنظام التجاري متعدد الأطراف، وما تفرضه من حاجة إلى تعزيز الحوار بين البرلمانات حول قضايا التجارة والاستثمار، وتيسير التجارة، والتجارة الرقمية، وسلاسل الإمداد، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأمن الغذائي، والتنمية.

كما تتيح العضوية لمجلس الشورى مساحة أوسع للمشاركة في مناقشة أولويات المؤتمر، والمساهمة في بلورة الرؤى والمواقف البرلمانية بشأن القضايا التجارية الدولية، إلى جانب تبادل الخبرات والتجارب مع البرلمانات المشاركة، وتعزيز التعاون البرلماني والاقتصادي معها.

مكتب محافظ شمال الباطنة يوقع اتفاقية لأتمتة السفر المؤسسي

صحار- خالد بن علي الخوالدي

وقع مكتب محافظ شمال الباطنة مذكرة تعاون مع شركة الراقي للأعمال والخدمات (جودوبا)، وذلك في إطار توجه المكتب نحو تطوير منظومة الخدمات المساندة وتوظيف الحلول الرقمية في رفع كفاءة العمليات وتحسين جودة الخدمات وتعزيز الحوكمة.

وتأتي المذكرة ضمن مسار تطويري يتبناه المكتب للاستفادة من الحلول التي يقدمها القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاق الشراكة معها، بما يسهم في تنويع الخيارات وتبسيط الإجراءات وتعزيز الكفاءة التشغيلية وجودة تجربة المستفيد. وتتيح الحلول الرقمية في إدارة خدمات السفر إمكانات لتنظيم عمليات الطلب والموافقة والحجوزات والاستفادة من البيانات والتقارير في متابعة الخدمات والنفقات، بما يدعم اتخاذ القرار ويرفع مستوى الشفافية وكفاءة إدارة الموارد.

وقال المهندس ناصر بن سعيد المعمري مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بمكتب محافظ شمال الباطنة: "نعمل على تطوير الخدمات المساندة لتكون أكثر تكاملا ومرونة واستجابة لاحتياجات العمل، وننظر إلى التحول الرقمي والحوكمة وإدارة الخدمة المبنية على البيانات باعتبارها أدوات أساسية للارتقاء بالأداء المؤسسي وتحقيق قيمة أفضل من الموارد المتاحة". وأضاف أن المحافظة تحرص على توسيع دائرة الشراكة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإتاحة المجال أمام الشركات الوطنية التي تقدم حلولا نوعية ومبتكرة، لافتا إلى أن القيمة من هذه الشراكات لا تقاس بالخدمة المقدمة فقط، وإنما بما تضيفه من كفاءة وابتكار ومحتوى محلي وقدرة على تطوير نماذج عمل أكثر فاعلية واستدامة.

تطوير مشروع للطاقة المتجددة بقدرة 500 ميجاواط بنظام لتخزين الطاقة بالبطاريات

5 اتفاقيات و8 مذكرات تفاهم ترتقي بمسيرة التعاون الاقتصادي والاستثماري بين سلطنة عُمان وأنجولا

لواندا- العُمانية

شهد حضرةُ صاحبِ الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظّم- حفظَهُ اللهُ ورعاهُ- وفخامة الرّئيس جواو مانويل لورينسو رئيس جمهورية أنجولا، بالقصر الرئاسي بالعاصمة الأنجولية لواندا يوم الخميس الماضي، مراسم تبادل عدد من الاتفاقيات بين سلطنة عُمان وجمهوريّة أنجولا.

ووقّع البلدان الصديقان، في إطار زيارة "دولة" قام بها جلالته- أيدهُ اللهُ- ٥ اتفاقياتٍ و٨ مذكرات تفاهم، وعقد برنامج تنفيذي شمل عددًا من المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية.

وتضمنت الاتفاقيات الإعفاء المتبادل من التأشيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة، والتعاون الفني بين حكومتي البلدين، وإزالة الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل ومنع التهرب من الضرائب وتجنبها، والنقل الجوي، والبنود الرئيسة في قطاع الخدمات اللوجستية وصناعة الدفاع في جمهورية أنجولا.

كما تضمنت مذكرات التفاهم في مجالات المشاورات السياسية، والدراسات الدبلوماسية والتدريب، وترويج الاستثمار، والزراعة والثروة الحيوانية، وبين غرفة تجارة وصناعة عُمان وغرفة تجارة وصناعة أنجولا، والطاقة بشأن الشراكة المُحتملة في قطاعات المنبع والوسط والمصب في جمهورية أنجولا، والطاقة المتجدّدة لتطوير مشروع بقدرة ٥٠٠ ميجاواط، مزوّد بنظام لتخزين الطاقة بالبطاريات (BESS)، وفق نموذج منتج الطاقة المستقل (IPP) في جمهورية أنجولا، والتعاون المحتمل في خدمات وتقنيات حقول النفط.

كما وقّع البلدان برنامجًا تنفيذيًّا لاتفاقية التعاون الفني، وعقد إعادة تأهيل وتحديث وتوسعة شبكة توزيع المياه في مقاطعة لواندا.

وقّع عن الجانب العُماني معالي السّيد بدر بن حمد البوسعيدي وزير الخارجية، ومعالي أنور بن هلال الجابري وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وسعادة السّفير عبدالله بن ناصر الرحبي سفير سلطنة عُمان المُعينّ غير المُقيم لدى جمهورية أنجولا، وأشرف بن حمد المعمري الرئيس التنفيذي لشركة أوكيو، وقيس بن سعود الزكواني رئيس مجلس إدارة شركة معابر للاستثمار، وخالد بن سلطان الجنيبي الرئيس التنفيذي لشركة رمال الصحراء.

فيما وقّعها عن الجانب الأنجولي معالي تيتي أنطونيو وزير العلاقات الخارجية، ومعالي إسحاق فرانسيسكو ماريا دوس أنجوس، وزير الزراعة والغابات، ومعالي جواو بابتيستا بورجيس، وزير الطاقة والمياه، وفينسنت فرانسيسكو سوريس، رئيس غرفة تجارة وصناعة أنجولا، ولويس مانويل دا فونسيكا، رئيس مجلس إدارة شركة SIMPORTEX، وسولانج نادين جالامبا جويس، رئيس مجلس إدارة شركة المياه العمومية إيبال، وفيليسيانو انتونيو كاتيولو، المدير التنفيذي لشركة المياه العمومية إيبال وسيباستياو غاسبار مارتينس، الرئيس التنفيذي لشركة سونانغول.

جلسة مباحثات رسميّة

وكان حضرةُ صاحبِ الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظّم- حَفظهُ اللهُ ورعاهُ- وفخامةُ الرّئيس جواو مانويل لورينسو رئيسُ جمهورية أنجولا قد عقدا، لقاءً ثُنائيًّا بمقرّ القصر الرّئاسي في العاصمة لواندا. وجرى خلال اللّقاء استعراضُ العلاقات الطيّبة بين البلدين وسُبل تعزيزها بما يحقّق المزيد من المنافع المُتبادلة للشعبين الصّديقين ومناقشة آخر المُستجدّات على الساحة الدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما قدّم معالي السّيد بدر بن حمد البوسعيدي وزيرُ الخارجيّة ومعالي تيتي أنطوان وزيرُ العلاقات الخارجيّة الأنجولي إيجازًا عن العلاقات الثُّنائيّة بين البلدين.

عقب ذلك، عُقدت جلسةٌ مباحثات رسميّةٌ موسّعةٌ، بحضور الوفد الرّسميّ العُماني وعدد من المسؤولين من الجانب الأنجولي، جَرى خلالها بحثُ مجالات التّعاون بين البلديْن الصديقيْن في مجالات الصناعة والتعدين والطاقة والطاقة النظيفة والموانئ والنقل البحري والجوي والخدمات اللوجستية والزراعة والأمن الغذائي والثروة السمكية.

وألقى فخامة الرئيس الأنجولي كلمةً رحّب فيها مُجدّدًا بجلالة السُّلطان المُعظّم ووفده الرّسمي المُرافق، راجيًا أن تُكلّل هذه الزيارةُ بتحقيق المزيد من التّطلّعات والاستثمارات

وأكد فخامة الرئيس على أن هذه الزيارة التاريخية تمثل مرحلة تنفيذية متقدمة لتوسيع الشراكة الاقتصادية والاستثمارية والتجارية المشتركة، مشيرًا إلى النتائج الإيجابية المباشرة للتعاون الثنائي والتي تجسدت في افتتاح "البنك الأفريقي العُماني" بلواندا هذا العام، ودخول الشركات العُمانية في استثمارات مناجم المعادن بأنجولا، بجانب بحث آفاق التعاون المستقبلي لفرص الاستثمار الخاص في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والموارد المعدنية والنفط والغاز وصناعة الأدوية.

كما ألقى جلالةُ السُّلطان المُعظّم كلمةً بهذه المناسبة فيما يأتي نصُّها:

فخامةَ الرّئيس جواو مانويل لورينسو، رئيسَ جُمهوريّة أنجولا، الحضورَ الكريم.

إنه لمن دواعي سرورنا أن نزور عاصمة بلدكم العريق، لنعبّر لكم عن خالص الامتنان والتّقدير على ما لقيناه، والوفد المرافق لنا من حفاوة الاستقبال وكرم الضّيافة.

كما يطيب لنا أن نعبّر عن عميق ارتياحنا لما تشهده العلاقاتُ بين بلديْنا من تطوّر وازدهار. وإننا لنثمّن عاليًا ما أبديْتموه من اهتمام شخصيّ، وما بذلته حكومة بلادكم من جهود مُخلصة في تعزيز الشّراكة الاقتصاديّة بين سلطنة عُمان وجُمهوريّة أنجولا.

إن هذه الزّيارة تهدف إلى مواصلة الحوار البنّاء وتلك المشاورات التي أجريناها مع فخامتكم خلال زيارتكم لسلطنة عُمان. كما يسّرنا أن نُعرب عن ارتياحنا للمشاورات البنّاءة التي أجريناها معًا، والتي تُوّجت بتدشين فصل جديد من الشّراكة الاستراتيجيّة خلال تلك الزيارة.

إن هذه الزيارة لتؤكّد مُجدّدًا التزامنا الراسخ ودعمنا التام للمواصلة في تطوير هذه العلاقات، والتي شهدت في السنوات الأخيرة نماءً ملحوظًا في القطاعات الاقتصاديّة والتجاريّة والاستثماريّة.

ويُرافقنا في هذه الزيارة عددٌ من الوزراء المعنيين بهذه القطاعات، وهم حريصون على استكشاف المزيد من فرص التعاون.

فخامةَ الرّئيس.. إننا نتطلّع إلى تحقيق رؤيتنا المشتركة، وإلى مضاعفة حجم التبادل التجاري في السنوات المقبلة، على الرغم من أنه لا يعكس في الوقت الراهن عمق شراكتنا الاقتصادية. وإن الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقّعة خلال هذه الزيارة، والتي تتجاوز قيمتها الإجمالية مليارًا و٥٠٠ مليون دولار أمريكي، لتشكّل ركيزة متينة وتتيح فرصًا مستدامة لشعبينا.

لذلك، نحثّ المعنيين من القطاعين العام والخاص في كلا البلدين على مواصلة جهودهم الحثيثة لاستكشاف فرص هذه الشراكة، وتمكين رجال الأعمال من الاستفادة من الفرص التجاريّة والاستثماريّة الواعدة، بما يعود على البلدين بمزيد من الازدهار والأمن والرخاء.

وإننا لنستشرف بتفاؤل واثق آفاقًا رحبةً وشراكةً واعدة في قطاعات النفط والتعدين والأمن الغذائي والنقل البحري والجوي، وغيرها من المجالات بما يُسهم في ترسيخ دعائم التنويع الاقتصادي في كلا البلدين.

وفي إطار التوقيع على اتفاقية برنامج التعاون الفني، فإننا نأمل أن تمتدّ نتائجها الطيبة إلى ما هو أبعد من هذا البرنامج، وأن تعود بمنافع ملموسة على الشعب الأنجولي. فهذا البرنامج، والمبادرات المماثلة، من شأنها أن تسهم في بناء روابط وثيقة وراسخة بين شعبي بلدينا، بما يعكس استراتيجيّتنا الأوسع في مجال التعاون الدولي.

فخامةَ الرّئيس.. وإذ يطيب لنا أن نعرب لكم مرة أخرى عن خالص تقديرنا لما لقيناه من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، فإننا نتطلع لمواصلة الزيارات المتبادلة والحوار البنّاء، بما يوثّق أواصر الصّداقة بيننا ويعزّز روح التعاون بين بلديْنا. كما نودّ أن نُعرب إلى الشعب الأنجولي الصّديق أصدق تمنياتنا بدوام التّقدم والرّخاء والازدهار، ولعلاقات بلديْنا بمزيد من التطور والنماء.

الرئيس لورينسو: الزيارة التاريخية لجلالة السلطان إلى أنجولا تدعم توسيع الشراكات

جلالة السلطان: نتطلع لمضاعفة التبادل التجاري بين عُمان وأنجولا.. والاتفاقيات المشتركة ركيزة اقتصادية متينة

1.5 مليار دولار القيمة الإجمالية للاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين

نحث القطاعين العام والخاص على مواصلة استكشاف فرص الشراكة والاستثمار الواعدة

نستشرف بتفاؤل واثق آفاقًا رحبةً وشراكةً واعدة في مختلف القطاعات

أكد أنها تفتح آفاقًا جديدة للتبادل التجاري والاستثماري

العامري: الزيارة السامية إلى أفريقيا تتويجٌ لمسار الدبلوماسية الاقتصادية

الرؤية- ريم الحامدية

أكد الدكتور خالد بن سعيد العامري رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية أن الزيارة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى كل من جمهورية بوتسوانا وجمهورية أنجولا تشكل محطة تاريخية ودفعة استراتيجية قوية نحو تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وتوسيع أطر الشراكة الاستثمارية والتجارية لسلطنة عُمان في القارة الأفريقية الواعدة.

وقال العامري- في تصريح خاص لـ"الرؤية"- إن هذه الزيارة السامية تأتي متسقة مع المرتكزات الاقتصادية لرؤية "عُمان ٢٠٤٠"، والتي تهدف إلى تنويع الشركاء التجاريين والاستفادة من المزايا النسبية واللوجستية التي تتمتع بها سلطنة عمان كبوابة رئيسية للربط بين الأسواق الآسيوية والخليجية والأسواق الأفريقية. وحول المؤشرات الاقتصادية والتجارية بين سلطنة عُمان وجمهورية أنجولا، أشار العامري إلى أن المؤشرات الرسمية تظهر وجود قاعدة تصديرية عُمانية مستمرة؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري التراكمي بين البلدين خلال الفترة من (٢٠١٦ إلى ٢٠٢٥) نحو ٢٦,٧٤ مليون ريال عُماني (ما يعادل قرابة ٦٩,٥٦ مليون دولار أمريكي)، شكلت الصادرات العُمانية السلعية ما نسبته ٩٨,٩٪ من إجمالي هذا التبادل، مبينًا أن الميزان التجاري يميل بشكل مستمر لصالح السلطنة.

وأضاف العامري أنه رغم التراجعات الأخيرة التي شهدها حجم التبادل التجاري ليصل إلى ١,٤٠ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٥ و٣٧٥,٨ ألف ريال عُماني في النصف الأول من عام ٢٠٢٦، إلّا أن هناك مؤشرات إيجابية تعكس مرونة المنتجات العُمانية، وفي مقدمتها قطاع اللدائن والمطاط، الذي سجل نموًا بنسبة ١٠,٦٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٦ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥ ليصعد إلى ٢٧٢,٤ ألف ريال عُماني، مستحوذًا على ٧٢,٥٪ من إجمالي الصادرات العُمانية إلى أنجولا. كما شهدت هذه الفترة دخول قطاعات صادرات جديدة لأول مرة مثل المعادن العادية ومعدات النقل.

وبيّن رئيس الجمعية الاقتصادية العمانية أن الزيارة السامية تسهم بشكل مباشر في تذليل العقبات اللوجستية والتنظيمية، واستعادة الحصة النسبية للصادرات العُمانية، إلى جانب تنمية جانب الاستيراد وتنشيط التبادل الاستثماري والسياحي بين البلدين.

د. خالد العامري

وفيما يتعلق بجمهورية بوتسوانا، أوضح الدكتور خالد العامري أن العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين ما تزال في مراحلها الأولى؛ حيث بلغت التجارة التراكمية المسجلة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٥ نحو ٤٠٧,٨ ألف ريال عُماني، وتركزت في نوبات تجارية متفرقة وإعادة تصدير. وأشار العامري إلى أن النصف الأول من عام ٢٠٢٦ شهد بادرة إيجابية لاستئناف النشاط التجاري لتسجيل صادرات بقيمة ١٥,٦ ألف ريال عُماني، بالتوازي مع نمو ملحوظ في أعداد الزوار القادمين من بوتسوانا إلى السلطنة بنسبة ١٩٠,٥٪ بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥.

وأكد العامري أن هذه الزيارة السامية تُشكل فرصة حقيقية للانطلاق بالعلاقات العُمانية البوتسوانية من نقطة الصفر نحو التأسيس لشراكات استثمارية وتجارية فعلية، لاسيما في مجالات إعادة التصدير والخدمات اللوجستية التي تتيحها المناطق الاقتصادية العُمانية كبوابة لبوتسوانا نحو أسواق المنطقة، إضافة إلى فتح مجالات التعاون في الاستثمار والتبادل التجاري المباشر. وذكر العامري أن القطاع الخاص ومجتمع الأعمال في سلطنة عُمان ينظر ببالغ الاهتمام والتقدير للنتائج المرتقبة لهذه الزيارة السامية لجمهوريتي أنجولا وبوتسوانا، مؤكدًا على أهمية البناء على المخرجات الاقتصادية للزيارة السامية، والعمل على استكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة، وتفعيل مجالس الأعمال المشتركة؛ بما يسهم في تعزيز الحضور الاقتصادي العُماني في القارة الأفريقية وتحقيق منافع متبادلة تدعم التنمية المستدامة.

مختصون لـ«الرؤية»: المسرح المدرسي ضروري لتنمية المواهب الطلابية.. و«مسرحة المناهج» تسهم في دعم العملية التعليمية

صورة مولدة بالذكاء الاصطناعي للأغراض التحريرية

يؤكد عدد من المختصين والتربويين أهمية المسرح المدرسي في صقل مهارات الطلبة وتنمية قدراتهم الشخصية في التعبير والعمل الجماعي ومواجهة الجمهور، إلى جانب قدرة الأعمال المسرحية على تعزيز مستويات الطلبة من خلال تحويل بعض الدروس والمفاهيم التعليمية إلى أعمال درامية ترسخ المعلومات في أذهان الطبة. وأضافوا- في تصريحات لـ"الرؤية"- أنه على الرغم من أهمية المسرح المدرسي إلى أن دوره غير فعّال بالشكل المطلوب لوجود الكثير من التحديات، مطالبين بضرورة تعزيز الدعم من قبل وزارة التعليم والقطاع الخاص والمجتمع لتفعيل هذا النشاط المسرحي ليكون جزءا من العملية التعليمية. ويقول الدكتور حمد بن سالم بن محمد الشكيلي مدير دائرة الكشافة والمرشدات والأنشطة الطلابية بتعليمية الظاهرة، إن المسرح المدرسي في سلطنة عمان يشهد حضورًا جيدًا وتطورًا ملحوظًا، في ظل الاهتمام الواضح بهذا الفن ضمن منظومة الأنشطة الطلابية، سواء على مستوى المدارس أو المديريات التعليمية أو من خلال المسابقات والمهرجانات التي تنظم على المستوى الوطني، مشيرا إلى أن تفعيل النشاط المدرسي متفاوت من مدرسة إلى أخرى، فهناك مدارس تمتلك تجارب مسرحية متميزة وكوادر لديها خبرة واهتمام بهذا المجال، في حين تحتاج مدارس أخرى إلى مزيد من الدعم والتأهيل والتجهيز.

الرؤية- ناصر العبري

د. حمد الشكيلي

د. علي الدرعي

د. يوسف البلوشي

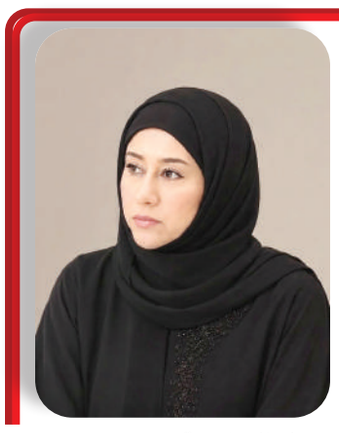
رجاء اليعقوبية

> **الشكيلي: المسرح المدرسي يجب أن يكون جزءا أصيلا من البيئة التربوية**
>
> **البلوشي: المسرح يسهم في بناء شخصية الطالب وتعزيز ثقته بنفسه**
>
> **الدرعي: تخصيص أوقات للمسرح المدرسي ضروري لتدريب الطلبة**
>
> **اليعقوبية: المسرح المدرسي يحتاج إلى مزيد من الدعم والتطوير وإتاحة الوقت للتدريب**
>
> **اليعقوبي: المسرح المدرسي يجب أن يكون نشاطا تربويا وفنيا مستمرا ضمن البيئة المدرسية**

ويضيف أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى الانتقال بالمسرح المدرسي من كونه نشاطًا يرتبط في بعض الأحيان بمسابقة أو مناسبة محددة، إلى ممارسة تربوية مستدامة داخل المدرسة على مدار العام الدراسي، بما يتيح اكتشاف عدد أكبر من المواهب وتنميتها، لأن الطالب عندما يقف أمام الجمهور ويتحمل مسؤولية أداء دور معين فإنه يتعلم الجرأة الإيجابية، والثقة بالنفس، وضبط الانفعالات، والتعبير السليم، والحوار، والإنصات للآخر، كما أن العمل المسرحي بطبيعته عمل جماعي، وبالتالي فهو يُعزز لدى الطالب قيم التعاون والانضباط وتحمل المسؤولية واحترام الوقت والعمل ضمن الفريق.

ويوضح الشكيلي: "قد نلاحظ أحيانًا طالبًا هادئًا أو مترددًا داخل الصف، ثم نكتشف على خشبة المسرح شخصية مختلفة تمامًا تمتلك قدرات كبيرة في التعبير والإلقاء والتمثيل والقيادة، ولذلك نحتاج إلى أن يصبح الاهتمام بالمسرح أكثر استدامة، وألا يقتصر على المدارس التي تتوافر فيها كوادر مهتمة أو على فترات الاستعداد للمسابقات، بل يكون جزءًا أصيلًا من البيئة المدرسية ومجالات النشاط الطلابي".

وعن أبرز المهارات التي يمكن أن يكتسبها الطالب من خلال المشاركة في المسرح، يذكر الشكيلي أن المسرح من أكثر الأنشطة التربوية التي تجمع عددًا كبيرًا من المهارات في نشاط واحد؛ فهو ينمي الثقة بالنفس، والإلقاء، والحوار، واللغة، والقدرة على التواصل، والعمل الجماعي، والقيادة، والانضباط، وإدارة الوقت، والتفكير الإبداعي، وحل المشكلات، لافتًا إلى أنَّ المسرح لا يكتشف الممثل فقط وإنما يكتشف الكاتب والمخرج والمصمم وصاحب الموهبة في الديكور والإضاءة والمؤثرات والأزياء والإدارة الفنية؛ ولذلك فإنَّ دائرة اكتشاف المواهب من خلال المسرح أوسع بكثير من مجرد الوقوف على خشبة المسرح.

ويبيّن الدكتور حمد بن سالم بن محمد الشكيلي أنه يمكن توظيف النشاط المسرحي فيما يُعرف بـ"مسرحة المناهج"، وذلك بتحويل بعض المفاهيم والدروس إلى مواقف وشخصيات وأحداث درامية يعيشها الطلبة بأنفسهم، لأن الطالب قد ينسى معلومة قرأها، لكنه من الصعب أن ينسى موقفًا قام بتمثيله وتفاعل معه وجدانيًا وفكريًا، إلى جانب إمكانية توظيف المسرح في اللغة العربية والتاريخ والدراسات الاجتماعية والعلوم والمهارات الحياتية وغيرها، شريطة ألا يتحول إلى مجرد حفظ للمعلومة وإلقائها، وإنما يقدمها في قالب درامي جذاب يحفز التفكير والمناقشة والاستنتاج".

ويلفت الشكيلي إلى أنَّ من أبرز التحديات التي تواجه المسرح المدرسي تفاوت الإمكانات بين المدارس، وقلة الكوادر المتخصصة في المجال المسرحي، وضيق الوقت اللازم للتدريب وإنتاج عرض متكامل، إضافة إلى احتياج بعض المدارس إلى تجهيزات فنية أكثر ملاءمة، بالإضافة إلى أن الأعمال المسرحية تتطلب وقتًا وجهدًا متواصلين في اختيار النص والتدريب والتمثيل والإخراج والديكور والإضاءة وغيرها، مضيفا أن الكثير من المدارس لا تمتلك البنية اللازمة للأنشطة المسرحية مثل خشبة المسرح والإضاءة والصوت والستائر وغيرها، ومع ذلك فإن توفير الحد الأدنى من التجهيزات يمنح الطلبة فرصًا أكبر للتجريب والإبداع، في ظل ما تقوم به الوزارة من دور لتنظيم البرامج والمسابقات والمهرجانات المسرحية.

من جهته، يرى الدكتور بوسف بن عوض البلوشي أن المسرح المدرسي يمر بمرحلة نمو قائمة على اجتهادات ميدانية واضحة، حيث تبذل المديرية العامة للأنشطة في وزارة التعليم من خلال أقسام الأنشطة في المديريات جهوداً ملموسة للاهتمام بتطوير المواهب المسرحية المدرسية وصقل قدراتها، لأن المسرح يسهم بشكل جوهري في بناء شخصية الطالب من خلال كسر حاجز الخوف والتردد أمام الجمهور، وتعزيز ثقته بنفسه وذكائه الاجتماعي، كما أنه يتيح للطالب اكتساب مهارات مثل الخطابة، التفكير النقدي، والعمل الجماعي، إلى جانب كونه وسيلة مساندة لتحويل المفاهيم المدرسية المجردة إلى مشاهد تفاعلية تعزز الفهم والاستيعاب.

ويلفت إلى أن أبرز التحديات التي تواجه المسرح المدرسي في الوقت الحالي هي ضغط الجدول المدرسي وتفاوت الميزانيات المخصصة لهذا المجال، والحاجة إلى تنظيم مسابقات تنافسية محلية وإقليمية، إلى جانب افتقار بعض المدارس إلى قاعات مسرحية متكاملة ومجهزة بأجهزة الصوت والإضاءة الحديثة، وكذلك نقص الكوادر المتخصصة في الإخراج والنص المسرحي وضيق الوقت المخصص للتدريبات، مضيفا أن المهرجانات الوطنية تعد ركيزة أساسية لإيجاد بيئة تنافسية، جنبا إلى جنب مع مقترحات إنشاء مسارح مركزية في المحافظات وعقد شراكات مع الفرق المسرحية الأهلية لتدريب الطلبة.

وفي السياق، يقول الدكتور علي بن سيف بن ناصر الدرعي مدير مدرسة كنوز العلم (١-١٢)، إن المسرح ينمي شخصية الطالب وثقته بنفسه بشكل كبير، موضحا: "في الوقت الحالي المسرح المدرسي أقل ظهورا من ذي قبل، وتراجع عدد الفرق المسرحية في المدارس والولايات".

ويؤكد أن المسرح المدرسي يغرس لدى الطالب الثقة بالنفس والجرأة ويعلم الخطابة والتعاون والعمل بروح الفريق، كما أنه يساهم في الارتقاء بالمستوى الدراسي للطلبة من خلال طرح قضايا تهم المجتمع المدرسي والتطرق لبعض المواضيع من المناهج الدراسية لتوصيل المعلومة للطلبة بشكل أسهل، لافتا إلى أن التحديات التي تواجه المسرح المدرسية تتضمن قلة الدعم وعدم وجود الوقت الكافي لدى الطلبة نتيجة ضغط المناهج وتشعبها وعدم اهتمام الكثير من الطلبة بالمسرح وتوجههم للألعاب الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب قلة الدعم المادي للمدارس ونقص الكوادر المؤهلة.

ويشدد الدرعي على ضرورة تخصيص وقت في اليوم الدراسي أو الفصل الدراسي للمسرح وتقديم مسرحيات هادفة، حتى لا يقل ظهور المسرح المدرسي مع مرور الوقت، وذلك من خلال قيام وزارة التعليم بتعزيز دعم المسارح وتخصيص وقت للطلبة للمسرح وتوفير كوادر مؤهلة في المدارس لتدريب الطلبة، وعمل مسابقات للعروض المسرحية الهادفة وتوظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في تطوير العروض المسرحية المدرسية.

بدورها، تقول رجاء جمعة سالم اليعقوبية إن المسرح المدرسي يشهد حضورا مميزا ضمن منظومة الأنشطة الطلابية، كما أنه يسهم في إبراز العديد من المواهب الطلابية وتنمية قدراتهم الفنية والثقافية، لافتة إلى أن فعالية هذا النشاط تختلف من مدرسة إلى أخرى حسب توافر الإمكانات والكوادر المشرفة عليه.

وتؤكد أن للمسرح دورا كبيرا في صقل وتنمية شخصية الطالب لأنه يمنحه فرصة للتعبير عن مشاعره وأفكاره ويعزز ثقته بنفسه، ويساعده في تعزيز التواصل مع الآخرين وتحمله المسؤولية واكتساب مهارات الالتزام والانضباط وإدارة الوقت، مبينة أن هناك اهتمام بالمسرح المدرسي لكنه يحتاج إلى مزيد من الدعم والتطوير خاصة فيما يتعلق بالبنية والتجهيزات وتوفر الكوادر المتخصصة وإتاحة الوقت الكافي للتدريب.

وعن أبرز المهارات التي يمكن أن يكتسبها الطالب من خلال المشاركة في المسرح، فتقول: "سيكتسب الطالب مهارات مختلفة مثل فن الإلقاء والتواصل والعمل الجماعي، إضافة إلى اللغة والحوار والقدرة على الوقوف أمام الجمهور، كما يمكن تقديم موضوعات عن التاريخ والقيم والعادات والتقاليد وتحويل هذه المفاهيم إلى تجارب ومواقف حية بصورة القالب المسرحي، وهذا الأسلوب سوف يرسخ المعلومة بطريقة تفاعلية.

أما عن التحديات فتوضح: "أبرز التحديات تكمن في محدودية الإمكانيات والتجهيزات وقلة الكوادر المتخصصة وضيق الوقت للتدريب وارتباط المسرح بالمسابقات والمشاركات الخاصة بالأنشطة فقط، والافتقار للنصوص المناسبة للفئة العمرية المدرسية، كما أن بعض المدارس تعاني من نقص في المسارح والتجهيزات والأدوات الفنية اللازمة، والطالب أيضاً يحتاج إلى مساحة زمنية مستدامة لإنتاج عمل مسرحي متكامل، كما يجب تعزيز مشاركة الطلبة وتشجيعهم على الانخراط في المسرح المدرسي بإقامة ورش وتنظيم مسابقات ومهرجانات مسرحية، وأقترح إنشاء قاعدة بيانات للمواهب الطلابية وتأهيل المشرفين والمعلمين والاستفادة من خبرات الفنانين المسرحيين وتخصيص برامج للمواهب الطلابية وتوظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي".

ويؤكد الفنان المسرحي عبد الحميد بن ثويني اليعقوبي أن المسرح المدرسي متواجد في ظل الجهود المبذولة من المدارس والمعلمين والطلبة، لافتاً إلى أن مستوى النشاط المسرحي يختلف من مدرسة إلى أخرى، ولذلك يجب توفير الدعم للمدارس لضمان استمرارية هذا النشاط وعدم ارتباطه بالمناسبات والاحتفالات وفقط بل يجب أن يكون نشاطًا تربويًا وفنيًا مستمرًا ضمن البيئة المدرسية.

ويبيّن اليعقوبي: "للمسرح تأثير كبير في بناء شخصية الطالب؛ فهو يساعده على التخلص من الخجل والخوف من مواجهة الآخرين، ويعزز ثقته بنفسه وقدرته على التعبير والحوار واتخاذ القرار، كما يعلّمه الانضباط وتحمل المسؤولية والعمل الجماعي واحترام أدوار الآخرين، وهناك اهتمام وجهود واضحة ولكننا نطمح إلى اهتمام أكبر وأكثر استدامة، فالمسرح ليس مجرد نشاط ترفيهي وإنما وسيلة تربوية وتعليمية قادرة على إيصال الكثير من القيم والمفاهيم للطالب بطريقة مؤثرة وممتعة، وعندما يعيش الطالب المعلومة من خلال المشهد والشخصية والحوار فإنها تصبح أكثر قربًا إلى ذهنه وأسهل في الفهم والتذكر، وهنا يتحول المسرح من نشاط مصاحب للتعليم إلى أداة تعليمية فاعلة".

عبدالحميد اليعقوبي

ويلفت إلى أن من أبرز التحديات: محدودية الوقت ونقص بعض التجهيزات وقلة الكوادر المتخصصة في المسرح، إلى جانب ارتباط بعض الأنشطة المسرحية بالمناسبات أكثر من ارتباطها ببرنامج سنوي مستمر، كما أن اكتشاف الموهبة يحتاج إلى متابعة وصقل وتدريب مستمر، وبعض المدارس قد تواجه تحديات في توفر المساحات المجهزة والمعدات الفنية.

ويقترح اليعقوبي الاستفادة من المخرجين والممثلين والفنانين المسرحيين العُمانيين في تدريب الطلبة، وإيجاد مساحة زمنية أكبر للنشاط المسرحي داخل المدارس، لأن إعداد العرض المسرحي يمر بمراحل متعددة تبدأ من اختيار الفكرة والنص والتدريب والبروفات وصولاً إلى العرض، ويمكن مُعالجة ذلك من خلال وضع برامج زمنية واضحة للأنشطة المسرحية خلال العام الدراسي، كما يمكن تعزيز مشاركة الطلبة وتشجيعهم على الانخراط في المسرح المدرسي.

«جيوتك» تستقبل الطلبة الجدد بفعاليات متنوعة.. ولقاءات تعريفية بالخطط الدراسية وآليات الإرشاد الأكاديمي

مسقط- الرؤية

استقبلت الجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عُمان "جيوتك" طلبتها الجدد للعام الأكاديمي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، إذ سجّل العام الجامعي انضمام ٨٦٠ طالبًا وطالبة بما يشير إلى تصاعد الإقبال الأكاديمي على التخصصات النوعية التي تقدمها الجامعة وفق أعلى المعايير الدولية.

واستُهل العام الأكاديمي بفعاليات الأسبوع التعريفي لتمكين الطلبة الجدد من الاندماج الفوري في البيئة الجامعية، والذي تضمن لقاءات تعريفية شاملة بالخطط الدراسية، وحزم الخدمات الطلابية، وآليات الإرشاد الأكاديمي، فضلاً عن إبراز دور الأنشطة اللامنهجية في صقل شخصية الطالب وبناء مهاراته القيادية. وشهدت فعاليات الأسبوع تفاعلاً مثمرًا؛ إذ أتيحت للطلبة فرصة التواصل المباشر مع أعضاء الهيئة التدريسية والإداريين والأكاديميين، وبناء شبكة علاقات زمالة مبكرة مع أقرانهم من مختلف التخصصات، كما تخللت البرنامج جولات ميدانية موسعة شملت القاعات الدراسية، والمختبرات العلمية المتقدمة، والمرافق الرياضية والخدمية المتكاملة، مما منحهم تصورًا متكاملًا عن بيئتهم الجامعية الجديدة.

70% نسبة الإنجاز بمشروع تطوير بوابة عقبة الرستاق

الرستاق- خالد بن سالم السيابي

تتواصل أعمال تنفيذ مشروع تطوير وتجميل بوابة عقبة الرستاق بولاية الرستاق في محافظة جنوب الباطنة، حيث بلغت نسبة الإنجاز في المشروع ٧٠ بالمائة، وسط تقدم متواصل في تنفيذ مكوناته ومرافقه، التي صُممت لتشكل وجهة سياحية وترفيهية وحضرية جديدة تعزز من جاذبية الولاية وتبرز مقوماتها الطبيعية والتاريخية.

ويأتي المشروع ضمن المشروعات التنموية التي تنفذها محافظة جنوب الباطنة، بهدف تطوير المواقع الحيوية وإبراز المقومات السياحية والترفيهية، إلى جانب تعزيز قطاع السياحة وتشجيع الاستثمار، بما يتواءم مع مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠" في تنمية القطاع السياحي والاستفادة من المقومات الطبيعية والتاريخية التي تتميز بها مختلف محافظات سلطنة عُمان.

وروعي في تصميم المشروع أن يتناغم مع الطبيعة الجغرافية المميزة لولاية الرستاق، التي تحتضن سلسلة من الجبال الشاهقة والتكوينات الطبيعية، حيث اعتمد التصميم على خطوط منحنية مستوحاة من أشكال الصخور، بما يحقق انسجامًا بصريًا بين مكونات المشروع والمشهد الطبيعي المحيط به، ويجمع بين الطابع العصري والهوية الجغرافية للمكان.

ويُعد ركن عين الرستاق أحد أبرز مكونات المشروع، حيث يتضمن مسارًا دائريًا مغلقًا صُمم ليمنح الزوار تجربة ترفيهية مختلفة، ويتيح لهم الاستمتاع بالمشاهد الطبيعية لولاية الرستاق من نقطة مرتفعة، بما يوفر إطلالات بانورامية على المنطقة المحيطة بالمشروع. ويمثل هذا المكون إضافة نوعية للمشروع من الجانب السياحي والترفيهي، من خلال الاستفادة من الطبيعة الجبلية والموقع المرتفع لإيجاد تجربة بصرية للزوار تجمع بين الاستمتاع بالمكان والطبيعة المحيطة به. ويضم المشروع كذلك مجموعة من المحلات والمقاهي وأماكن الجلوس، بما يوفر للزوار خيارات متنوعة للتسوق والاستراحة وتناول المشروبات والمأكولات، ويعزز من قدرة الموقع على استقطاب الزوار بمختلف فئاتهم. كما يتضمن المشروع مقهى مكونًا من طابقين، يضم جلسات داخلية مغلقة وأخرى خارجية مفتوحة، بما يوفر خيارات متعددة للزوار للاستمتاع بالموقع وإطلالاته، ويشكل أحد العناصر التي تدعم الجانب الترفيهي والاستثماري للمشروع.

ومن بين المكونات الأخرى للمشروع المدرجات الزراعية والأكشاك التجارية، التي تضيف بعدًا جماليًا للموقع، وتسهم في إيجاد بيئة أكثر انسجامًا مع طبيعة الرستاق الجبلية، إلى جانب توفير مساحات يمكن أن تحتضن أنشطة تجارية وخدمية متنوعة.

وتأتي هذه المكونات ضمن تصور متكامل يهدف إلى الجمع بين العناصر الجمالية والترفيهية والخدمية، بما يجعل الموقع أكثر حيوية واستقطابًا للزوار، مع المحافظة على الطابع الطبيعي الذي يميز المنطقة.

كما يتضمن المشروع ساحة مفتوحة يمكن استغلالها لإقامة المعارض والفعاليات والمناشط الترفيهية، بما يتيح إمكانية استضافة برامج وفعاليات متنوعة على مدار العام، ويعزز من دور المشروع كوجهة مجتمعية وسياحية مفتوحة. ومن شأن هذه الساحة أن توفر مساحة مناسبة لتنظيم الأنشطة والفعاليات الموسمية، بما يسهم في تنشيط الحركة السياحية والترفيهية، ويمنح المشروع قدرة أكبر على استقطاب الزوار من داخل المحافظة وخارجها.

«صحار الدولي» يدعم برنامج «أسباير عُمان» لتزويد الشباب بمهارات المستقبل

مسقط- الرؤية

قدّم صحار الدولي دعمه لبرنامج «أسباير عُمان ٢٠٢٦»؛ وهو برنامج صيفي مكثّف يمتد لثلاثة أسابيع مع إقامة داخلية، أعدته شركة «تكاتف» لتزويد الشباب والشابات بمهارات مستقبلية مُستنبطة من توجهات رؤية عُمان ٢٠٤٠. وفي إطار هذا الدعم، رعى البنك خمسة طلاب لتمكينهم من خوض تجربة تعليمية تكسبهم مهارات متنوعة في القيادة، والابتكار، وريادة الأعمال، والتكنولوجيا، والتفكير النقدي.

وقال ماهرة بنت صالح الرئيسية، رئيسة مجموعة الكادر البشري في صحار الدولي: «لا ينحصر الاستثمار في الشباب على تهيئتهم للانطلاق في سوق العمل فحسب، بل يمتد لتمكينهم من إدراك قدراتهم، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وبناء فكر مرن يواكب متطلبات العصر، وهنا يأتي دور برنامج «أسباير عُمان» ليتيح للمشاركين التعلم بعيدًا عن الأساليب التقليدية، تُوسّع مداركهم، وتكشف لهم طرقًا حديثة للتفكير والعمل، وإننا في صحار الدولي نعتز بدعم مثل هذه المبادرات المبتكرة التي تصقل المهارات المعاصرة، تساهم في بناء جيل واعد من الكفاءات العمانية القادرة على تقديم رؤى جديدة، وأفكار إبداعية رافدة لبيئات العمل وناهضة بالمجتمع.»

وأوضح بدر الجهوري، رئيس أكاديمية صحار الدولي في صحار الدولي: «إن مستقبل الأوطان تُشكّله عزائم الشباب وكفاءتهم وقدرتهم على التكيف مع التحولات، وفي صحار الدولي، ننطلق من إيمان راسخ بأن تمكين الجيل الجديد هو ركيزة أساسية لبناء اقتصاد معرفي متطوّر وتنافسي، ومن هنا يتجلى دعمنا لبرنامج «أسباير عُمان ٢٠٢٦» كخطوة استراتيجية تهدف إلى تحفيز مدارك الشباب العُماني، وصقل مهاراتهم، وبناء جاهزيتهم للمساهمة بثقة في النهضة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها سلطنة عُمان. وعبر شراكتنا في هذه المبادرات النوعية، نستثمر في الطاقات الوطنية لتكون وقود المستقبل، والمحرّك الأساسي لرؤية عُمان ٢٠٤٠.»

ويستهدف البرنامج طلاب الصف العاشر ممن تبلغ أعمارهم ١٦ عامًا من مختلف محافظات السلطنة، جامعاً بين التعليم النظري والعملي، مما يتيح للمشاركين فرصًا أكبر لتعزيز قدراتهم الذهنية والاجتماعية والقيادية، فضلاً عن التعرف على المجالات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والتقنيات الرقمية.

آل خليفين لـ«الرؤية»: سعف النخيل ثروة لتعزيز الإنتاج الوطني.. وعُمان تمتلك المقومات لتصبح مركزا إقليميا للصناعات التحويلية

الرؤية- سارة العبرية

أكد خالد بن محمد آل خليفين، صاحب مشروع صناعات سعف النخيل والرئيس التنفيذي بشركة «عُمان بي في سي» في ولاية إبراء بمحافظة شمال الشرقية، أن فكرة تحويل مخلفات سعف النخيل إلى منتجات صناعية مثل بديل الخشب الطبيعي والأبواب والمنتجات الخشبية، وألواح الديكورات، انطلقت من إيمان راسخ بأن التحديات البيئية يمكن أن تتحول إلى فرص اقتصادية واعدة إذا ما جرى توظيف الابتكار بالشكل الصحيح، موضحا أنه خلال متابعته للكميات الهائلة من مخلفات سعف النخيل التي كانت تُحرق أو تُهدر سنوياً، أدرك أن هذه الثروة الطبيعية يمكن أن تكون أساساً لصناعة وطنية متطورة، بدلاً من أن تمثل عبئاً بيئياً.

وذكر -في حوار مع «الرؤية»- أن رحلة البحث والتجارب والتطوير استمرت لسنوات طويلة، حتى تم التوصل إلى ابتكار تركيبة صناعية جديدة تقوم على تحويل سعف النخيل إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية عالية، تُوّجت بالحصول على براءة اختراع، مشيرا إلى أن هذا الابتكار العُماني يفتح آفاقاً جديدة أمام الصناعات المستدامة، ويقدم نموذجاً عملياً للاقتصاد الدائري الذي تسعى إليه «رؤية عُمان ٢٠٤٠».

مراحل التحويل

وأوضح آل خليفين أن عملية التصنيع تبدأ من المزارع؛ حيث تُجمع مخلفات النخيل من المواطنين مقابل مبلغ رمزي، ثم تُعالج وفق معايير فنية دقيقة، وبعد ذلك، تُحوّل المخلفات إلى مادة أولية تدخل في عمليات تصنيع متقدمة تعتمد على تقنيات حديثة وخطوط إنتاج متخصصة، مبينا أن المادة تمر -بعد طحنها بشكل دقيق- بعدة مراحل ومن أبرزها الخلط مع مواد أخرى داخل خلاط مركزي يعمل على مرحلتي التسخين والتبريد، إضافة إلى المعالجة الحرارية، ثم تُنقل الخلطة إلى خطوط إنتاج مخصصة لصهر المواد كافة وتجانسها، قبل سحبها وضغطها داخل قوالب مختلفة، وصولاً إلى إنتاج الألواح والأبواب والديكورات وبديل الخشب، وكذلك المنتجات الإنشائية المتنوعة، التي تتميز بالقوة والمتانة والجودة العالية، كما أن المنتجات تخضع في المرحلة الأخيرة لفحوصات جودة للتأكد من مطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة قبل طرحها في الأسواق.

خالد بن محمد آل خليفين

وقال آل خليفين إن ما يُميّز منتجات المشروع يتمثل في الجمع بين الاستدامة والابتكار والجودة، موضحاً أنها منتجات صديقة للبيئة مصنوعة من مواد معاد تدويرها، وتتمتع بمقاومة عالية للرطوبة والحشرات والتآكل والعوامل الجوية القاسية، فضلاً عن توفير عزل حراري وصوتي جيد، والحاجة إلى صيانة أقل مقارنة بالعديد من البدائل التقليدية، مضيفا أن هذه المنتجات تسهم في تقليل الاعتماد على الأخشاب الطبيعية، وتدعم التوجه العالمي نحو المنتجات الخضراء، ما يجعلها خياراً يجمع بين الجوانب الاقتصادية والبيئية.

تعزيز الاقتصاد الدائري

وأكد خالد آل خليفين أن المشروع يُمثل تحولاً في طريقة التعامل مع مخلفات النخيل؛ إذ يتيح تحويلها من مواد تُحرق وتتسبب في التلوث البيئي إلى مواد خام تدخل في صناعات متعددة، وتولد قيمة اقتصادية وفرص عمل واستثمارات جديدة، موضحا أن المشروع لا يقتصر على إعادة تدوير مخلفات زراعية، وإنما يستهدف تأسيس صناعة وطنية قائمة على استثمار الموارد المحلية وتحويلها إلى منتجات قادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً، ومن شأن التوسع في هذه الصناعة أن يعزز الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعود على المجتمع والاقتصاد الوطني.

وتابع قائلا: «رؤية المشروع منذ البداية تجاوزت حدود السوق المحلي، مع الحرص على تلبية احتياجات السوق العُماني وتعزيز المحتوى المحلي، بالتوازي مع العمل على بناء علامة صناعية عُمانية قادرة على المنافسة في الأسواق الخليجية والعالمية، والطلب العالمي على المنتجات المستدامة يشهد نمواً متسارعاً، ما يمنح منتجات المشروع فرصاً للانتشار خارج سلطنة عُمان، وهناك خطط للتوسع والتصدير وإقامة شراكات استراتيجية، بما يسهم في تقديم الابتكار العُماني نموذجاً للصناعات المستدامة في المنطقة».

حجم الاستثمار

وأوضح آل خليفين أن حجم الاستثمار الحالي في المشروع يبلغ نحو نصف مليون ريال عُماني، ويشمل شراء المعدات وخطوط الإنتاج وتجهيز المباني، مؤكدا أن هذا النوع من المشاريع يمثل فرصة استثمارية استراتيجية، لكونه يجمع بين الاستدامة البيئية والعائد الاقتصادي، كما أن سلطنة عُمان تمتلك أعداداً كبيرة من أشجار النخيل ومصدراً مُستداماً للمواد الخام، الأمر الذي يمنح هذه الصناعة ميزة تنافسية.

وأضاف أن المشروع يمكن أن يسهم في إيجاد وظائف مباشرة وغير مباشرة، وتحفيز الصناعات التحويلية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلى جانب تقليل الاعتماد على المواد المستوردة، لافتا إلى أن سلطنة عُمان تمتلك المقومات اللازمة لتصبح مركزاً إقليمياً للصناعات القائمة على إعادة تدوير مخلفات النخيل، ليس في صناعة الأبواب والديكورات فقط، وإنما في مجموعة واسعة من المنتجات الصناعية والإنشائية المستقبلية.

وقال أيضا: « الابتكار ليس رفاهية بل ضرورة لصناعة المستقبل، وما بدأ كفكرة لمعالجة مخلفات سعف النخيل أصبح مشروعاً يحمل رسالة بيئية واقتصادية وحضارية، وأنا أطمح إلى انتشار هذا الابتكار العُماني عالمياً، وإسهامه في بناء اقتصاد أخضر مستدام يحقق قيمة مضافة للوطن والأجيال القادمة».

وبيّن أنَّ الحصول على براءة الاختراع وتسجيل إنجاز عالمي في موسوعة غينيس شكّلا خطوة مُهمة في مسيرة المشروع، مؤكداً أن طموحه الحقيقي يتمثل في تحويل هذا الابتكار إلى صناعة وطنية رائدة، تضع سلطنة عُمان في مقدمة الدول المستفيدة من مواردها الطبيعية بأساليب مبتكرة ومستدامة.

وزارة التعليم
إعلان

تعلن المديرية العامة للتعليم لمحافظة شمال الباطنة (دائرة المنشآت التعليمية والخدمات) عن طرح المناقصات التالية:

رقم المناقصة	اسم المناقصة	الولاية	الدرجة	آخر موعد للحصول على مستندات المناقصة	آخر موعد لقبول العطاءات	ثمن النسخة ر.ع
2025/427 إعادة طرح	صيانة مدرسة الصفا للبنات	صحار	الأولى/ الثانية	2026/09/23م	2026/09/29م	25
2026/720	تهيئة وإعادة تأثيث مختبر العلوم العامة بمدرسة سعيد بن المسيب للبنين	شناص	الممتازة/ الأولى/ الثانية/ الثالثة	2026/10/12م	2026/10/27م	25
2026/721	تهيئة وإعادة تأثيث مختبر الأحياء بمدرسة ابن الاثير للبنين	شناص	الممتازة/ الأولى/ الثانية/ الثالثة	2026/10/12م	2026/10/27م	25
2026/722	تهيئة وإعادة تأثيث مختبر الفيزياء بمدرسة الباطنة للبنين	لوى	الممتازة/ الأولى/ الثانية/ الثالثة	2026/10/12م	2026/10/27م	25
2026/723	تهيئة وإعادة تأثيث مختبر العلوم العامة بمدرسة عاتكة للبنات	صحم	الممتازة/ الأولى/ الثانية/ الثالثة	2026/10/12م	2026/10/27م	25
2026/724	تهيئة وإعادة تأثيث مختبر العلوم العامة بمدرسة الصبيخي للبنين	السويق	الممتازة/ الأولى/ الثانية/ الثالثة	2026/10/12م	2026/10/27م	25

فعلى المقاولين المسجلين لدى هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي والراغبين في الاشتراك في المناقصات المذكورة أعلاه، الحصول على مستندات المناقصة إلكترونياً من منصة اسناد (https://etendering.tenderboard.gov.om) مقابل دفع المبلغ المذكور نظير كل مناقصة، علماً بأن آخر موعد لتقديم العطاءات كما هو موضح بالجدول أعلاه قبل الساعة العاشرة صباحا ولن ينظر لأي عطاء غير مستوف للشروط، علما بأن المديرية غير ملزمة بقبول أقل العطاءات أو أي عطاء آخر.

والله ولي التوفيق،،،

المعرفة المؤسسية.. هل ترحل برحيل الموظفين؟

د. عارف بن خميس الفزاري **

هل تبقى المعرفة حين يُغادر الموظفون؟ يطرح هذا السؤال تحديًا أمام المؤسسات التي تفقد موظفيها بالتقاعد أو الاستقالة أو الوفاة؛ إذ قد يُغادر معهم رصيد من الخبرات يصعب تعويضه بالتوظيف وحده؛ فالمؤسسة تستطيع شغل الوظيفة، لكنها تحتاج وقتًا لاستعادة فهم تعقيدات العمل والقدرة على اتخاذ القرارات. وتتفاوت الخسارة بحسب أهمية المعرفة ومدى تمركزها لدى موظفين بعينهم، وقدرة زملائهم على استيعابها قبل المغادرة، لذلك تستطيع المؤسسة الحد من فقدان المعرفة إذا جعلت انتقالها ممارسة مؤسسية مستمرة لا حدثًا مرتبطًا بالمُغادرة.

غير أنَّ بقاء الملفات لا يضمن بقاء المعرفة؛ إذ يشير الباحثان نوناكا وتاكيوتشي (١٩٩٥) إلى المعرفة الضمنية بأنها تتمثل في خبرات الأفراد ومهاراتهم وممارساتهم، بينما المعرفة الصريحة يمكن صياغتها وتوثيقها وتخزينها وتداولها في الأدلة والسجلات وقواعد البيانات. وتُقدَّر نسبة المعرفة الضمنية بنحو ٩٥٪ من إجمالي المعرفة، مقابل نحو ٥٪ للمعرفة الصريحة. فالملف قد يحفظ القرار، بينما يحتفظ الموظف بفهم أسبابه والبدائل المستبعدة وكيفية تجاوز العقبات. ومن هنا، تحتاج استدامة المعرفة إلى الجمع بين التوثيق والتفاعل والممارسة المشتركة، حتى تنتقل الخبرة إلى الآخرين وتصبح قابلة للاستخدام والتطوير وإنتاج معارف جديدة بناءً عليها.

وتظهر تحديات فقدان الكفاءات في البيئة العلمية والبحثية؛ إذ يؤكد تقرير اليونسكو للعلوم (٢٠٢١) أنَّ هجرة الأدمغة مشكلة مزمنة في العديد من البلدان، مشيرًا إلى أنَّ الحكومات التي تواجه هجرة الأدمغة وشيخوخة الباحثين، تسعى إلى تحسين وضع الباحثين من خلال زيادة الأجور ومفاضلة المنح للبحوث وزيادة التفاعل مع الشركاء المؤسسيين في الخارج.

وتؤكد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠٢٤) أنَّ المعرفة والخبرة الخاصة بالمؤسسة، والمتراكمة عبر سنوات الخدمة، تمثل أصولًا فكرية مخفية، مُحذرةً من أنَّ كثيرًا من الموظفين ذوي الخدمة الطويلة سيغادرون سوق العمل، حاملين معهم عقودًا من الخبرة. ومن منظور استراتيجي، فإن التعلّم بالملاحظة الوظيفية يُعد ضروريًا لتخطيط التعاقب الوظيفي؛ إذ يضمن انتقالًا سلسًا عندما يُغادر الموظفون الأقدم، من خلال إعداد خلفائهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للمحافظة على استمرارية الخبرة داخل المؤسسة. ويكتسب هذا الموضوع أهمية كبرى في سلطنة عُمان؛ فالمعرفة مورد إنتاجي ومحرك رئيس للاقتصاد القائم على المعرفة. وتربط رؤية «عُمان ٢٠٤٠» أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية باقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار، فيما تستهدف أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع جهازًا إداريًا مرنًا ومبتكرًا وصانعًا للمستقبل. ومن ثم، يمكن فهم استدامة المعرفة بوصفها إحدى الوسائل التي تصل بين كفاءة المؤسسات وقدرتها على الإسهام في التحول الاقتصادي القائم على المعرفة.

ويوضح تقرير إدارة المعارف في منظومة الأمم المتحدة (٢٠١٦) جانبًا من المشكلة؛ إذ رأى ٥٣٫٨٪ من المستجيبين أن العقلية السائدة في مؤسساتهم تميل إلى مكافأة الأفراد على المعرفة التي يمتلكونها أكثر من المعرفة التي يشاركونها. وأوصى التقرير بوضع قواعد وإجراءات للاحتفاظ بالمعرفة ونقلها عند التقاعد أو الانتقال أو مغادرة الخدمة. كما أكد تقرير التخطيط لتعاقب الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (٢٠١٦) أهمية التسليم المناسب وفي الوقت المناسب، وإتاحة فترة للتداخل بين الموظف المُغادر وخلفه ونقل المعرفة بينهما.

وفي الحكومة الفيدرالية الأمريكية، أشار تقرير مكتب المساءلة الحكومية (٢٠١٧) إلى ترتيبات للتقاعد المرحلي يعمل خلالها المشاركون بنسبة ٥٠٪ من الوقت، ويُطلب منهم عمومًا تخصيص ما لا يقل عن ٢٠٪ من ساعات عملهم للتوجيه أو نقل المعرفة والمهارات. ويوضح هذا التنظيم إمكانية تخصيص وقت مؤسسي لانتقال الخبرة.

وفي سنغافورة، أوضحت شعبة الخدمة العامة التابعة لمكتب رئيس الوزراء (٢٠٠٧) أن الموظفين المتقاعدين يمكن إعادة توظيفهم وفق ترتيبات عمل مرنة. ففي عام ٢٠٠٦، أُعيد توظيف ٢٠٧ موظفين ممن بلغوا سن ٦٢ عامًا فأكثر في الخدمة المدنية، أي نحو ١٩٪ من المتقاعدين، فيما أعادت الهيئات العامة توظيف ٣٦١ موظفًا من أصل نحو ٣٧٠ متقاعدًا، أي أكثر من ٩٠٪.

وتتطلب حماية الذاكرة المؤسسية تحديد المعرفة الحرجة (أي المعارف والخبرات التي يؤثر فقدانها مباشرة في استمرارية العمل وكفاءة الأداء) ومخاطر فقدانها وإعداد البدائل وخطط التعاقب واستخلاص المعرفة الضمنية وتحويل ما يمكن توثيقه منها إلى معرفة صريحة من خلال التسليم المنظم ومذكرات نقل المعرفة والتوجيه والمرافقة الوظيفية ومجتمعات الممارسة (مجموعات من الموظفين يتشاركون خبراتهم ومعارفهم حول مجال عمل مشترك ويتعلمون من بعضهم بصورة مستمرة) والمنصات الرقمية. كما ينبغي إدماج مشاركة المعرفة في المسؤوليات والحوافز وتقييم الأداء، وقياس قدرة المتلقي على تطبيقها بصورة مستقلة.

ولا تكتمل هذه الجهود إلا بتكامل المعرفة بين المؤسسات الحكومية ضمن بيئة معرفية وطنية مترابطة تدعم الابتكار وصنع القرار والتخطيط، وتسهم في تحقيق أولويات رؤية عُمان ٢٠٤٠. وتدعم ممارسات مثل التوجيه والتوجيه العكسي والملازمة الوظيفية ومجتمعات الممارسة تبادل المعرفة والخبرات بين أجيال الموظفين.

ويعزز البدء المبكر فرص نجاح هذا المسار؛ فالتقاعد متوقع غالبًا، بينما قد تفاجئ الاستقالة أو الوفاة المؤسسة. لذلك ينبغي أن يستمر تبادل الخبرة طوال الحياة الوظيفية، وأن تُراجع المعارف المنقولة وتُحدَّث باستمرار، مع تحويل ما يمكن توثيقه من المعرفة الضمنية إلى أصول معرفية مؤسسية، تُحفظ في قواعد بيانات ومستودعات معرفية داخل المؤسسة، وتترابط وتتكامل مع نظيراتها في المؤسسات الأخرى ضمن منظومة معرفية وطنية متكاملة. كما تبرز أهمية تطوير أطر تشريعية وتنظيمية ملائمة تدعم استبقاء الكفاءات، ونقل خبراتهم ومعارفهم، واستمرار الاستفادة منها بعد مغادرتهم المؤسسات؛ فالمؤسسة المستعدة للمستقبل لا تمنع المغادرة، لكنها تمنع أن تتحول المغادرة إلى فقدان للم عرفة.

** باحث في المعرفة

«استثمر في عُمان».. ماذا يسبق قرار المستثمر؟ (2-2)

ناجي بن جمعة البلوشي
harthisa@icloud.com

لنكمل ما بدأناه.. فعند طرح سؤالنا في السابق نراه يصطدم بمنطق الاقتصاد الحديث ليجعل الإجابة أكثر تعقيدًا؛ فالعالم لم يعد سوقًا منفصلة تتنافس فيه الدول على المستثمر من خلال ما تملكه كل دولة من موارد وحوافز فقط، وإنما أصبح المستثمر قادرًا على وضع المشروع نفسه أمام عدة بدائل في الوقت ذاته. وقد يجد المستثمر أمامه خيارًا في سلطنة عُمان، وآخر في الهند، وثالثًا في الصين، وربما خيارات أخرى في دول اقليمية آسيوية أو خليجية. وهنا لا تعود جاذبية الفرصة مرتبطة بقدرة الدولة على توفير الأرض أو الحوافز وحدها، وإنما بقدرتها على تقديم عرض اقتصادي متكامل يجعل الاستثمار فيها أكثر منطقية من البدائل المتاحة أمام المستثمر. وهذه النقطة تحديدًا تستحق أن تحظى بمزيد من النقاش عند النظر إلى الفرص الصناعية المطروحة في السلطنة؛ فحين تطرح فرصة لإنشاء مصنع للإطارات، أو مصنع للثلاجات، أو مصنع للمكيفات، فإن السؤال الطبيعي ليس ما إذا كانت هذه المنتجات مطلوبة؛ فهي منتجات موجودة في كل سوق تقريبًا، ولا شك في وجود طلب عليها. لكن الأهم هو: أين ينبغي أن تُصنع؟

قد يبدو السؤال لأول وهلة خارجًا عن نطاق الفرصة الاستثمارية نفسها، لكنه في الحقيقة يقع في قلبها؛ فالمستثمر الذي ينظر إلى إنشاء مصنع للإطارات في عُمان لا يرى أمامه السوق العُماني فقط. إنه يرى الصين والهند وغيرها من الدول التي تمتلك قدرات صناعية راسخة، وسلاسل توريد واسعة، وأسواقًا كبيرة، وخبرات تراكمية تمتد لعقود. ومن هنا، فإن نجاح الفرصة العُمانية لا يعتمد فقط على إمكانية إقامة المصنع، وإنما على قدرة المصنع بعد إنشائه على الوقوف في سوق مفتوحة والمنافسة وتحقيق عائد مناسب على رأس المال. وهذا هو الفارق بين قابلية المشروع للتنفيذ وقابليته للاستمرار.

والأهم من ذلك: هل يستطيع المنتج أن يُنافِس؟ فإذا كان المصنع سيستورد معظم مكوناته من الخارج، ثم يقوم بالتصنيع أو التجميع محليًا، فإن الميزة الاقتصادية للمشروع يجب أن تكون واضحة بما يكفي لتعويض تكاليف النقل والاستيراد والتصنيع. وهنا تصبح المقارنة مع الصين والهند ضرورية، لا باعتبارهما خصمين ينبغي التغلب عليهما، وإنما باعتبارهما البديل الذي يستطيع المستثمر أن يختاره. وصناعة الإطارات مثال واضح على طبيعة هذا التحدي؛ ففي الصين والهند، يجد المستثمر نفسه داخل بيئة صناعية تحتوي على أعداد كبيرة من مكاتب الدراسات الادارية والمالية والفنية وشركات وبنوك التمويل وعدد كبير من الموردين والمصنعين الثانويين، وكثير من الخبرات الهندسية والبشرية والأسواق الواثقة في ذلك البلد أو العلامة التجارية وغيرها الكثير. وكلما اتسع حجم الإنتاج، أصبحت تكلفة الوحدة أكثر قابلية للمنافسة. أمَّا في سوق أصغر، فإن السؤال يصبح أكثر دقة: كيف يمكن للمصنع أن يصل إلى الحجم الاقتصادي الذي يسمح له بالمنافسة؟

الأمر نفسه ينطبق على صناعة الأجهزة المنزلية، ومنها الثلاجات والمكيفات وكل منتج نريد ان نصنعه في بلادنا؛ فالمنتج النهائي يخفي خلفه عشرات المكونات والعمليات الصناعية. وكلما زادت نسبة المكونات المستوردة، أصبح من الضروري معرفة مقدار القيمة التي يضيفها التصنيع المحلي، وما إذا كان هذا التصنيع قادرًا على تحقيق وفورات تكفي لبناء مشروع مستدام. أما إذا كان المشروع غير قادر على المنافسة إلّا بسبب الحافز، فإن السؤال هو: ماذا سيحدث عندما تنتهي فترة الحافز؟

هذه ليست دعوة إلى تقليل الحوافز، وإنما إلى توجيهها نحو المشاريع التي تمتلك أساسًا اقتصاديًا قابلًا للاستمرار. فالدولة لا تستهدف في النهاية مجرد افتتاح المصنع. هي تستهدف مصنعًا يستمر، وينمو، ويوظف، ويصدر، ويولد قيمة محلية، ويجذب استثمارات أخرى حوله. ولو راجعنا أساس الصناعة في الصين تلك الدولة المعتبرة اليوم عملاق الصناعة وبطلق عليها مسمى مصنع العالم لوجدناها قامت قبل هذا التصنيع الكم على الصناعات الثقيلة التي تحتاجها الدولة كإنتاج الفحم والطاقة والصلب والحديد لكنها لم تحقق الرفاهية الاقتصادية الا عندما تحولت الى فلسفة- ننتج ما يحتاجه الآخرون- وهذه الفلسفة بدأت بصناعات خفيفة رمزية لا تعني شيئًا بميزان التصنيع، إلّا أن الدولة من خلالها نجحت في بناء المنظومة الصناعية التي يمكن تطبيقها في كل منتج تحتاجه الصين أو أي دولة أخرى بدا من ألعاب الأطفال والبلاستيكيات الى ان وصلت الى صناعات ثقيلة عملاقة كالطائرات المدنية والحربية والأسلحة المتطورة والاقمار الصناعية والروبوتات وكثير من الصناعات المنافسة للغرب والمتطورة عليهم فيها.

وفي الختام.. نحن هنا لنكون شركاء فيما نريد تحقيقه ولسنا ضده، والظل دائمًا ما يعكس حجم ما حُجب من الضوء على الأرض حتى وإن كان بسيطًا دون أن يُكافئه الضوء شيئًا.

عندما يتعلق الأمر بالمال

د. إبراهيم بن سالم السيابي

كنت في أحد الأيام في منطقة صناعية لإنجاز أمر عابر، واستقبلني أحد الموظفين في إحدى الورش. تحدثنا قليلًا عن الأمر الذي جئت من أجله، ثم انشغل بإنهاء بعض التفاصيل، بينما كنت أراقب المكان من حولي. لم يكن في المشهد شيء استثنائي؛ أشخاص يأتون ويذهبون، وآخرون يعملون، وأصحاب أعمال يتابعون ما لديهم، وكل واحدٍ منهم مشغول بما جاء من أجله.

لكنني، بعد أن خرجت من المكان، لم أستطع أن أتخلص من صورة ذلك الشاب. كان بالنسبة إليّ شخصًا التقيته لدقائق ثم انتهى اللقاء، بينما كان هو سيبقى هناك ساعات أخرى، ثم يغادر إلى بيت وحياة لا أعرف عنهما شيئًا. وربما لهذا أخذت أتساءل عن حياته بعيدًا عن تلك الدقائق التي رأيته فيها؛ كيف بدأ عمله، وماذا ينتظر من راتبه في نهاية الشهر، وما الذي يعنيه له أن يكون لديه عمل ثابت يذهب إليه كل صباح.

عندها فكرت في المال بطريقة مختلفة. نحن نتعامل معه كثيرًا بوصفه أرقامًا؛ كم نملك، وكم نربح، وكم ننفق. لكن المال حين يدخل حياة النَّاس يأخذ معنى آخر؛ يصبح عملًا، وأمانًا، وفرصة، وأحيانًا بداية لحياة أفضل؛ فالمال لا يبقى على حاله حين يمر في حياة الإنسان؛ فقد يكتسب من صاحبه شيئًا من أحلامه وقيمه، ويتحول من وسيلة يملك بها الأشياء إلى وسيلة يصنع بها أثرًا في حياة الآخرين.

ولعلَّ الإنسان لا يبحث عن المال من أجل المال وحده. هو يبحث عمَّا يستطيع المال أن يمنحه له؛ قدرًا من الأمان، وقدرة على الاختيار، ومستقبلًا أكثر استقرارًا له ولمن يحب. ولذلك يظل السعي إلى المال، ما دام في طريق مشروع، جزءًا طبيعيًا من سعي الإنسان إلى حياة أفضل. المال مال الله، والإنسان مُستخلَف فيه، وتبقى قيمته فيما نختار أن نصنعه به؛ فهناك مال يُضيف إلى صاحبه، ومال يضيف إلى حياة من حوله، ومال يستطيع أن يترك وراءه شيئًا أجمل من الرقم الذي يمثله.

لكن المال لا تتوقف حكايته عند صاحبه؛ فحين يضع الإنسان ماله في مشروع داخل بلده، فإنَّه يسعى إلى تنمية ماله، وفي الوقت نفسه يفتح بابًا لغيره؛ وظيفة لشاب، ودخلًا لأسرة، وخبرة يكتسبها إنسان، وحركة تستفيد منها أعمال أخرى. والبلد الذي منحنا الكثير، جدير بأن يجد في أموال أبنائه ما يضيف إلى مسيرته ونموه. فكلما كبرت الأعمال، اتسعت معها الفرص، وأصبح نجاح صاحب المال جزءًا من حركة أكبر يستفيد منها الجميع، ويعود إليه منها ما يُساعده على تنمية أعماله من جديد.

المال لا يملك أخلاقًا؛ الإنسان هو الذي يمنحه أخلاقه. قد يبقى رقمًا يتزايد في الحساب، وقد يتحول إلى عمل يفتح بابًا، أو فرصة تمنح إنسانًا بداية جديدة، أو مشروع يضيف شيئًا إلى المكان الذي نشأ فيه. وليس المطلوب من صاحب المال أن يتخلى عن ربحه، وإنما أن يعرف أنَّ الربح يمكن أن يكون له أثر يتجاوز حسابه، وأنَّ المال حين يتحرك في الاتجاه الصحيح، قد ينفع صاحبه وينفع معه من حوله.

وتذكرت ذلك الموظف الذي استقبلني بوجه باسم. بالنسبة إليّ كان شخصًا التقيته لدقائق ثم مضيت، أما بالنسبة إليه فكان ذلك العمل جزءًا من حياته؛ يأتي إليه كل صباح ليبني يومه ومستقبله، وقد يُغادره يومًا بخبرة ومهارة وثقة، أو يكون ذلك العمل نفسه خطوة أولى نحو مشروع يبنيه بيده. وهو في النهاية واحد من أبناء هذا الوطن، من لحمنا ودمنا، له من الأحلام والآمال ما لنا، ويستحق أن يجد في بلده أبوابًا مفتوحة للعمل والنمو.

وهكذا قد تبدأ الحكاية من ورشة صغيرة، ومن صاحب مال يريد أن ينجح، ومن شاب يُريد أن يبني حياته. وبين الاثنين يتحرك المال، فتتحرك معه حياة كاملة؛ حياة أناس نلتقيهم كل يوم، ولا نعرف كم حلمًا تحمله وجوههم، ولا كم مستقبلًا يمكن أن يبدأ من فرصة صغيرة.

وعندما غادرت المنطقة الصناعية، لم يعد المشهد يبدو لي كما كان عندما دخلت. لم أعد أرى الحديد والآلات والشاحنات والورش فقط. صرت أرى خلف كل ذلك أشخاصًا؛ صاحب عمل وضع مدخراته في مشروع، وعاملًا ينتظر راتبه، وأسرة تعيش على ذلك الراتب، وشابًا ربما كانت هذه الوظيفة أوَّل خطوة له، ومالًا يتحرك بينهم جميعًا دون أن يتوقف عند أحد.

وفكرت أن المال، في النهاية، ليس ما نضعه في أيدينا فقط، وإنما ما يستطيع أن يصل إليه بعد أن يخرج منها.

قد ننسى بعد سنوات كم كان لدينا، وقد تتغير الأرقام وتذهب الأشياء، لكن يبقى هناك سؤال أبسط وأهم: ماذا صنع المال الذي مرَّ بأيدينا؟ ربما صنع مشروعًا، وربما صنع فرصة، وربما جعل بيتًا أكثر أمانًا، وربما فتح لإنسان بابًا لم يكن يراه. وعندما يتعلق الأمر بالمال، ربما لا يكون المهم فقط ما يضيفه إلى حساباتنا، وإنما ما يضيفه إلى حياتنا وحياة من حولنا.

فقد يكبر المال، وتكبر معه أشياء كثيرة... لكن أجمل ما يمكن أن يكبر معه، هو الإنسان والمكان والحياة.

من الدعم إلى الشراكة.. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة الاقتصاد الوطني (1-2)

د. علي بن حمدان البلوشي **

ليست قوة الاقتصاد في عدد الشركات الكبرى التي يملكها، ولا في حجم المشاريع العملاقة التي تُقام فيه وحدها، وإنما في قدرته على ايجاد منظومة اقتصادية واسعة تتوزع فيها فرص الإنتاج والعمل والاستثمار على أكبر شريحة ممكنة من المجتمع. ومن هنا تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ باعتبارها إحدى أهم الأدوات التي تستطيع الدول من خلالها بناء اقتصاد أكثر تنوعا ومرونة واستدامة.

ففي عالم تتغير فيه الأسواق بسرعة، وتتسارع فيه التكنولوجيا، وتتزايد فيه الحاجة إلى فرص عمل جديدة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست مجرد مشروعات محدودة الحجم تعمل في نطاق ضيق، إنها جزء أساسي من منظومة الإنتاج والتشغيل والابتكار. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠٪ من الشركات عالميا وتوفر أكثر من نصف فرص العمل، كما تعد عنصرًا محوريا في التنويع الاقتصادي في الدول النامية.

ويُقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بصورة عامة، المنشآت التي تقع ضمن شرائح محددة من حيث عدد العاملين وحجم رأس المال والمبيعات، مع اختلاف معايير التصنيف من دولة إلى أخرى. وتشمل هذه المنظومة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلى جانب المشروعات الناشئة التي تقوم غالبًا على الابتكار والتقنية والنماذج التجارية الجديدة.

وتنبع أهميتها من كونها أقرب إلى احتياجات السوق والمجتمع، وأكثر قدرة في كثير من الحالات على الدخول إلى قطاعات وأسواق متخصصة لا تكون جذابة للشركات الكبرى. كما أنها تتيح المجال أمام الشباب والشابات وأصحاب المهارات والحرف والمبادرات الفردية للتحول من طالبي عمل إلى أصحاب أعمال وموفرين لفرص العمل.

وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل عنصرًا رئيسيًا في الابتكار والنمو الاقتصادي وخلق الوظائف، وأن المؤسسات الأسرع نموًا يمكن أن يكون لها تأثير كبير في إيجاد الوظائف والإنتاجية والتنافسية.

وهنا تكمُن القيمة الحقيقية لهذه المؤسسات؛ فهي لا تضيف إلى الناتج المحلي فحسب، وإنما تساعد على توزيع النشاط الاقتصادي جغرافيا واجتماعيا، وتوسيع قاعدة المنتجين، وتنشيط الأسواق المحلية، وإيجاد سلاسل توريد مرتبطة بالمشروعات الكبرى. إلّا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع أن تؤدي دورها الاقتصادي الكامل من دون بيئة أعمال تساعدها على التأسيس والاستمرار والنمو، ولذلك اتجهت الدول إلى تقديم أشكال متعددة من الدعم، لا ينبغي اختزالها في التمويل وحده.

ويأتي التمويل في مقدمة أدوات الدعم، سواء من خلال القروض الميسرة، أو الضمانات الائتمانية، أو صناديق التمويل، أو رأس المال الجريء، أو الاستثمار المباشر، أو أدوات التمويل الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا المالية. وتؤكد التجارب الدولية أن صعوبة الحصول على التمويل تمثل أحد القيود المستمرة أمام نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا في الاقتصادات النامية.

لكن التمويل، مهما كان مهما، لا يصنع مؤسسة ناجحة بمفرده. فهناك حاجة أيضا إلى التدريب، والاستشارات، وحاضنات ومسرعات الأعمال، وتسهيل إجراءات الترخيص، وتبسيط المتطلبات الحكومية، وتوفير المعلومات، وفتح الأسواق، وتشجيع التصدير، ودعم التحول الرقمي والابتكار، وتوفير الأراضي والمواقع المناسبة لبعض الأنشطة. كما أن المشتريات الحكومية يمكن أن تتحول إلى أداة اقتصادية مهمة من خلال إتاحة حصة عادلة من المناقصات والمشتريات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع وضع آليات تمنع تحول هذه السياسة إلى مجرد تقسيم شكلي للعقود دون بناء قدرات حقيقية لدى المؤسسات المستفيدة.

الدعم الناجح، إذن، ليس شيكًا يُسلَّم للمؤسسة ثم تنتهي العلاقة؛ وإنما منظومة متكاملة تبدأ من فكرة المشروع وتمتد إلى التدريب والتمويل والتسويق والإنتاج والتوسع والتصدير.

ورغم هذه الأهمية، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية مجموعة متشابكة من العقبات. ويأتي في مقدمتها صعوبة الوصول إلى التمويل، وارتفاع كلفة الاقتراض، وضعف الضمانات، ومحدودية الخبرة المالية والإدارية لدى بعض أصحاب الأعمال.

وتواجه كذلك تحديات تتعلق بالأسواق؛ فالمؤسسة الصغيرة قد تستطيع إنتاج سلعة أو تقديم خدمة جيدة، لكنها لا تملك القدرة التسويقية أو شبكة التوزيع التي تمكنها من الوصول إلى العملاء. كما أن ضعف المعرفة بالأسواق الخارجية ومتطلبات التصدير والمعايير الدولية قد يحول دون تحول المؤسسة الناجحة محليًا إلى مؤسسة قادرة على المنافسة إقليميا وعالميا. وهناك أيضا تحديات مرتبطة بالتكنولوجيا والتحول الرقمي، ونقص المهارات المتخصصة، وارتفاع تكاليف التشغيل، والمنافسة الشديدة، وعدم استقرار بعض التشريعات أو الإجراءات، إضافة إلى صعوبة الانتقال من مشروع يديره صاحبه بصورة مباشرة إلى مؤسسة لديها أنظمة مالية وإدارية وحوكمة واضحة.

وفي بعض الاقتصادات العربية والخليجية، تظهر تحديات أخرى، من بينها الحاجة إلى زيادة مساهمة هذه المؤسسات في القطاعات الإنتاجية والتقنية والصناعية وسلاسل الإمداد، وعدم تركّزها بصورة مفرطة في الأنشطة التجارية والخدمية التقليدية.

ومن الأمور التي ينبغي تجنبها التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ باعتبارها قطاعًا يحتاج إلى حماية دائمة. فالدعم الحكومي يجب أن يكون وسيلة للانتقال إلى القدرة على المنافسة، وليس بديلا عن المنافسة. وتبدأ المعالجة بتصميم برامج دعم مختلفة حسب مرحلة المؤسسة وطبيعة نشاطها. فالمشروع الناشئ يحتاج إلى التدريب والحضانة ورأس المال الأولي، بينما تحتاج المؤسسة القائمة إلى تمويل التوسع، وتحسين الإنتاجية، والوصول إلى الأسواق، وتطوير الإدارة. أما المؤسسة التي وصلت إلى مرحلة النمو فتحتاج إلى أدوات مختلفة، مثل التمويل الاستثماري، والتصدير، والشراكات الدولية، والابتكار.

وهنا يتم التركيز على أهمية التدريب المستمر لأصحاب الأعمال. فنجاح المؤسسة لا يعتمد على امتلاك فكرة جيدة فقط، وإنما على قدرة صاحبها على إدارة التدفقات النقدية، والتفاوض، وإدارة الموظفين، والتسويق، واستخدام التكنولوجيا، وقراءة القوائم المالية، وفهم الضرائب والأنظمة، والتخطيط للمخاطر والتوسع.

إنَّ تدريب رائد الأعمال مرة واحدة عند تأسيس المؤسسة لا يكفي؛ فالمؤسسة التي تتغير أسواقها كل عام تحتاج إلى صاحب عمل يتعلم ويتطور معها.

** مستشار أكاديمي

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس
لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

1 عندما يصبح التخريب آخر مظاهر القوة
عبدالنبي الشعلة

2 كان يا ما كان
ريتّا دار

3 مقتل السيد سعود بن الإمام عزان بن قيس
سلمى بنت سيف البطاشي

4 من الادعاء إلى النيابة.. هل يتغير الاسم أم الفلسفة؟
عبدالوهاب البلوشي

دبلوماسية التهدئة والحوار

تتزايد التحديات والتوترات التي تشهدها منطقتنا في عدة جبهات الأمر الذي يتطلب تدخلات إقليمية ودولية عاجلة لمعالجة جذور الصراعات وأسبابها، وصولا إلى تحقيق استقرار وسلام دائمين ومستدامين.

وفي ظل هذه التوترات تكثف الدبلوماسية العمانية من جهودها لاحتواء التصعيدات؛ إذ تتواصل الاتصالات مع الدول الشقيقة والصديقة في الأيام الأخيرة لتبادل وجهات النظر حول السبل الكفيلة بتهدئة الأوضاع سواء في مضيق هرمز أو في منطقة البحر الأحمر.

ودائما ما تؤكد عمان أهمية الحوار والتفاوض لحل النزاعات بعيدا عن لغة التصعيد أو اللجوء إلى الحلول العسكرية، انطلاقا من إيمانها بأن أي حلول عسكرية لن تزيد الأمور إلا تعقيدا، وأن الحوار هو السبيل الوحيد للتوصل إلى اتفاقات عادلة تضمن حقوق الأطراف المتصارعة.

وتأكيدا لهذا الموقف الراسخ، فإن عُمان دائمًا ما تدين أي اعتداءات على سيادة الدول، لأن هذه الاعتداءات تُمثل خرقا صارخا للقانون الدولي، وتُهدد الأمن والاستقرار الإقليميين وتزيد من تعقيد المشهد السياسي والعسكري في المنطقة.

إنَّ السياسة الخارجية العُمانية المرتكزة على مبادئ إرساء السلام وحسن الجوار تدرك تمامًا أن المساس بسيادة أي دولة يُقوض فرص التعاون الإقليمي ويفتح الباب أمام دوّامة من العنف والتصعيد، ولذلك فإنها دائما ما تحث المجتمع الدولي على القيام بدوره وواجبه وتحمل مسؤولياته باتخاذ ما يلزم لنزع فتيل الأزمات وإعادة الأطراف المتصارعة إلى طاولة المفاوضات.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

لماذا عُمان تستثمر في إفريقيا؟

خلفان الطوقي

بعض المواضيع تحتاج إلى تحليل عميق، ونقاش وحوار هادئ ومبكر وتبادل وجهات نظر، وخاصة في الأوقات الهادئة، ومن ضمن المواضيع التي أقصدها: لماذا عُمان تستثمر في إفريقيا؟ ولماذا يجب أن يكون لها تواجد هناك؟ بالرغم من ذلك؛ فالصورة الذهنية لكثير من الدول الأفريقية مليئة بالمخاطر السياسية واللوجستية والإدارية والمالية، ولكن لا يعني ذلك أنه لا توجد فرص حقيقية في هذه القارة، وفرص عُمان ربما أكثر من غيرها، لأسباب عديدة أهمها:

- التواجد العُماني المبكر: فتواجد عُمان في شرق إفريقيا مبكر ولفترات طويلة، وما زال عدد من العوائل العُمانية موجود إلى يومنا هذا، وهذا يدل على أن العُمانيين لديهم الخبرة في العمل والاستثمار والتعايش مع الأفارقة، وهذه ميزة تحسب لهم، وللعلم أن كثيرا منهم يستثمر ويعيش هناك بمحض إرادته. - تنويع المحفظة الاستثمارية: كان تركيز جهاز الاستثمار العُماني في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأجزاء أخرى تتوزع في حوالي ٥٥ دولة، لذلك فمن المناسب انتقاء بعض الفرص الاستثمارية في القارة الأفريقية لتوزيع المخاطر، بالرغم من ذلك، فإن تم قياس ما هو موجود من استثمارات عُمانية في إفريقيا سوف تجده الأقل على الإطلاق. - الاستثمار المنتقى: تضم القارة الأفريقية ٥٤ دولة، وبها تعدد سكاني يصل إلى ١,٥ مليار نسمة، ولديها من الثروات الغنية الكثير، وعند العودة إلى الاستثمارات سوف تجدها منتقاة بحذر في المعادن النفيسة، والأمن الغذائي، والطاقة الكهربائية، والبنية التحتية، والتي من الممكن أن تستثمر عُمان وتحقق نجاحات شبه مضمونة. - المغامرة المحسوبة مطلوبة: معظم الاستثمارات العُمانية الكبيرة والملحوظة في القارة الأفريقية يقودها جهاز الاستثمار العُماني، ومعلوم أن الجهاز يستثمر في الأسهم والسندات والصكوك العالمية، إضافة إلى الاستثمار المباشر ومن خلال مئات الصناديق والبنوك الاستثمارية حول العالم، عليه، فلا بأس أن يخصص جزءًا من هذه الاستثمارات للقارة السمراء، واضعا في الاعتبار كل الخبرات التراكمية والدروس حلوها ومرها التي خاضها في رحلة الاستثمار الممتدة إلى عشرات السنوات.

- التوسع العالمي التدريجي: تعمُّق خبرات جهاز الاستثمار العُماني على مدى حوالي ١٣ عامًا، وتوسعه- وإن كان تدريجيًا- لا يعني أنه بطيء، لكنه من الأفضل أن يكون حذرًا، ومن أفضل الاستراتيجيات الاستثمارية في إفريقيا أن تستمر. ولكن بتدرج واستمرار (slow and steady).

- مَلء الفراغ: ما يميز القارة الافريقية حجمها ونموها وعدد سكانها، وتوجد فراغات للاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة، وعُمان وسياسته الواضحة والمبنية والثابتة على أسس المصالح المشتركة دون أجندات تراعي جانبا على آخر، وسمعتنا التاريخية يؤهلها للاستثمار هناك تطبيقًا لمبدأ: الكل رابح (win-win approach) مما يمكنها من التوسع التجاري في المستقبل.

- الاستثمار الحكومي مرحلة أولى: يمكن تسمية الاستثمار من خلال جهاز الاستثمار العُماني مجازا أنه حكومي، ولكنه في ذات الوقت هو فعليا قطاع خاص من خلال شركات شبه حكومية كمجموعة "OQ" أو أسياد أو شركة تطوير معادن عُمان أو غيرها من الشركات شبه الحكومية العملاقة، وهو تمهيد لمراحل مقبلة من خلال تواجد بعض الشركات العُمانية حضورنا أو تصدير بعض منتجاتنا إلى هناك، لذلك فهناك مراحل في الانتظار، ومن الممكن أن نراها مطبقة في المستقبل.

- خلق هوية غنية: جهاز الاستثمار العُماني يبني ملفًا تعريفيًا غنيًا، وإن ضم هذا الملف التعريفي أن له استثمارات وتجارب ناجحة في إفريقيا، فإنَّ ذلك يعطيه علامة إضافية الصناديق السيادية والبنوك الاستثمارية لبناء شراكات استثمارية عملاقة في إفريقيا أو أي محطة استثمارية جديدة، ويعطيه الأولوية والجاذبية والمصداقية في الفرص الاستثمارية أينما وجدت في كل أنحاء العالم.

- الآن هي لأفريقيا: والسبب أن ما يميز إفريقيا من غيرها شخصية القارة (character)، لذلك لا بُد من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وإلا ضاعت الفرصة منا. - جاهزية الجهاز: جهاز الاستثمار العُماني هو صندوق عُمان السيادي ويضم أفضل الكفاءات من العُمانيين وغير العُمانيين، ويتعامل مع أفضل الصناديق الاستثمارية العالمية، ويطبق أفضل ممارسات الحوكمة على الاطلاق، ولديه مكاتب اقليمية، ولديه أفضل الشراكات الاستراتيجية مع الصناديق السيادية في دول عديدة، ولديه قصص نجاح مبهرة، لذلك لا يمكن أن نتوقع مع كل هذا أن يستمر الجهاز في القيام بأدوار استثمارية تقليدية، ولأنه اصبح ناضجا من كل النواحي، عليه، فمن غير المستغرب أن يخوض هذه المغامرات المحسوبة (calculated risk) الآن وليس غدًا. - موطئ قدم: تواجدنا في إفريقيا لا يعني الاستثمار فقط، لكنه يعني أكثر من ذلك، يعني التوسع الاستثماري، والبحث عن فرص تجارية جديدة، وخلق شراكات استراتيجية مع دول خليجية أو عربية أو أفريقية أو آسيوية أو أوروبية أو شركات عالمية لضمان توزيع الربح والمخاطرة في ذات الوقت، ومن ثم الانتقال مع هؤلاء الشركاء إلى الاستثمار في فرص استثمارية أخرى في عُمان أو أي مكان آخر، فبدون موطئ قدم هناك، قد تضيع علينا فرص غنية.

وبسبب هذه العوامل أعلاه، فمن وجهة نظري أنه حان الوقت للاستثمار والتركيز والتوسع في قارة إفريقيا، والآن هو التوقيت المثالي لهذه الخطوة.

الهُوية العُمانية.. سموٌّ فوق المذهبية والطائفية والقبلية

د. محمد بن خلفان العاصمي

الهُوية الوطنية العُمانية هي منظومة تتشكل من القيم والمبادئ والخصائص التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تُعبّر عن انتماء العُمانيين إلى وطنهم، وتُشكّل شخصيتهم الوطنية المشتركة، وتُميّز تجربتهم الحضارية، وتربط ماضيهم بحاضرهم ومستقبل، هي ليست مجرد الانتماء إلى بقعة جغرافية، هي شعور بالمسؤولية ووعي والتزام بالقيم والمبادئ والعادات والأعراف التي شكلت هذه الهُوية، هي الذوبان في كل شيء والانصهار والتماهي في مكونات هذا الوطن.

الهُوية لا تُنازع التنوع؛ بل تنظمه في إطار يتسع للجميع، هي نسيج يستمد جماله من تنوع ألوانه وخيوطه، هي فسيفساء ذات جمال أخاذ كلما تداخلت أشكاله زاد بهاؤه، هكذا هي الهُوية الوطنية العُمانية، التي تتجاوز المذهب والقبيلة والجهة والفئة، لما هو أبعد من ذلك بكثير، حيث تتكامل كل هذه المكونات وتنصهر في بوتقة الوطن الواحد، الذي يضع كل هذه المكونات في إطار واحد لا تنتمي إلا إليه.

لا شك أن الانتماءات التي تشكل الهُوية الوطنية هي جزء من تاريخ ممتد لا يمكن تجاهله، فهذا الإرث الذي يربط أجزاء المجتمع له فضل في تشكل العادات والتقاليد الاجتماعية، وهو سبب في ترابط مكونات المجتمع فالأسرة وهي اللبنة الأساسية للمجتمع هي ثمرة هذا التشكيل الاجتماعي، والقبيلة لها فضل كبير في توثيق عرى الارتباط بين الأرض كجغرافيا والإنسان كجزء منها، فهذا الكيان يحيط أفراده برباط اجتماعي يعمل على ترسيخ القيم والمبادئ والأخلاق والمثل، وهو تنظيم اجتماعي يقوم على قوانين خاصة به تمكن الفرد من أداء مسؤولياته وفق نظام وأعراف وتقاليد خاصة دائمًا ما ساهمت في تطور المجتمعات.

المذاهب لا ينبغي أن تكون لمحاولة إثبات الأفضلية، بل هي قناعات ترسخت لدى الأفراد وفق سياق زمني وتاريخي، ساهم في تشكيل هذه المعتقدات وترسيخها، ومقتضى الحال هو ما حدده الإسلام الذي جاء بالتسامح والتعايش كمنهج حياة ينبغي أن تسود في المجتمعات، وهذا أحد أسباب قوة المجتمع العُماني، الذي تسامى أبناؤه فوق دعوات التطرف والتحزب، وعاشوا مسلمين إخوانًا يجمعهم الانتماء للإسلام والوطن، ولذلك عندما قاوموا المحتل والغازي والمغتصب كان همهم تحرير الوطن والحفاظ عليه، ولذلك لم يعرف التاريخ دعوة مذهبية في هذا الوطن.

لقد عرف العُماني أن أي دعوة سوى دعوة حب الوطن والانتماء إليه ما هي إلا دعوة ضالّة تهدف إلى إفساد الفكر وإثارة النعرات الطائفية والعنصرية ونشر الفوضى في المجتمع، ولذلك انشغل عن هذه الدعوات وانصرف عنها بحكمته وفطنته وحسن أخلاقه، إلى ما هو أهم من ذلك حيث بناء الوطن وإعلاء رايته وكرامته، وفي الوقت الذي نرى فيه مجتمعات تنهار بسبب الطائفية والعنصرية نرى هذا الوطن المتماسك يسير نحو غاياته بتكاتف أبنائه وتعاضدهم وتعايشهم.

لقد ذاب الجميع في هذا الوطن الذي بني على فكر يقدر معنى التسامح والتعايش، وأسست هذه الدولة على منظومة من القوانين والتشريعات التي جعلت الجميع متساوين وفق نظام من العدالة والمساواة والعدل والكرامة. وربما يستغرب البعض كيف يمكن في ظل الفوضى التي يشهدها العالم والتطرف الفكري الذي ابتُليت به الأمة الإسلامية كيف يمكن لهذا النموذج الإسلامي العُماني أن يصمد وسط ذلك؟! والإجابة بسيطة جدًا لمن أراد أن يعرف فما عليه سوى زيارة هذه الأرض الطيبة ليدرك ألا حديث في مجالسنا عن المذهب والطائفة وغيرها، وإنما حديث حول الوطن وسبل رفعته وعلو مكانته.

لقد تأسس هذا الفكر بطريقة متقنة على مر الأجيال وعبر حقب التاريخ، ولا غرابة؛ فهذه الأمة دخلت الإسلام طواعية، واركعت قوى الاستعمار والظلم عبر تاريخها، وحررت البلاد والعباد من ظلمهم وجورهم بوحدة أبنائها تحت راية واحدة، ونشر أبناؤها الإسلام في بقاع الأرض وبقيت سيرتهم شاهدة على ذلك، فما تكاد تذكر عُمان إلا ذكرت بالتسامح والعدل والإحسان والتعايش، فقد أضحت هذه السمات مرتبطة بشكل وثيق بالشخصية العُمانية، وهذا ما يجعل المسؤولية عظيمة جدًا على الأجيال القادمة لكي تحافظ على هذا النهج الذي أسسه الآباء والأجداد، فكانت عُمان التي نراها اليوم.

وعلينا أن ندرك أننا سوف نكون محل استهداف وتخطيط أصحاب المصالح والنفوس الضعيفة ممن يوالونهم؛ فالمواقف الثابتة والقيم النبيلة والمبادئ الراسخة كانت ومازالت تتعارض مع أطماع قوى الشر التي تقودها الآلة الصهيونية والتي ثبت بما لا يدع مجالًا للشك أنها وراء كل شر في هذه الأرض، فهم لا يفتأون يثيرون الفتن ويكيدون الدسائس للوصول إلى مبتغاهم وغاياتهم؛ فلنحذر أيما حذر ولنصُن وطننا العظيم من كيد الكائدين وحقد الحاقدين.

ولنعلم أنه ليس المطلوب أن يتخلى العُماني عن قبيلته أو مذهبه أو موروثه، وإنما أن يعرف موقع كل ذلك في سلم الانتماء للوطن؛ فالقبيلة جزء من المجتمع الذي يشكل الوطن، والمذهب جزء من التنوع الديني الذي يؤمن به كل فرد منّا. أما عُمان الوطن الكبير؛ فهي الإطار الذي يجمع الجميع تحت هذه الدولة العادلة التي تتسع لكل هذا الاختلاف وتنبذ الخلاف، فنحن نختلف في المذهب، ونعتز بالقبيلة، ونتنوع في المناطق واللهجات والعادات، لكن حين يتعلق الأمر بعُمان الوطن، يسقط كل ما دون الوطن أمام سُمُو الهُوية العُمانية.

تجارة المواد الغذائية.. مشروع وطني بإدارة عُمانية تم إجهاضه

خليل بن عبدالله الخنجي **

أعود إلى هذا الموضوع مجدداً وبي حسرة كبيرة لأنه بعد مرور نحو ربع قرن على اتخاذ واحد من أهم القرارات الهادفة إلى توطين الأنشطة التجارية وفتح أبواب العمل الحر أمام المواطنين، وهو قرار تعمين وتجارة بيع المواد الغذائية بالتجزئة الذي انطلقت ملامحه من أروقة ندوة تشغيل القوى العاملة الوطنية الأولى، المنعقدة عام ٢٠٠١ في سيح الطيبات بولاية صحم، تحت الرعاية السامية للمغفور له- بإذن الله تعالى- السلطان قابوس بن سعيد- طيّب الله ثراه.

جاء القرار في وقت كانت فيه تجارة المواد الغذائية، ولا سيما محلات البقالة المنتشرة في الأحياء السكنية، تدار جلها بواسطة عمالة وافدة. وقد أدرك المجتمعون أهمية هذا القطاع؛ فهو يرتبط مباشرة بحياة الناس اليومية، ويتمتع بطلب مستقر، ويمكن أن يوفر مصدر دخل كريمًا لآلاف المواطنين مستذكرين أن بيع المواد الغذائية أصلًا كان يديره العمانيون حتى العام ١٩٧٥.

مشروع وطني متكامل

لم يكن توطين محلات بيع المواد الغذائية إجراءً إداريًا عابرًا، بل مشروعًا وطنيًا سبقته دراسات ميدانية شملت مختلف ولايات سلطنة عُمان، وأعقبتها خطة متدرجة لتوطين محلات البقالة وإدارتها بأيدٍ عُمانية.

وقد تمَّ التوصل إلى هذا القرار بناءً على ما جاء في بيان وزارة التجارة والصناعة خلال الندوة ذاتها؛ وذلك بوجود قرابة ٣٠ ألف سجل تجاري للمواد الغذائية، إثر ذلك تم إجراء مسح كامل للسوق العُماني لتلك السجلات؛ حيث تبين أن ١٠ آلاف منها نشطة بمعنى تجارة قائمة. وعلى ضوء القرار، وضع برنامج تنفيذي لإنجاز ذلك بدءًا بتعمين محلات بيع المواد الغذائية في أربع ولايات وهي نزوى ونخل والرستاق وقريات، واستمر تنفيذ هذا البرنامج خلال عدة سنوات صاحبه تنفيذ مجموعة من البرامج المساندة لتدريب الباعة والملاك لهذه البقالات مثل المحاسبة وكيفية ترتيب المواد داخل المحل والتسويق حتى اكتمال التعمين في جميع الولايات.

كما اتُّخذت إجراءات لمكافحة التجارة المستترة ومنع عودة العمالة الوافدة إلى ممارسة النشاط في المحلات المشمولة بالتعمين؛ حتى لا تتحول المشروعات المخصصة للمواطنين إلى واجهات شكلية تُدار فعليًا من غيرهم.

وبفضل هذه الجهود، وصل عدد محلات البقالة التي تدار بأيدٍ عُمانية إلى نحو ٦ آلاف محل موزعة على مختلف ولايات السلطنة. وكان ذلك إنجازًا يؤكد أن توطين هذا القطاع ممكن متى توافرت الإرادة والتنظيم والتمويل والمتابعة وأثبت أن هذا الجهد بعدم نقص التموين ولا تأخر الإمدادات إلى المستهلك.

بداية التراجع واتساع الاستثناءات

لكن هذا الإنجاز لم يحافظ على زخمه؛ إذ بدأ المشروع يتراجع تدريجيًا على مدى سنوات. وكانت إحدى نقاط التحول المهمة السماح للمتاجر المصنفة ضمن فئة «السوبرماركت» بمساحة لا تقل عن ٢٠٠ متر مربع لكل محل بتوظيف عمالة وافدة. وهنا بدأت مزاحمة البقالات القائمة بإدارات عُمانية. وربما بدا هذا الاستثناء عند إقراره محدودًا ومبررًا باحتياجات المتاجر الأكبر، لكنه أحدث عمليًا ثغرة في منظومة التوطين؛ إذ أصبح من الممكن تجاوز الحظر المفروض على البقالات من خلال توسيع مساحة المحل أو تغيير تصنيفه التجاري إلى سوبرماركت. وبذلك وجد صاحب البقالة العُماني نفسه في مواجهة متجر أكبر يستطيع تشغيل عمالة وافدة بتكاليف وأنماط عمل مختلفة، كما انتشرت متاجر تحمل مسمى «سوبرماركت» وهايبرماركت و"كل شيء بريال" و"محلات المائة بيسة" بالانتشار من دون أن تختلف في طبيعة نشاطها الأساسي عن البقالات التي كان يفترض أن تدار بأيدٍ عُمانية.

ثم انتقل التعامل التنظيمي تدريجيًا من توطين النشاط بصورة شاملة إلى تعمين مهن مُحددة داخله. ويظهر ذلك بوضوح في القرار الوزاري رقم ٢٠٢١/٨، الذي قصر بعض المهن في المجمعات التجارية والسوبرماركت على العُمانيين، مثل خدمة العملاء والمحاسبة والإدارة وترتيب البضائع، مع عدم تجديد تصاريح العمل للوافدين في تلك المهن بعد انتهائها، وبقيت بذلك مهن أخرى داخل المنشأة متاحة للعمالة الوافدة.

وهنا بدأ المشروع يفقد إحدى أهم دعائمه؛ لأنَّ نجاحه كان قائمًا على توطين النشاط التجاري وتمكين المواطن من امتلاكه وإدارته، وليس مجرد حجز عدد محدود من المسميات الوظيفية داخل منشأة قد يبقى معظم تشغيلها وإدارتها الفعلية في أيدي غير العُمانيين.

ومع مرور الوقت، اتسعت الاستثناءات وضعفت المتابعة وتراجعت الحوافز، وعادت بعض صور التجارة المستترة، بالتزامن مع ارتفاع تكاليف التشغيل واشتداد المنافسة أمام أصحاب المحلات العُمانيين.

القشة التي قصمت ظهر البعير

لم يكن عام ٢٠٢٢ بداية التراجع، بل كان القشة التي قصمت ظهر البعير؛ ففيه أصبحت عودة العمالة الوافدة إلى إدارة محلات بيع المواد الغذائية داخل الأحياء السكنية ظاهرة لافتة يصعب تجاهلها وتحولت كل محلات البضائع العامة الى بقالات بإدارات أجنبية.

وعندها برزت تساؤلات مشروعة لدى المواطنين والمتابعين: هل تغير قرار تعمين نشاط بيع المواد الغذائية؟ وكيف تحول استثناء محدود إلى منفذ أضعف مشروعًا وطنيًا بُذلت في تأسيسه جهود كبيرة؟ ومن المسؤول عن ترك المشروع يتآكل تدريجيًا حتى فقد كثيرًا من أثره وغاياته؟

وتجددت هذه التساؤلات في عام ٢٠٢٤ بعد صدور القرار الوزاري رقم ٢٠٢٤/٣٠٠، وما صاحبه من ردود فعل ونقاشات عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وأوضحت وزارة العمل في حينه أن القرار يهدف إلى إلغاء مجموعة من قرارات حظر مزاولة بعض الأنشطة والأعمال التجارية؛ لأن تنظيم تلك الأنشطة يدخل ضمن اختصاص وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. وأكدت الوزارة في الوقت نفسه استمرار سريان القرار الوزاري رقم ٢٠٢٢/٢٣٥ المنظم لمزاولة بعض المهن، ومن بينها مهن مرتبطة ببيع المواد الغذائية، وقصرها على العُمانيين. ومع أهمية هذا التوضيح، فإنه لم يجب عن السؤال الأساسي: إذا كانت مهن بيع المواد الغذائية لا تزال مُعمَّنة، فكيف عادت العمالة الوافدة إلى إدارة أعداد كبيرة من محلات البقالة؟ وهل يكفي تعمين المسمى الوظيفي في السجلات إذا كانت الإدارة الفعلية للنشاط لا تزال في يد غير المواطن؟ يبدو أنَّ الفصل بين تنظيم النشاط التجاري وتنظيم سوق العمل أوجد مساحة رمادية بين الجهات المعنية؛ فبقي التعمين قائمًا من الناحية القانونية في مهن محددة، بينما تراجع التوطين الفعلي للنشاط على أرض الواقع.

أين ذهبت المشروعات العُمانية؟

من حق المجتمع أن يعرف ما الذي حدث لآلاف المشروعات التي أُنشئت ضمن برنامج «سند»، وما أسباب خروج كثير من المواطنين من هذا القطاع ومن المتسبب أصلًا في إلغاء برنامج سند. هل كانت المشكلة في ضعف الجدوى الاقتصادية، أم المنافسة غير المتكافئة، أم ارتفاع الإيجارات وتكاليف التشغيل، أم تراجع التمويل والتسهيلات، أم عودة التجارة المستترة بصور جديدة، أم في غياب جهة واحدة تتولى متابعة المشروع وحمايته؟ وهنا نؤكد أنه حتى العام ٢٠٢١ لم تكن هناك أي شكوى من نقص المواد الغذائية في الأحياء السكنية؛ بل بالعكس كان هناك تشجيع مجتمعي لفئة المواطنين المشتغلين في تجارة التجزئة خاصة المواد الغذائية.

كما ينبغي التحقق من مدى التزام المحلات القائمة بقرارات التعمين، ومعرفة من يديرها فعليًا ومن يتحمل مخاطرها ويستفيد من أرباحها؛ فوجود السجل التجاري باسم مواطن لا يجعل المشروع وطنيًا بالضرورة إذا كان مُموَّلًا أو مُدارًا أو مُستغلًا لحساب طرف آخر.

ولا يقتصر أثر هذا التراجع على ضياع فرص العمل المباشرة، بل يمتد إلى تسليم قطاع يومي وحيوي، يتمتع بحركة نقدية واسعة وفرص للنمو، إلى إدارة غير وطنية، في الوقت الذي يبحث فيه كثير من المواطنين عن فرص مستقرة للعمل والتجارة.

الإحياء لا يعني العودة إلى الماضي

إن الدعوة إلى إحياء مشروع توطين تجارة المواد الغذائية لا تعني إعادة التجربة السابقة بصورتها القديمة؛ بل تطويرها بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والتقنية وسلوك المستهلك الحديث؛ فالمواطن يحتاج إلى مشروع قادر على المنافسة والاستمرار، لا إلى محل صغير يُترك وحيدًا أمام سلاسل تجارية كبيرة ومنافسة غير متكافئة.

ويقتضي ذلك اجتماع الجهات المعنية، وفي مقدمتها وزارة الاقتصاد وزارة العمل ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبلديات وبنك التنمية والجهات التمويلية الخاصة والمصارف المحلية لوضع برنامج وطني جديد يقوم على عدد من المرتكزات، من أهمها:

إجراء تقييم شامل ومستقل للتجربة السابقة وتحديد أسباب نجاحها.

إعادة تنظيم تراخيص البقالات والسوبرماركت داخل الأحياء السكنية بما يمنح الأولوية الفعلية للمواطنين، ويمنع استخدام المساحة أو التصنيف التجاري للتحايل على التوطين.

تقديم تمويل ميسر وفترات سماح مناسبة، مع تخفيض الرسوم والإيجارات خلال السنوات الأولى.

إنشاء منظومة شراء جماعي تمكن المحلات العُمانية من الحصول على السلع بأسعار تنافسية.

دعم تحول البقالات الوطنية إلى متاجر حديثة تستخدم أنظمة المحاسبة والدفع الإلكتروني والتوصيل إلى المنازل.

منح المشروعات الملتزمة بالتوطين الكامل امتيازات في المواقع والتراخيص والتسهيلات الحكومية.

تشديد الرقابة على التجارة المستترة والتحقق من الإدارة الفعلية للمحل، وعدم الاكتفاء باسم مالك السجل التجاري.

تشجيع إنشاء سلاسل تعاونية أو علامات تجارية وطنية تجمع أصحاب البقالات العُمانيين تحت مظلة موحدة.

تحديد جهة واحدة تتولى قيادة المشروع ومتابعة نتائجه، مع نشر مؤشرات دورية عن نسب التوطين واستدامة المشروعات.

تأسيس جمعية مهنية لتجار المواد الغذائية للدفاع عن مصالح التجار.

مشروع يستحق الإحياء

لقد أثبتت التجربة السابقة أن المواطن قادر على إدارة هذا القطاع وغيره من القطاعات مثل قطاع النفط وقطاع النقل وقطاع المصارف والمصانع وغيرها من القطاعات الحيوية متى وجد البيئة المناسبة والدعم العادل والحماية من المنافسة غير النظامية. كما أثبتت أن القرارات وحدها لا تكفي؛ فنجاح التوطين يحتاج إلى متابعة مستمرة، وحوافز اقتصادية، وتكامل بين الجهات، ومساءلة واضحة عند حدوث التراجع.

إن السؤال اليوم لم يعد فقط: كيف تراجع مشروع توطين تجارة المواد الغذائية؟ بل الأهم: من يتحمل مسؤولية إحيائه وتطويره وحمايته من التعثر مرة أخرى؟ لقد آن الأوان لإعادة فتح هذا الملف بشفافية، والوقوف على أسباب تراجع مشروع كان يحتضن آلاف المواطنين، ثم بناء نموذج أكثر قوة واستدامة يعيد إليهم القدرة على المنافسة ويمنحهم حوافز حقيقية للدخول إلى القطاع والاستمرار فيه والتوسع من خلاله؛ فتوطين هذا القطاع ليس مجرد إحلال عامل عُماني محل عامل وافد، وإنما هو تمكين للمواطن من امتلاك النشاط وإدارته والاستفادة من عوائده، وتعزيز لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحماية لجزء مهم من الدورة الاقتصادية الوطنية وتأمين امن غذائي مستدام.

وإحياء المشروع بصورة حديثة ومدروسة سيكون خطوة عملية نحو توفير فرص عمل مجزيه ومكافحة التجارة المستترة، وترسيخ حضور المواطن في قطاع يمس حياة المجتمع كل يوم والرد على تساؤل مطروح: تجارة المواد الغذائية مشروع وطني بإدارة عُمانية تم إجهاضه لماذا؟!

** الرئيس الأسبق لغرفة تجارة وصناعة عُمان

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

الوشاحي لـ «الرؤية»: عوائد «ضريبة الدخل» ستخصص لدعم منظومة الحماية الاجتماعية.. والتطبيق في يناير 2028

الرؤية- ريم الحامدية

كشف عمر بن علي الوشاحي، مدير دائرة التدقيق الضريبي لكبار الخاضعين بجهاز الضرائب، عن رصد عدة ملاحظات خلال عمليات تدقيق الإقرارات المُقدمة تتعلق بمعالجات ضريبية لا تتوافق مع النصوص القانونية واللوائح التنفيذية، مشددا على ضرورة مراجعة المعالجات والالتزام التام بالتطبيقات القانونية قبل تقديمها، إذ إن هذا الالتزام يرفد مستويات الامتثال الطوعي ويقلل من الأخطاء أثناء عمليات الفحص.

وأضاف -في تصريحات لـ«الرؤية»- أن المبادرات التحولية الجارية تُسهم بشكل مباشر في تطوير المنظومة الضريبية في سلطنة عُمان؛ حيث يهدف مشروع «الفوترة الإلكترونية» إلى توفير بيانات ضريبية دقيقة ومنظمة تُسهل أعمال التدقيق وترفع كفاءة إدارة المخاطر وتحديد الحالات المستهدفة بدقة أعلى مقارنة بالآليات السابقة، مبيناً أنَّ جهاز الضرائب يستعد بشكل مكثف لتطبيق «ضريبة الدخل على الأفراد» بحلول الأول من يناير ٢٠٢٨، عبر تطوير البنية التقنية والإجراءات التنفيذية.

وأشار الوشاحي إلى أن «ضريبة الدخل على الأفراد» جاءت لاستكمال المنظومة الضريبية وتستهدف فئة محددة فقط من المكلفين، إلى جانب دورها في الحد من التهرب الضريبي، مؤكداً أن الإيرادات المحصلة منها ستُوجه مباشرة لدعم منظومة الحماية الاجتماعية.

وحول مخرجات مؤتمر الضرائب الذي أقيم في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٦ بمسقط، بين الوشاحي أنها شهدت محطات رئيسية تمثلت في التدشين الرسمي للمرحلة الأولى من مشروع الفوترة الإلكترونية، وإطلاق مشروع بوابة «رافد» للخدمات الضريبية الداخلية، واستعراض المتطلبات التنظيمية والإجرائية لتطبيق ضريبة الدخل على الأفراد، وملاءمة التشريعات الوطنية مع أحدث الممارسات المعمول بها عالمياً، بما يعزز الاستقرار المالي وبيئة الاستثمار في السلطنة. من جانبه، أكد ساقي اللواتي، مدير الضرائب في شركة «ديلويت»- في تصريحات لـ«الرؤية»- أن الهدف الرئيسي من مؤتمر الضرائب الذي أقيم في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٦ في مسقط يتمثل في كسر الحاجز التنظيمي والنفسي بين الخاضعين للضريبة وجهاز الضرائب، مشدداً على الأهمية البالغة لوجود استشاري ضريبي مؤهل يعمل كحلقة وصل متوازنة بين الطرفين. وأوضح اللواتي أن المتطلبات الضريبية الراهنة جعلت من وجود المستشار الضريبي المعتمد ركيزة أساسية تعتمد عليها المؤسسات والجهاز على حد سواء؛ نظراً لما يمتلكه من دراية شاملة بالتشريعات والتفاصيل المتعلقة بمختلف أنواع الضرائب، كضريبة الدخل على الأفراد، وضريبة القيمة المضافة، وتطبيقات الركيزة الثانية. وأشار إلى أن جهاز الضرائب انتقل من مرحلة إصدار القوانين وشرح موادها إلى مرحلة الوعي الشامل بكيفية تطبيقها عملياً، لافتاً إلى أن دور الاستشاري يكمن في تقديم الخبرة الميدانية والمساعدة الفنية للشركات لتسهيل الامتثال للقوانين الضريبية وتفكيك تعقيداتها التشغيلية.

كما لفت إلى أن المؤتمر خرج بثلاث ركائز جوهرية من بينها فتح باب التواصل المباشر والمستمر بين الخاضعين للضريبة وجهاز الضرائب، وكذلك إبراز أهمية الاستعانة بالمستشار الضريبي الموثوق، وترسيخ مفهوم أن الامتثال الضريبي لا يقتصر على الالتزام الإجرائي فقط، بل يتطلب توفير بيانات مالية دقيقة واتخاذ قرارات قائمة على الشفافية المطلقة.

عمر الوشاحي

الفليتي لـ«الرؤية»: «نظام الموارد الوراثية النباتية» يُعزّز حماية الأصناف النباتية المحلية ويضمن حقوق المزارعين

الرؤية- سارة العبرية

أكّد الدكتور سالم بن سلام الفليتي، محامٍ ومستشار قانوني، أن النظام الموحد بشأن إدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لدول مجلس التعاون، تكفل في مادته الأولى بتعريف وتحديد المقصود بالكلمات والعبارات ذات الصلة بأحكامه، مشيرًا إلى أن البند (١٠) من المادة ذاتها عرّف الموارد الوراثية بأنها «أي مواد وراثية ذات أصل نباتي بما في ذلك مواد الإكثار الجنسي أو الخضري التي تحتوي على وحدات وظيفية للوراثة».

وأوضح -في حوار مع «الرؤية»- أن تعريف المشرّع للمواد الوراثية جاء واسعًا ليشمل جميع البذور والأنسجة الخاصة بالأغذية والزراعة، وكذلك جيناتها والنباتات البرية بمختلف أشكالها، لافتًا إلى أن هذه الموارد ترتبط بصورة مباشرة بالأمن الغذائي بمفهومه العام، وتنبع أهميتها من كونها وسيلة للتنوع الجيني اللازم لإنتاج الغذاء.

وأضاف الفليتي أن المشرّع الخليجي عرّف كذلك مشتقات هذه الموارد بأنها المنتجات التي تم تطويرها أو استخلاصها أو استنباطها من الموارد النباتية للأغذية والزراعة، وهو ما يضع إطارًا قانونيًا واضحًا للتعامل معها، موضحاً أنَّ أهمية إصدار نظام موحد لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تكمن في تحقيق عدد من المستهدفات، من بينها رصد وجمع وتصنيف وتوثيق وحماية الموارد النباتية، وتنظيم المعارف التقليدية المرتبطة بها، إلى جانب تنظيم طرق إدخال وإخراج الموارد الوراثية النباتية والمواد الوراثية.

وقال: «يستهدف النظام تشجيع ومشاركة الأشخاص ذوي الصلة بهذه الموارد ومشتقاتها، والمحافظة على الأنواع والأصناف النباتية المحلية في مختلف مواقع وجودها، بما يتفق مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، فضلًا عن تشجيع الأنشطة البحث العلمي بما يواكب التطورات الحديثة في هذا المجال، كما أن هذه المستهدفات تمنح الموارد الوراثية النباتية بُعدًا حمائيًا إضافيًا، وتفسح المجال أمام الباحثين في مجال الموارد النباتية، بما يسهم في استدامتها وتنميتها والاستفادة من مختلف مشتقاتها».

وحول انعكاس النظام على المزارعين وأصحاب الحيازات الزراعية، أوضح الفليتي أن نطاق تطبيقه، وفق المادة (٣)، يشمل الموارد الوراثية النباتية والزراعية، إلى جانب الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين لهم صلة بهذه الموارد، وبالتالي فإنَّ أحكامه تنعكس بصورة مباشرة على المزارعين، مبيناً أن هذه الانعكاسات تأتي في مسارين، يتمثل الأول في حماية الموارد الوراثية وتنظيم التعامل معها، إذ تحظر أحكام النظام ممارسة أي نشاط يتعلق بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة دون الحصول على ترخيص، كما يحظر إدخال هذه الموارد أو مشتقاتها إلى أي دولة من دول المجلس أو إخراجها منها إلا بموجب ترخيص من الجهة المختصة، ويلزم النظام كل شخص يدخل إحدى دول الخليج وبحوزته موارد وراثية أو أحد مشتقاتها بالإفصاح عنها لموظفي الجمارك في نقاط الدخول أو الخروج، وإبراز الشهادات الرسمية اللازمة، إضافة إلى خضوع الموارد التي يتم إدخالها إلى الدولة لنظام الحجر الصحي.

كما لفت إلى أنَّ المشرّع الخليجي أضفى قدرًا من المرونة من خلال استثناء النظم التقليدية في الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وفقًا لما نصت عليه الفقرة (٢) من المادة (٣)، شريطة ألا تتعارض هذه النظم مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، على أن تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط هذا الاستثناء، مضيفاً أن استثناء النظم التقليدية المتعارف عليها في دول الخليج يعد نهجًا يحسب للمشرّع، مع التأكيد على عدم تعارضها مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وأكد في هذا السياق إلى أن المادة (٩٣) من النظام الأساسي للدولة تنص على أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية لا تكون لها قوة القانون إلا بعد التصديق عليها، فيما تؤكد المادة (٩٧) عدم جواز إصدار لوائح أو قرارات تخالف القوانين والمراسيم النافذة أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعد جزءًا من قانون البلاد، موضحا: «وإن كان لنا في هذه الجزئية رأي، فنرى استبدال كلمة «المعاهدة» الواردة في الفقرة (٢) من المادة (٣) لتكون الصياغة: «وبما لا يتعارض مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية».

وبيّن الفليتي أن الفصل الثالث من النظام، في المواد من (١٨) إلى (١٩)، يوضح الآثار الإيجابية لتطبيقه على المزارعين، من خلال إقرار عدد من الحقوق لهم، شريطة ألا تتعارض مع التشريعات المعمول بها في دول المجلس، إذ تشمل هذه الحقوق -بحسب النظام- الحقوق الناشئة عن مساهمة المزارعين في صيانة وحفظ وتداول وتنمية الموارد الوراثية النباتية، ومن بينها الحق في المعارف التقليدية المرتبطة بهذه الموارد، والحق في المشاركة في صنع القرارات على المستوى الوطني، إلى جانب حق اقتسام المنافع الناشئة عن استخدام تلك الموارد.

وذكر أن المشرّع الخليجي منح المزارعين العاملين في مجال تنمية الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة عددًا من الحقوق، بما يعكس توازنًا بين الحقوق والالتزامات، بينما ترك فيما يتعلق بالحيازات الزراعية للسلطة المختصة في كل دولة الأدوات التشريعية اللازمة، بما لا يتعارض مع القوانين الموحدة لدول الخليج أو أحكام النظام. وفيما يتعلق بالأصناف النباتية العمانية المحلية والنادرة، ومنها بعض أصناف النخيل والمحاصيل التقليدية، أوضح الفليتي أن النظام يخاطب دولًا ذات بيئات زراعية متشابهة، إن لم تكن متماثلة تمامًا، مشيرًا إلى أن من أبرز أهدافه المحافظة على الأنواع والأصناف النباتية المحلية في مواقعها الطبيعية، بما يتفق مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وأضاف أن النظام أولى عناية خاصة بتنظيم إدخال وإخراج الموارد النباتية للأغذية والزراعة، بما في ذلك فسائل النخيل، من وإلى دول الخليج، إلى جانب وضع مجموعة من الأحكام التي تستكمل منظومة الحماية، ومن أبرز هذه الأحكام حظر إدخال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة إلا بترخيص، وإخضاع الموارد التي يتم إدخالها إلى الدولة أو إخراجها منها أو عبورها لأحكام نظام الحجر الصحي، فضلًا عن حظر جمع الموارد الوراثية دون ترخيص، كما ينص النظام على أن الحصول على الموارد الوراثية النباتية والزراعية المشمولة بالنظام المتعدد الأطراف يكون بموافقة السلطة المختصة، سواء كانت هذه الموارد في مواقعها الطبيعية أو خارجها.

وأشار الفليتي إلى أن تكامل أحكام النظام مع التشريعات الوطنية في دول الخليج يوفر منظومة تهدف إلى حماية الموارد النباتية والزراعية، وضمان اقتسام عادل ومكافئ للمنافع الناجمة عن استخدامها، فضلًا عن المحافظة على مختلف الأنواع، وخاصة النادرة منها، في مواطنها الأصلية.

وفيما يتعلق بالباحثين والشركات والجهات الراغبة في جمع أو استخدام أو نقل الموارد الوراثية النباتية لأغراض البحث أو الاستثمار، أوضح الفليتي أن التشريعات الوطنية في دول الخليج تتكامل مع النظام الموحد في هذا الجانب، لافتا إلى أن اختصاصات وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه في سلطنة عُمان، والمؤطرة بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٩٢)، تتضمن إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالثروات الزراعية والحيوانية والسمكية وموارد المياه، بهدف تنميتها وتقييم أوضاعها ودعم قدرتها وإنتاجيتها، إلى جانب إجراء التجارب والدراسات الفنية.

وأوضح أن النظام الموحد يستكمل هذه المنظومة من خلال النص على تشجيع أنشطة البحث العلمي الخاصة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وتكليف السلطة المختصة بإدارة هذه الموارد وتنظيم جمعها وتسجيلها وحفظها وصيانتها واستخدامها وتبادلها، مؤكدا أن القوانين المحلية والنظام الموحد يشجعان البحث العلمي بما يواكب المستجدات والتطورات في هذا المجال، ويضمن استدامة الموارد والمحافظة عليها، أما إذا كان استخدام الموارد الوراثية يستهدف نشاطًا تجاريًا، فإن الأمر يختلف بصورة كبيرة، إذ وضع النظام عددًا من الضوابط التي تهدف إلى منع استغلال الموارد الوراثية للنباتات والزراعة، ومن أبرزها ما نصت عليه المادة (٨) من حظر ممارسة أي نشاط يتعلق بهذه الموارد دون الحصول على ترخيص.

وقال إن شروط وإجراءات التراخيص، وحالات وقفها وإلغائها وتجديدها والتنازل عنها، ستتضح بصورة أكبر مع صدور اللائحة التنفيذية للنظام، معتبرًا أن من المناسب التريث حتى صدور هذه اللائحة.

وأكد الفليتي أن المشرّع الخليجي لم يترك مجالًا واسعًا للاجتهاد في هذا النظام؛ إذ جاءت نصوصه وأحكامه واضحة وفي نسق قانوني متكامل، بدءًا من التعريفات والأحكام العامة، مرورًا بتنظيم التعامل مع الموارد الوراثية وبيان حقوق المزارعين، وصولًا إلى العقوبات والجزاءات الإدارية المقررة بحق المخالفين، مشيرا إلى أن المادة (٤) من النظام أكدت أن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ومشتقاتها تعد من الحقوق السيادية للدولة، وتخضع لتشريعاتها النافذة، ويحظر نقل ملكيتها إلى الغير.

وبيّن أن المزارع، سواء كان مواطنًا أو مقيمًا، وشخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا، ملزم بالامتثال لأحكام النظام وعدم مخالفتها، سواء أكانت المخالفة عن عمد أم عن جهل، استنادًا إلى القواعد القانونية التي تقرر عدم الاعتداد بالجهل بالقانون كعذر، كما أن العقوبات والجزاءات الإدارية جاءت متدرجة في الشدة، إذ تراوحت عقوبة السجن من عشرة أيام إلى سنة واحدة، إلى جانب الغرامات المالية.

وأضاف أن المشرّع أتاح للمحكمة المختصة، فضلًا عن الحكم بعقوبتي السجن أو الغرامة، أن تقضي بمصادرة محل المخالفة أو وسيلة النقل المستخدمة، كما يمكن أن تمتد العقوبات إلى إلغاء الترخيص، كما أجازت المادة (٢٤) لرئيس السلطة المختصة فرض جزاءات إدارية عند مخالفة النظام ولائحته التنفيذية أو القرارات الصادرة تنفيذًا لهما، فيما منح النظام موظفي السلطة المختصة صفة الضبطية القضائية، وفي المقابل أتاح للمتضرر التظلم من القرارات الصادرة بحقه وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل دولة.

وأكد أن النظام فرض عقوبات وجزاءات تتناسب مع طبيعة المخالفات في الوقت الحالي، مشيرًا إلى أنه متى تبين للجهات المعنية عدم قدرة هذه العقوبات على مواكبة التطورات، فيمكن تعديلها أو تغليظها أو توسيع نطاقها وفقًا لما تجيزه أحكام النظام.

د.سالم بن سلام الفليتي

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

مازن بن شداد بن عنتر الهنائي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 434
الكائنة في ولاية البريمي
بالمربع: المرحلة الثالثة دي
والبالغ مساحتها: 647 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

نصيب بن حمد بن مسلم الحكماني

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 199
الكائنة في ولاية مصيرة
بالمربع: 1
والبالغ مساحتها: 320 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن شركة (**قصر الرفاهية للمشاريع المتقدمة**) والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم (**1378074**) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة (**تاجر فرد**) إلى شركة (**محدودة المسؤولية**).

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن **رتاج للإستشارات الهندسية** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم (**1314612**) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **تاجر فرد** إلى **شركة محدودة المسؤولية**.

وكل من لديه اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٨٣٥
في الفئة (٣٥) من أجل السلع / الخدمات:
البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة لأجهزة الحاسب الآلي والبرامج غير المعدة كطلب العميل، البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة لمعدات وأجهزة سلكية ولاسلكية.

باســـــم: مجان للتوريدات الحديثة
الجنسيـــــة: عمانية
العنـــــوان: ولاية السيب، ر.ب: ٦١١ ص.ب: ٤٧٣، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/١٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٥٩٤٠
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
راووقات أباريق، كهربائية للقهوة، مكنات كهربائية لصنع القهوة، كبسولات القهوة، فارغة القهوة الكهربائية.

باســـــم: أوسكار للإلكترونيات الحديثة للتجارة
الجنسيـــــة: عمانية
العنـــــوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٤/٥/٢٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٥٨٣
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
التموين بالطعام والشراب، خدمات المقاهي، خدمات الكافتيريات، خدمات المطاعم الموقتة أو المتنقلة الكانتينات، خدمات المطاعم.

باســـــم: دار الاستقامة للاستثمار
الجنسيـــــة: عمانية
العنـــــوان: ص.ب: ٦٥٤ ر.ب: ١١٢، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٧٠٧
في الفئة (٤٣) من أجل السلع / الخدمات:
التموين بالطعام والشراب، خدمات المقاهي، خدمات الكافتيريات، خدمات المطاعم الموقتة أو المتنقلة الكانتينات، خدمات المطاعم.

باســـــم: أبو حمدان الدولي
الجنسيـــــة: عمانية
العنـــــوان: روي، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/١٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٤٦١٥٧
في الفئة ١٤ من أجل السلع / الخدمات:
ذهب غير مشغول أو مطرق، خيوط ذهبية مجوهرات، تمائم مجوهرات، حلي صغيرة للمجوهرات، أساور مجوهرات، قلائد سلسلية مجوهرات، قلائد مجوهرات، مجوهرات، خواتم مجوهرات، مشابك للمجوهرات.

باســـــم: مجوهرات الوردة الجميلة
الجنسيـــــة: عمانية
العنـــــوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢١/٦/١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠٠٤٢٤
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة لأدوات ومعدات إطفاء الحريق والأمن والسلامة.

باســـــم: أكان لمكافحة الحرائق والسلامة
الجنسيـــــة: عمانية
العنـــــوان: ص.ب: ١٤٦١ ر.ب: ١٣٠، محافظة مسقط، ولاية بوشر، غلا الصناعية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٧/٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٨١٤٥
في الفئة ٤٥ من أجل السلع / الخدمات:
تأجير الملابس (البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة لمستلزمات الأفراح وبيع وتأجير مستلزمات الأفراح الرجالية).

باســـــم: أبو نبراس للتجارة
الجنسيـــــة: عمانية
العنـــــوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٤/٢٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٥٩٥
في الفئة ١٩ من أجل السلع / الخدمات:
كل مواد البناء والإنشاءات غير المعدنية.

باســـــم: كيان للبناء الحديث والأعمال
الجنسيـــــة: عمانية
العنـــــوان: ص.ب: ١١١ ر.ب: ١١٢، محافظة مسقط، ولاية بوشر، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/٩

تزامنًا مع الزيارة السامية

«أوكيو» توقع مذكرتي تعاون في قطاع الطاقة مع أنجولا ضمن مساعي بناء الشراكات الإستراتيجية الدولية

مسقط- الرؤية

وقّعت أوكيو، المجموعة العالمية للاستثمار في قطاع الطاقة، مذكرتيْ تعاون لاستكشاف فرص الشراكة والتعاون الاستثماري في عدد من مجالات الطاقة؛ بما يسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية وتطوير آفاق الاستثمار المتبادل بين سلطنة عُمان وجمهورية أنجولا.

وقّع المذكرتين عن جانب مجموعة أوكيو أشرف بن حمد المعمري الرئيس التنفيذي للمجموعة، فيما وقّع عن وزارة الطاقة والمياه في جمهورية أنجولا معالي جواو باتيستا بورجيس وزير الطاقة والمياه. ووقّع عن جانب شركة «سونانجول»، الشركة الوطنية للنفط والغاز في أنجولا، سيباستياو باي كيريدو جاسبار مارتينز رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة.

وتهدف المذكرة الأولى مع شركة "سونانجول" إلى إيجاد إطار عمل عام لتقييم الفرص الاستثمارية ذات الاهتمام المشترك، وتبادل الخبرات والإمكانات الفنية والتنفيذية بين الجانبين في مختلف مراحل سلسلة القيمة لقطاع الطاقة، وتتضمن مجالات التعاون التوسع في الاستثمار المشترك بأصول الاستكشاف والإنتاج، ومشاريع الغاز الطبيعي المسال، وصناعة الأسمدة. كما تتيح المذكرة للطرفين دراسة الفرص المتاحة لتعظيم الاستفادة من موارد الغاز في إنتاج الأمونيا والمواد البتروكيماوية، فضلًا عن إرساء آليات للتوريد والشراء المتبادل للمنتجات النفطية والبتروكيماوية بين الشركتين.

وفي إطار توسيع آفاق الشراكة بين البلدين، تُوّجت هذه الخطوة بتوقيع مذكرة أخرى بين شركة أوكيو للطاقة البديلة ووزارة الطاقة والمياه في أنجولا؛ لوضع إطار عمل للتقييم والمضي قدمًا في تطوير مشروع لتوليد الطاقة المتجددة بقدرة إجمالية تبلغ حوالي ٥٠٠ ميجاواط من قبل شركة أوكيو للطاقة البديلة، إلى جانب نظام تخزين الطاقة بالبطاريات، وذلك وفق نموذج تجاري للمنتج المستقل للطاقة في جمهورية أنجولا.

وبهذه المناسبة، قال معالي جواو باتيستا بورجيس، وزير الطاقة والمياه الأنجولي إن هذا التعاون الإستراتيجي مع مجموعة أوكيو وشركة أوكيو للطاقة البديلة يُعبرِّ عن عمق الشراكة المتميزة والرؤية الممتدة بين جمهورية أنجولا وسلطنة عُمان. وأضاف أن أنجولا تهدف من خلال هذا الإطار، إلى بناء نموذج تجاري رائد يُحفز الاستثمار المستدام في قطاع الطاقة المتجدّدة، ويُسهم في نقل المعرفة وتطوير البنية الأساسية وفق أعلى المعايير العالمية، بما يلبي تطلعات أنجولا ومسيرتها في التنمية الاقتصادية الشاملة.

من جانبه، قال أشرف بن حمد المعمري الرئيس التنفيذي لمجموعة أوكيو إن هذه المذكرات تُشكل محطة مهمة لتعزيز شراكتنا مع جمهورية أنجولا، وبحث مجالات العمل التي تتلاقى فيها خبراتنا مع تطلعاتنا الاستثمارية. وأضاف أن أنجولا تمتلك مقومات واعدة في قطاع الطاقة، معربًا عن تطلع المجموعة إلى العمل المشترك مع أنجولا لإيجاد مشاريع ذات جدوى اقتصادية تحقق قيمة مضافة ومستدامة للجانبين. وأوضح المعمري أن هذه المذكرات تعكس نهج أوكيو الهادف إلى بناء شراكات إستراتيجية دولية تسهم في تحقيق النمو، وتعزيز حضور سلطنة عُمان في الأسواق العالمية، ومضاعفة القيمة المضافة لقطاع الطاقة.

من جهته، قال سيباستياو باي كيريدو جاسبار مارتينز، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة سونانجول: "توفر هذه المذكرة إطارًا للتعاون بين سونانجول وأوكيو لاستكشاف الفرص التي تسهم في تحقيق نمو مستدام وقيمة اقتصادية للطرفين. ونركز في هذه المرحلة على تقييم الفرص التي تتمتع بالجدوى الفنية والاقتصادية، وتتوافق مع الأهداف الإستراتيجية لسونانجول وأولويات تطوير قطاع الطاقة في جمهورية أنجولا، كما نتطلع إلى مواصلة الحوار لبناء شراكة طويلة الأمد تتسم بالاستدامة والجدوى التجارية".

وتتمتع أوكيو بحضور تجاري قائم في عدد من الأسواق الإفريقية من خلال عددًا من الشركات التابعة لها. وتبني مذكرتا التعاون مع أنجولا على هذا الحضور، من خلال إتاحة إطار لدراسة فرص جديدة تسهم في توسيع المحفظة الاستثمارية لأوكيو في القارة الإفريقية.

> **وزير الطاقة الأنجولي: نسعى لبناء نموذج تجاري رائد يُحفِّز الاستثمار المستدام في الطاقة المتجددة**
>
> **المعمري: نتطلع للعمل المشترك مع أنجولا لتنفيذ مشاريع ذات جدوى اقتصادية**

الثلاثاء.. انطلاق مسح المنشآت الصناعية بالمحافظات تعزيزًا لخطط التنمية ورفع كفاءة قواعد البيانات

مسقط- العُمانية

تبدأ بعد غد الثلاثاء، أعمال المسح للمنشآت الصناعية في جميع محافظات سلطنة عُمان الذي تنفذه وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بالتعاون مع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة ويهدف إلى توفير بيانات إحصائية دقيقة وشاملة حول الأنشطة الصناعية، بما يسهم في دعم خطط التنمية الصناعية، وتعزيز عملية اتخاذ القرار المبني على المعلومات، ورفع كفاءة قواعد البيانات الوطنية المرتبطة بالقطاع.

وتأتي أعمال المسح ضمن الجهود الرامية إلى تطوير القطاع الصناعي وقياس أدائه، من خلال توفير مؤشرات دقيقة حول معدلات النمو، والتعرف على التحديات التي تواجه المنشآت، ورصد الفرص الاستثمارية المتاحة والمستقبلية ودعم التخطيط وتعزيز الاستثمار الصناعي.

وقال سعادةُ المُهندس غالب بن ماجد المعمري وكيل وزارة التّجارة والصّناعة وترويج الاستثمار للتّجارة والصّناعة إنّ أعمال المسح الصناعي تمثل خطوة مهمّة لدعم التخطيط وتعزيز الاستثمار الصناعي، مشيرا إلى أن توفير بيانات ومؤشرات دقيقة حول أداء القطاع ومعدلات نموّه والتحدّيات التي تواجه المنشآت الصناعية، ورصد الفرص الاستثمارية المتاحة، من شأنه أن يسهم في اتخاذ قرارات أكثر فاعلية ويدعم مُستهدفات الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠. وأضاف سعادتُه أن مخرجات المسح ستوفر قاعدة بيانات صناعية محدثة تساعد على فهم واقع القطاع واحتياجاته، وتدعم جهود تطوير السياسات والبرامج والمبادرات، فضلا عن الإسهام في تحديد الأولويات وتعزيز بيئة الاستثمار والحوافز والتسهيلات المقدمة للمنشآت الصناعية. وأكّد سعادتُه أن مشاركة المنشآت الصناعية وتعاونها مع فرق العمل وتزويدها بالبيانات المطلوبة بدقة وفي الوقت المحدد يعدّان عنصرين أساسيين لنجاح المسح، موضحًا أن ارتفاع نسبة الاستجابة سينعكس إيجابا على جودة النتائج ودقة المؤشرات والإحصاءات، بما يعزز قدرة الجهات المعنية على التخطيط واتخاذ القرارات التي تسهم في نموّ القطاع الصناعي ورفع تنافسيته محليًا ودوليًا. وأوضح سعادتُه أن العمل جار على إعادة تصنيف التراخيص الصناعية، مُعربًا عن تطلّعه إلى مشاركة واسعة وفاعلة من مختلف المنشآت الصناعية في أعمال المسح الحالية، وحث المنشآت المشمولة على التعاون والاستجابة؛ بما يسهم في استكمال البيانات المطلوبة ودعم دقة نتائج المسح وتحقيق أهدافه وفق المعايير المعتمدة.

من جانبه، أشار المهندس خالد بن سليم القصابي مدير عام الصناعة إن مؤشرات أداء القطاع الصناعي تعكس استمرار مسار النمو وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، موضحًا أن الصناعات التحويلية تواصل أداءها ودورها في دعم التنويع الاقتصادي؛ حيث بلغ إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسلطنة عُمان نحو ٨٦٩ مليون ريال عُماني خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، وفق الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. وأكد أن هذه المؤشرات تأتي في إطار مُستهدفات الاستراتيجية الصّناعية ٢٠٤٠، التي تهدف إلى رفع قيمة إسهام الصناعات التحويلية إلى ٥ مليارات و٤٤٠ مليون ريال عُماني بحلول عام ٢٠٣٠، وصولًا إلى ١٠ مليارات و٧٠٢ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٤٠، مُلفتًا إلى أن إسهام الصناعات التحويليّة من إجمالي الناتج المحلي بلغت نحو ٣,٧ مليار ريال عُماني حتى نهاية عام ٢٠٢٥. وأشار إلى أن إعادة التصدير سجلت نموًّا بنسبة ٦٤,٤ بالمائة حتى نهاية مايو ٢٠٢٦؛ لتتجاوز قيمتها مليار ريال عُماني، بما يعكس نموّ النشاط التجاري المرتبط بالقطاع الصناعي، ويُعزِّز دوره في دعم جهود التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات غير النفطية. وأضاف مدير عام الصناعة أن نمو الصادرات السلعية غير النفطية يمثل مؤشرًا آخر على تطور النشاط الصناعي وقدرته على تعزيز حضوره في الأسواق الخارجية، إذ سجلت هذه الصادرات نموًّا بنسبة ١,٥ بالمائة حتى نهاية مايو ٢٠٢٦ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥؛ لتبلغ نحو مليارين و٧٣٩ مليون ريال عُماني. وأوضح أن مُستهدفات الاستراتيجية الصّناعية ٢٠٤٠ تركز على تعزيز حضور المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية من خلال رفع قيمة الصادرات السلعية غير النفطية إلى أكثر من ١٠ مليارات ريال عُماني بحلول عام ٢٠٣٠م، وتشمل صادرات منتجات المعادن والكيماويات والصناعات المرتبطة بالطاقة، إلى جانب المنتجات الغذائية.

من جهته، أكد الدّكتور أحمد بن خلفان البدوي مدير دائرة تنفيذ وتقييم الاستراتيجية الصناعية، أن المسح الصناعي يأتي ضمن توجهات رسم سياسات قطاع الصناعات التحويلية بالتعاون والتنسيق مع الشركاء الاستراتيجيين، ويجري حاليًّا التركيز على تقييم فاعلية كفاءة المصانع بما يتوافق مع الثورة الصناعية الرابعة والتقنيات الحديثة وتكوين المهارات المطلوبة في سوق العمل وهو ما تعكف عليه الوزارة بالتنسيق مع لجنة الحوكمة القطاعية وبما يتسق تطلعات وزارة العمل من خلال دور ومهام وحدة المهارات القطاعية. وقال إن المسح الصناعي لهذا العام يأتي دعما للتحول الرقمي، واستكمالا لتوجه الوزارة بتطوير الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في جمع البيانات الصناعية وتحديثها، وتسهيلا على الشركات وتحسين جودتها ودقة مخرجاتها، ورفع كفاءة المؤشرات والإحصاءات الوطنية، وتعزيز التكامل وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بالقطاع الصناعي من خلال ترابط بيانات الأنظمة الحكومية ذات الصلة.

وأوضح أن أعمال المسح تشمل المنشآت الصناعية التي يبلغ رأس مالها ٥ آلاف ريال عُماني فأكثر، ويبلغ عدد العاملين فيها ٩ عمال فأكثر، داعيًا المنشآت المشمولة إلى التعاون والمشاركة الفاعلة في المسح واستكمال البيانات المطلوبة، لما لذلك من أهمية في توفير بيانات دقيقة ومحدثة تسهم في دعم التخطيط واتخاذ القرار وتطوير السياسات والبرامج الداعمة للقطاع الصناعي.

22.7 % ارتفاعًا في الرقم القياسي لأسعار العقارات بالربع الثاني

مع زيادة أسعار الأراضي التجارية

مسقط- العُمانية

سجل الرقم القياسي لأسعار العقارات في سلطنة عُمان ارتفاعًا بنسبة ٢٢,٧ بالمائة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦م، مقارنة بالربع المماثل من عام ٢٠٢٥.

وأظهرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن مؤشر أسعار العقارات التجارية سجّل ارتفاعًا بنسبة ١٢,٤ بالمائة، مدفوعًا بارتفاع أسعار الأراضي التجارية بنسبة ١٩,٢ بالمائة، فيما انخفضت أسعار المحال التجارية بنسبة ١٢ بالمائة، كما انخفضت أسعار الأراضي الصناعية بنسبة ٣,٩ بالمائة.

كما ارتفع مؤشر أسعار العقارات السكنية بنسبة ٢٤,٦ بالمائة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، مقارنة بالربع المماثل من عام ٢٠٢٥م، نتيجة ارتفاع أسعار الأراضي السكنية بنسبة ٢٨ بالمائة، والشقق السكنية بنسبة ١٧,٢ بالمائة، والفلل بنسبة ١٠,٨ بالمائة، إلى جانب ارتفاع أسعار المنازل الأخرى بنسبة ٠,٦ بالمائة.

وعلى مستوى المحافظات، سجلت محافظة مسقط أعلى نسبة ارتفاع في أسعار الأراضي السكنية خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، بنسبة ٤٠,٦ بالمائة مقارنة بالربع المماثل من عام ٢٠٢٥، تلتها محافظة مسندم بنسبة ٢٩,١ بالمائة، ثم محافظة شمال الباطنة بنسبة ٢٩ بالمائة. كما ارتفعت أسعار الأراضي السكنية في محافظة جنوب الباطنة بنسبة ١٨,٩ بالمائة، ومحافظة شمال الشرقية بنسبة ١٧,٣ بالمائة، ومحافظة ظفار بنسبة ١٦,٤ بالمائة.

وسجلت محافظة جنوب الشرقية ارتفاعًا بنسبة ١٤,٢ بالمائة، ومحافظة الداخلية بنسبة ٩,٨ بالمائة، ومحافظة الظاهرة بنسبة ٦,٧ بالمائة، فيما بلغت نسبة الارتفاع في محافظة البريمي ٣,١ بالمائة، وفي المقابل، سجلت محافظة الوسطى انخفاضًا في أسعار الأراضي السكنية بنسبة ١٦ بالمائة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، مقارنة بالربع المماثل من عام ٢٠٢٥.

686.8 ألف مسافر بمطار صلالة خلال موسم «خريف ظفار»

مسقط- العُمانية

سجّل قطاع الطيران المدني في سلطنة عُمان خلال موسم خريف ظفار ٢٠٢٦ حركة متنامية في أعداد المسافرين والرحلات، حيث بلغ إجمالي عدد المسافرين القادمين والمغادرين بمطار صلالة خلال الفترة من ١ يونيو ولغاية ٣١ أغسطس الماضي ٦٨٦ ألفًا و٨٠٨ مسافرين.

وبلغ إجمالي عدد الرحلات القادمة والمغادرة ٥ آلاف و١٤٨ رحلة، وبلغ إجمالي عدد المسافرين القادمين ٣٥٥ ألفًا و٤٥ مسافرًا، فيما بلغ إجمالي عدد الرحلات القادمة ألفين و٥٦١ رحلة بنسبة زيادة ٤ بالمائة عن العام الماضي، ما يعكس الدور المحوري الذي يؤديه قطاع الطيران المدني في دعم النشاط السياحي، باعتباره أحد الممكنات الرئيسة لوصول الزوار وتنقلهم، وتعزيز ارتباط الوجهات السياحية في سلطنة عُمان بالأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

وتظهر الإحصائيات تصاعدًا واضحًا في أعداد المسافرين خلال الفترة من ١ يونيو ولغاية ٣١ أغسطس الماضي، حيث بلغ العدد ٩٢ ألفًا و٧٣٥ مسافرًا في يونيو، وارتفع إلى ٢٣٦ ألفًا و٨٨ مسافرًا في يوليو، ووصل إلى ٣٥٧ ألفًا و٩٨٥ مسافرًا في أغسطس.

الاستثمار المؤسسي الخليجي يستحوذ على 13.5 % من مشتريات بورصة مسقط

مسقط- العُمانية

رفعت المؤسسات الاستثمارية الخليجية مشترياتها ببورصة مسقط في تداولات الأسبوع الماضي مستحوذة على ١٣,٥ بالمائة من إجمالي قيمة التداول مقابل مبيعات بنسبة ٨,٤ بالمائة من التداولات، مستفيدة من التراجعات التي شهدها العديد من الأسهم القيادية خلال الأسبوعين الماضيين مع ازدياد التوترات الجيوسياسية في المنطقة وتراجع العديد من الأسهم إلى المستويات التي تستهدفها المؤسسات الاستثمارية.

وأشارت بيانات التداول الصادرة عن بورصة مسقط إلى ارتفاع مبيعات المستثمرين الأفراد مشكّلة ٢٢,٣ بالمائة من إجمالي قيمة التداول مقابل مشتريات بنسبة ١٩ بالمائة، كما اتجهت المؤسسات الاستثمارية المحلية إلى البيع لتستحوذ مبيعاتها على نحو ٦٥ بالمائة من إجمالي قيمة التداول مقابل مشتريات بنسبة ٦٣,٥ بالمائة.

وارتفعت قيمة التداول خلال الأسبوع الماضي إلى ٢٠٢,٩ مليون ريال عُماني مقابل ١٩٦,٩ مليون ريال عُماني في الأسبوع الذي سبقه مع تركيز المستثمرين على أسهم شركات مجموعة أوكيو والبنوك وعُمانتل، وسجلت القيمة السوقية لبورصة مسقط الأسبوع الماضي خسائر بنحو ٤٩ مليون ريال عُماني مختتمة التداولات الأسبوعية على ٣٩ مليارًا و٣٩٧ مليون ريال عُماني.

وشهد الأسبوع الماضي تراجع أسعار ٤٩ ورقة مالية مقابل ٢٩ ورقة مالية ارتفعت أسعارها، و٢٣ ورقة مالية استقرت على مستوياتها السابقة؛ الأمر الذي ضغط على المؤشر الرئيس الذي سجل أول تراجع أسبوعي له بعد ٧ أسابيع من الصعود المتواصل وأغلق في ختام جلسة الخميس على ٧٦٠٣ نقاط متراجعًا ٤٤ نقطة، وسجل مؤشر قطاع الصناعة تراجعًا بـ ٥٤ نقطة، وتراجع مؤشر قطاع الخدمات ٤٧ نقطة، في حين ارتفع مؤشر القطاع المالي بنحو ٦٠ نقطة، وسجل المؤشر الشرعي ارتفاعًا طفيفًا دون نقطة واحدة وأغلق على ٦٢٣ نقطة.

واستهدف المستثمرون في تداولات الأسبوع الماضي سهم أوكيو للصناعات الأساسية الذي شهد تداولات بقيمة ٥١,٥ مليون ريال عُماني تمثل ٢٥,٤ بالمائة من إجمالي قيمة التداول، وشهد السهم خلال الأسبوع الماضي تنفيذ ٧٢٧٣ صفقة وأغلق على ٢٥٧ بيسة متراجعًا بيسة واحدة خلال الأسبوع. كما استقطب سهم بنك صحار الدولي المستثمرين بتداولات تجاوزت ٤٧ مليون ريال عُماني تمثل ٢٣,٢ بالمائة من إجمالي قيمة التداول.

لأول مرة في سلطنة عُمان

بنك مسقط يتيح خدمة طلب البطاقات الائتمانية عبر تطبيق الهاتف النقال

مسقط- الرؤية

أعلن بنك مسقط- المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان- إطلاق خدمة البطاقات الائتمانية الرقمية الفورية لأول مرة في السلطنة عبر معالجة مباشرة وكاملة من خلال تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال؛ إذ تُتيح هذه الخدمة للزبائن التقدم بطلباتهم للحصول على البطاقات الائتمانية الرقمية عبر هواتفهم الذكية دون الحاجة إلى زيارة الفروع.

ويُجسّد هذا الإطلاق خطوةً محوريةً في مسيرة بنك مسقط نحو تقديم تجربة مصرفية رقمية متكاملة للزبائن في مختلف أرجاء السلطنة، حيث جاءت هذه الإضافة لتوفر تكاملاً مع الخدمات الرقمية الحديثة التي أطلقها البنك منها بطاقة الخصم المباشر الرقمية، كما صُمّمت لتحقيق أقصى درجات البساطة والراحة للزبائن إذ يستطيعون الآن إتمام العملية بالكامل عبر تطبيق بنك مسقط على الهاتف النقال واستخدام البطاقات في أي وقت ومن أي مكان محليًا أو دوليًا.

بدايةً من التحقق من الأهلية ووصولاً إلى تفعيل البطاقة، يستطيع الزبائن التقديم في خطوات بسيطة: تسجيل الدخول إلى تطبيق الخدمات المصرفية على الهاتف النقال > اختيار قسم طلبات بطاقات الائتمان > اختيار البطاقة الرقمية المناسبة من مجموعة بطاقات بنك مسقط الائتمانية > إتمام الطلب رقميًا دون الحاجة إلى توقيع مستندات في الفرع. وعند الموافقة، تُصدر البطاقة الائتمانية الرقمية فورًا وتصبح جاهزة للاستخدام ويمكن الاطلاع على رمز (CVV) وتاريخ الانتهاء عبر التطبيق، كما يمكن إضافتها إلى محافظ الدفع (Apple Pay) و(Samsung Pay) لإجراء معاملات الدفع في أي وقت يشاء من خلال التطبيق. وتتضمن البنية التقنية للخدمة أعلى معايير الأمان حيث تعتمد على آليات المصادقة المتقدمة وتوفر كلمة المرور لمرة واحدة عند إجراء المعاملات عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، في حال رغبة الزبون في الحصول على البطاقة التقليدية يمكنهم اختيار استلام البطاقة عبر خدمة البريد السريع المجانية.

ويواصل بنك مسقط تعزيز مجموعة الخدمات المصرفية الرقمية الآمنة مستفيدًا من أحدث التقنيات لتقديم تجربة مصرفية متكاملة تلبي احتياجات الزبائن وتسهل حصولهم على الخدمات المصرفية اليومية، حيث يعد التحول الرقمي نهجًا مستمرًا لدى البنك ويتم من خلاله تطوير وإضافة مزايا جديدة بشكل متواصل بما يوفر للزبائن مرونة أكبر وسهولة في إدارة شؤونهم المصرفية.

«أوتك» تعزز دورها في دعم السيادة الرقمية بتعاون جديد مع «كاسبرسكي»

مسقط- الرؤية

أعلنت شركة أوتك- الذراع التقني لعُمانتل- تعاونها الجديد مع كاسبرسكي- الشركة العالمية الرائدة في مجال الأمن السيبراني- في خطوة تعزز دورها في دعم السيادة الرقمية لسلطنة عُمان. وأعلن عن هذه التعاون على هامش فعاليات معرض ومؤتمر الخليج العربي لأمن المعلومات GISEC Global ٢٠٢٦ في مدينة دبي، حيث تصبح أوتك بموجب هذا التعاون شريكًا معتمدًا لكاسبرسكي كمزود لخدمات الأمن السيبراني المُدارة (MSSP) في سلطنة عُمان، بما يجمع بين تقنيات كاسبرسكي المتقدمة وبين البنية الأساسية المحلية لمراكز بيانات أوتك، وخبرتها في إدارة عمليات الأمن السيبراني، وشبكة دعمها الممتدة على مستوى السلطنة.

وترتكز الشراكة على توفير حلول أمن سيبراني مُستضافة ومدارة محليًا، حيث ستُشغّل حلول كاسبرسكي المشمولة بها من مركز بيانات أوتك داخل سلطنة عُمان، مع تقديم خدمات الدعم والإدارة محليًا. ويمنح هذا النهج المؤسسات في السلطنة قدرة أكبر على حماية بياناتها الأمنية الحساسة والتحكم فيها، بما يدعم متطلبات سيادة البيانات ويعزز جاهزيتها في مواجهة التهديدات السيبرانية المتطورة.

وستطرح أوتك من خلال هذه الشراكة حلول من كاسبرسكي في السوق العُمانية، وهي: Kaspersky XDR Optimum و Kaspersky XDR Expert ، على أن تتم استضافتها وتقديم الدعم الخاص بها محليًا بالكامل، وهو ما يعني للعملاء الحصول على تقنيات كشف واستجابة على مستوى المؤسسات، مدعومة بفريق ومركز بيانات يمكن الوصول إليهما على مدار الساعة داخل سلطنة عُمان، بدلاً من الاعتماد على دعم فني من خارج السلطنة.

وقال عبدالله الغساني رئيس قسم مركز عمليات الأمن السيبراني في أوتك: "مع تسارع وتيرة التحول الرقمي لدى المؤسسات في سلطنة عُمان، باتت حاجتها إلى أمن سيبراني يواكب هذا التسارع أكبر من أي وقت مضى؛ كتقنيات متقدمة، لكنها مستضافة محليًا، ومدعومة محليًا، وخاضعة للمساءلة محليًا. وتتيح لنا هذه الشراكة الجمع بين تقنيات كاسبرسكي المُثبتة وبين البنية الأساسية والخبرات وقدرات إدارة عمليات الأمن السيبراني على مدار الساعة التي بنيناها هنا في سلطنة عُمان. فهي تمنح عملاءنا مستوى من التحكم في بياناتهم الأمنية لا يمكن لمزود خارجي أن يوفره، وتقربنا خطوة أخرى من تحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠".

من جانبه، أوضح راشد المومني، المدير العام لشركة كاسبرسكي في الشرق الأوسط: "تتطلب المؤسسات في وقتنا الحالي حلول أمن سيبراني تجمع بين التقنيات المتقدمة، والبنية الأساسية المحلية، والخبرات الضرورية لدعم احتياجاتها التشغيلية الخاصة، جنبًا إلى جنب مع تلبية المتطلبات المتزايدة بخصوص سيادة البيانات. ومن خلال شراكة كاسبرسكي مع شركة أوتك، سيحظى عملاؤنا في سلطنة عُمان بالوصول إلى حلول كاسبرسكي المتقدمة للأمن السيبراني، التي تتم استضافتها ضمن بيئة بيانات محلية وتحظى بدعم خبرات أوتك وقدرات العمليات الأمنية على مدار الساعة. ويوفر هذا النهج للمؤسسات قدرًا أكبر من التحكم في مكان استضافة بياناتها الأمنية وإدارتها، ويساعدها في تعزيز وضعها الأمني والتعامل مع مشهد التهديدات السيبرانية الذي يزداد تعقيدًا. كما يعد خطوة بارزة لترسيخ حضورنا في سلطنة عُمان، والمساهمة في تطوير منظومة أمن سيبراني محلية أكثر قوة".

البنك الأهلي يطلق أكاديمية «أهلي تمكين» لتسريع نمو «الصغيرة والمتوسطة»

مسقط- الرؤية

أطلق البنك الأهلي أكاديمية "أهلي تمكين" والتي تهدف إلى تطوير القدرات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تزويد أصحاب الأعمال بالمعرفة والمهارات العملية اللازمة لمواكبة ديناميكيات السوق المتغيرة، وتعزيز أداء أعمالهم، واغتنام فرص النمو المستدام. ومن خلال الأكاديمية، يُعزز البنك الأهلي التزامه ببناء بيئة أعمال أكثر مرونة وتنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، لا سيما في رعاية ريادة الأعمال، وتمكين تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودفع عجلة التنويع الاقتصادي.

ويتضمن برنامج أكاديمية أهلي تمكين، الذي يمتد على مدى ثلاثة أشهر، سلسلة من ورش العمل التفاعلية وجلسات التدريب، بهدف تزويد المشاركين بفهم شامل لعمليات الأعمال الرئيسية، وفرص النمو، واستراتيجيات التكيف مع تقلبات السوق، وقد صُمم البرنامج لتزويد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برؤى عملية تسهم في تعزيز قدرتهم التنافسية، وتقوية مرونة أعمالهم، وتهيئة مؤسساتهم لتحقيق نمو مستدام وربحية مستدامة.

ويقدم برنامج الأكاديمية جلسات التدريب بشكل فردي لتتيح للمشاركين فرصة التواصل المباشر مع مدربين مؤهلين في مجال الأعمال، بما يمكّنهم من معالجة تحديات أعمالهم المحددة، وتحديد أهدافهم، وتلقي إرشادات مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات أعمالهم الفردية. وإلى جانب بناء القدرات العملية في مجال الأعمال، سيتم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في وضع خطط نمو قابلة للتنفيذ، وتعزيز مرونتها التشغيلية، وبناء علاقات قيّمة مع رواد الأعمال الآخرين وخبراء القطاع، ومن خلال هذا النهج المتكامل تهدف الأكاديمية إلى تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإرشادات وشبكات التواصل اللازمة لدعمها في رحلة نموها، وتمكينها من المضي قدمًا بثقة ووضوح أكبر.

وقالت زاليا البلوشية، مدير عام، رئيسة الخدمات المصرفية للشركات: "يُعدّ نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان وقدرته على الصمود ركيزة أساسية لبناء اقتصاد متنوع وتنافسي ومستدام. ولا يقتصر دورنا في البنك الأهلي على تقديم الحلول المالية فحسب، بل يتعداه إلى تهيئة الظروف المواتية لازدهار الشركات. وتمثّل أكاديمية "أهلي تمكين" امتدادًا استراتيجيًا لهذا الالتزام، حيث تعزّز جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسوق العمل، وتوفّر لها الأدوات اللازمة لتحقيق نمو مستدام. ومن خلال الاستثمار في الشركات المحلية وتعزيز بيئة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإننا نمكّن هذه الشركات من لعب دور أكبر في صياغة مستقبل السلطنة الاقتصادي. وبصفتنا شريكًا في التميز، يظل البنك الأهلي ملتزمًا بأن يكون محفزًا لهذا التقدم، وأن يسهم في خلق قيمة مستدامة للاقتصاد والمجتمع".

وتتجاوز الأكاديمية كونها مجرد برنامج تدريبي، فهي تجسّد القيمة الأساسية للمسؤولية لدى البنك الأهلي، وتُبرز التزامه بتوفير مسارات فعّالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسلطنة عُمان، وذلك من خلال تعزيز الابتكار، ودعم خلق فرص العمل، وتمكين مشاركة اقتصادية أوسع في المجتمعات التي يخدمها. كما تعزّز هذه المبادرة تركيز البنك على التميز، الذي يتجلى في جهوده لبناء القدرات، وتعزيز الميزة التنافسية، وضمان استدامة الأعمال على المدى الطويل. وقد حظي هذا الالتزام بالتقدير في جوائز يوروموني ٢٠٢٥، حيث نال البنك الأهلي لقب "أفضل بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ختام ناجح لبطولة «البولينج» للشركات في «عُمان أفينيوز مول»

مسقط- الرؤية

اختتم عُمان أفينيوز مول- الوجهة المفضلة لنمط الحياة العصري في سلطنة عُمان- بنجاح كبير بطولة البولينج للشركات، خلال يومي ٧ و٨ سبتمبر ٢٠٢٦ والتي شهدت أجواءً حماسية ومنافسات قوية وروحاً من التعاون والترابط بين الفرق المشاركة في مركز بنز للبولينج.

وشهد مركز البولينج التابع للمول منافسات قوية بين ٢٣ فريقاً يمثلون مؤسسات من قطاعات متنوعة في مسقط، حيث استعرض المشاركون مهاراتهم في البولينج وسط أجواء مفعمة بالحماس والمنافسة الودية. ولم تقتصر الفعالية على كونها مجرد بطولة رياضية، بل شكلت منصة تفاعلية مميزة أتاحت لفرق الشركات فرصة التواصل وبناء العلاقات والاستمتاع بأوقات مريحة وممتعة، مما يعزز مكانة عُمان أفينيوز مول كوجهة تجمع بين الترفيه والتفاعل المجتمعي وتجارب لا تُنسى.

وتنافست الفرق المشاركة بطريقة تنافسية تعتمد على الفوز في كل مباراة للتأهل إلى المرحلة التالية، جامعًا بين روح المنافسة والمتعة الرياضية وتعزيز روح العمل الجماعي. وتُوّجت آر إم إس لوساطة التأمين بطلة للبطولة، فيما حلت شركة ريسوت للتسويق والإمداد في المركز الثاني، وجاءت شركة إنغيج للخدمات المتحدة في المركز الثالث. كما تم تكريم راهول جوشي لحصوله على لقب هداف البطولة.

وجرى تسليم الفائزين بطاقات هدايا من عُمان أفينيوز مول، وكؤوسًا، وشهادات تقدير، ومجموعات هدايا، وقسائم شراء من علامات تجارية مختلفة، وقام بتسليم الجوائز كل من ديريك مايكل، المدير العام لعُمان أفينيوز مول، وسعيد القطبي، المدير العام لمركز بنز للبولينج، وذلك تقديرًا للأداء المتميز للفرق واللاعبين.

وقال ديريك مايكل: "سعداء بالنجاح الكبير الذي حققته بطولة البولينج للشركات في عُمان أفينيوز مول، وإن المشاركة الواسعة من مختلف المؤسسات في مسقط تعكس مدى الحماس للمبادرات والأنشطة التي تجمع الناس معاً خارج نطاق العمل، كما تؤكد التزامنا بجعل عُمان أفينيوز مول وجهة تلبي تطلعات الجميع، بما في ذلك مجتمع الأعمال والشركات، ونسعى باستمرار إلى تقديم تجارب متنوعة تشمل أنشطة نمط الحياة والرياضة والفعاليات المجتمعية التي تعزز التواصل بين الأفراد، انطلاقاً من إيماننا بأن فرص المنافسة الإيجابية والتفاعل الاجتماعي تلعب دوراً محورياً في توطيد الروابط المجتمعية، فضلاً عن خلق تجارب لا تُنسى تثري حياة زوارنا".

ويواصل عُمان أفينيوز مول توسيع قائمة فعالياته التي تشمل المهرجانات والبطولات ومبادرات المشاركة المجتمعية، مما يعزز مكانته كوجهة نابضة بالحياة للترفيه ونمط الحياة العصري للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

اتفاقية بين «صحار الدولي» و«برق» السعودية لتطوير حلول مالية مبتكرة

مسقط- الرؤية

وقّع صحار الدولي اتفاقية تعاون مع شركة "برق" السعودية المتخصصة في تقديم خدمات التكنولوجيا المالية، وذلك لاستكشاف فرص تعاون جديدة بين القطاع المصرفي والخدمات المالية الرقمية. وُقّعت الاتفاقية على هامش مؤتمر "Money٢٠/٢٠" المُقام في مدينة الرياض، جامعاً نخبة من شركات التكنولوجيا المالية، والمؤسسات المالية، والمستثمرين على المستويين الإقليمي والدولي.

ووقّع الاتفاقية كلٌ من قبل خالد القثامي، الرئيس التنفيذي لفرع صحار الدولي في المملكة العربية السعودية وسعد المهنا، الشريك المؤسس ونائب الرئيس التنفيذي لشركة "برق"، وذلك بحضور أحمد بن محمد العنزي، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "برق".

وقال عبدالواحد المرشدي الرئيس التنفيذي للبنك: "إنّ تطور القطاع المصرفي في المنطقة أصبح يُقاس بشكل متزايد بكفاءة الرقمنة المصرفية المُلبية لتطلعات الزبائن، وفي صحار الدولي نعمل على بناء منصة مالية مترابطة عالمياً تتيح وصولاً أكبر إلى الفرص في مختلف الأسواق، وتدعم الاحتياجات المتغيرة لزبائننا وشركائنا. ويؤكد تعاوننا مع "برق" هذا النهج، حيث يجمع بين القدرات التكاملية لاستكشاف حلول من شأنها أن تسهم في إيجاد منظومة مالية رقمية أكثر ترابطاً وتمكيناً في سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية والمنطقة ككل."

وأوضح أحمد العنزي: "نحرص على أن تمتد شراكات "برق" إلى المؤسسات المالية التي تشاركنا الرغبة في تطوير تجربة الزبون، والاستفادة من الإمكانات التي يوفرها التحول الرقمي. ويمنحنا التعاون مع صحار الدولي فرصة لاستكشاف مجالات جديدة والعمل على نماذج يمكن أن تحقق قيمة مستدامة للطرفين."

وتضع الاتفاقية إطاراً مشتركاً يُمكّن الطرفين من توظيف قدراتهما المصرفية والتكنولوجية والرقمية لاستكشاف حلول مالية مبتكرة ومنح قيمة أكبر لزبائنهما. وفي ظل الحضور المتنامي لصحار الدولي في سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، سيشكل هذا التعاون منصة لاستكشاف الفرص السوقية، مُسهماً في بناء منظومة مالية استراتيجية ومُمَكنة رقمياً، إلى جانب دفع عجلة تطوّر الخدمات المالية وتلبية المتطلبات التنظيمية والتشغيلية المعمول بها.

وعبر هذه الشراكة، يعزز صحار الدولي انخراطه في المنظومة المالية المتنامية في المنطقة، ويدعم استراتيجيته الرامية إلى الجمع بين الخبرات المصرفية والتقنيات الحديثة والعلاقات الاستراتيجية لفتح قنوات استثمارية إقليمية واعدة. وانطلاقاً من تجذره في سلطنة عُمان وحضوره في المملكة العربية السعودية، يمضي البنك برؤية طموحة ليُرسي ركائز مؤسسة مالية عالمية الريادة، مُوظفاً الابتكار الرقمي والترابط الإقليمي لتقديم حلول مالية مرنة ومستقبلية، يُثري بها تجربة زبائنه وأصحاب المصلحة.

فريق وطني لتحسين أداء سلطنة عُمان في المؤشر.. وأولويات ومبادرات واعدة

«التعقيد الاقتصادي».. مؤشر نوعي لقياس مدى تطور القدرات الإنتاجية والمعرفية

صورة مولدة بالذكاء الاصطناعي للأغراض التحريرية

الرؤية- سارة العبرية

يُمثل التعقيد الاقتصادي أحد المؤشرات المهمة لقياس مدى تطور القدرات الإنتاجية والمعرفية للدول؛ إذ يتجاوز تقييم حجم الناتج المحلي الإجمالي أو معدلات النمو إلى دراسة طبيعة المنتجات والخدمات التي يستطيع الاقتصاد إنتاجها وتصديرها، ومستوى المعرفة والتكنولوجيا والمهارات اللازمة لتطويرها، ويعكس هذا المفهوم قدرة الدول على الانتقال من الأنشطة الاقتصادية التقليدية إلى صناعات أكثر تطورًا وتنوعًا، بما يعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية ويفتح المجال أمام خلق فرص اقتصادية مستدامة.

والأسبوع الماضي، ناقش الفريق الوطني لمشروع تحسين أداء سلطنة عُمان في مؤشر التعقيد الاقتصادي خلال اجتماعه الأول هذا العام برئاسة سعادة الدكتور ناصر بن راشد المعولي، وكيل وزارة الاقتصاد ورئيس الفريق، بحضور ممثلي الجهات الحكومية، مفهوم التعقيد الاقتصادي وأهميته في قياس مدى تنوع وتطور القدرات الإنتاجية والمعرفية للاقتصاد، ودوره في دعم التحول نحو الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية. واستعرض الاجتماع الخطة السنوية والخطة التشغيلية لأعماله، والأولويات والمبادرات المقترحة لتحسين أداء سلطنة عُمان في المؤشر خلال المرحلة المقبلة، وذلك في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التنويع الاقتصادي، وتطوير منظومة تنافسية الاقتصاد الوطني، وتحسين أداء سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية ذات الصلة.

مسارات التنويع

ويكتسب التعقيد الاقتصادي أهمية خاصة في مسار التنويع الاقتصادي بسلطنة عُمان، في ظل التوجه نحو تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية وتطوير القدرات الصناعية والتكنولوجية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠"؛ حيث إن زيادة عدد المنتجات المصدرة لا تعني بالضرورة ارتفاع مستوى التعقيد الاقتصادي، ما لم تقترن بتطوير المعرفة والمهارات والتقنيات اللازمة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى.

مؤشرات الاقتصاد العُماني

وتُشير بيانات صندوق النقد الدولي الواردة في تقرير "ما بعد النفط.. تعزيز تنويع الصادرات لتحقيق النمو المستدام" لعام ٢٠٢٦، إلى أن الأنشطة غير النفطية أصبحت تمثل قرابة ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العُماني، مقارنة بنحو ٥٥٪ في عام ٢٠٠٥. ويعكس ذلك تقدمًا في تنويع هيكل الإنتاج، إلا أن التقرير يوضح استمرار تركز جزء كبير من الأنشطة غير النفطية في القطاعات غير القابلة للتجارة الدولية، ما يحد من قدرة الاقتصاد على بناء قاعدة تصديرية أكثر تنوعًا.

ووفقًا للتقرير ذاته، أسهمت قطاعات الإنشاءات والإدارة العامة والتعليم والرعاية الصحية مجتمعة بنحو ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني في عام ٢٠٢٤، في حين بلغت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية نحو ٨٪. وتبرز هذه الأرقام أهمية توجيه جهود التنويع نحو توسيع الأنشطة الإنتاجية القابلة للتصدير، خصوصًا الصناعات التحويلية المتقدمة والقطاعات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا.

وعلى مستوى الأداء الاقتصادي، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عُمان نموًا بنسبة ٢٫٤٪ خلال عام ٢٠٢٥، مدعومًا بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة ٣٫١١٪، بحسب النشرة الاقتصادية الصادرة -عن وزارة الاقتصاد- في مارس ٢٠٢٦. كما سجلت الأنشطة الزراعية والسمكية نموًا بلغ ١٠٫١٦٪، والصناعات ٢٫٣٥٪، والخدمات ٣٫٠٦٪.

مؤشر التعقيد الاقتصادي

ويقيس مؤشر التعقيد الاقتصادي (Economic Complexity Index – ECI) تنوع المنتجات التي تنتجها الدولة ومستوى تطورها؛ باعتبارهما مؤشرين على القدرات الإنتاجية والمعرفة المتراكمة داخل الاقتصاد. وكلما تمكنت الدولة من إنتاج سلع أكثر تعقيدًا، تتطلب مهارات وتقنيات وشبكات إنتاج متقدمة، زادت فرصها في توسيع قاعدة صادراتها والارتقاء بمستوى الإنتاجية.

ويوضح صندوق النقد الدولي أن مستوى التعقيد الاقتصادي في سلطنة عُمان ظل منخفضًا نسبيًا خلال العقود الأربعة الماضية، مع استمرار تركز الصادرات في المنتجات المرتبطة بالهيدروكربونات. كما يشير إلى أن توسيع إنتاج السلع الأكثر تعقيدًا يمكن أن يدعم التعلم الإنتاجي، ويرفع جودة الوظائف، ويعزز إنتاجية رأس المال والعمل.

وفي تقرير لصندوق النقد الدولي حول عُمان لعام ٢٠٢٤، أشير إلى أن قيمة مؤشر التعقيد الاقتصادي بلغت -٠٫١٧ في التحليل الوارد بالتقرير، مع تحديد عدد من المجالات التي يمكن أن تحقق مكاسب في التعقيد والإنتاجية، من بينها المركبات والأدوية والآلات والزراعة والصناعات التحويلية. وتُظهر هذه المجالات أهمية الاستثمار في تطوير القدرات اللازمة للانتقال إلى مراحل أعلى من سلاسل القيمة.

وشهدت الصادرات غير النفطية العُمانية نموًا خلال عام ٢٠٢٥؛ إذ بلغت قيمتها نحو ٥,٠٠٢ مليار ريال عُماني بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥، بزيادة ١٠٫٣٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، وفق بيانات وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. وشملت أبرز القطاعات المصدرة: المعادن الأساسية ومصنوعاتها، بقيمة تجاوزت مليار ريال عُماني، والمنتجات الكيميائية بنحو ٦٥٨ مليون ريال، والآلات والمعدات الكهربائية بنحو ٤٦٠ مليون ريال.

وتوضح هذه البيانات وجود قاعدة إنتاجية وتصديرية تتجاوز صادرات النفط الخام، غير أن تعزيز التعقيد الاقتصادي يتطلب تطوير طبيعة المنتجات نفسها، وليس الاكتفاء بزيادة حجم الصادرات. ويشمل ذلك توسيع تصنيع المنتجات المتقدمة، وزيادة المحتوى المعرفي والتقني، وتحسين القدرة على إنتاج مكونات تدخل في سلاسل الإمداد العالمية، بدلًا من الاقتصار على تصدير المواد الأولية أو المنتجات ذات المراحل التصنيعية المحدودة.

وفي الربع الأول من عام ٢٠٢٦، بلغت قيمة الصادرات غير النفطية العُمانية ١,٦١١ مليار ريال عُماني، بحسب وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، فيما سجلت صادرات الصناعات الكيميائية نموًا بنسبة ١٧٪، لتصل إلى ٢١٦ مليون ريال عُماني. وتوفر هذه المؤشرات أساسًا لتقييم تطور أداء القطاعات التصديرية، مع أهمية دراسة مدى ارتفاع القيمة المضافة والتقنيات المستخدمة في المنتجات المصدرة.

ويرتبط رفع مستوى التعقيد الاقتصادي بقدرة القطاع الصناعي على إنتاج سلع تتطلب مستويات أعلى من المعرفة الهندسية والبحث والتطوير والمهارات المتخصصة. وفي هذا السياق، يوضح صندوق النقد الدولي أن قطاع التصنيع في سلطنة عُمان يتركز بدرجة كبيرة في الصناعات المرتبطة بالنفط والمعادن؛ حيث تمثل المنتجات النفطية المكررة والكيماويات والمعادن نحو ٦٠٪ من الإنتاج الصناعي التحويلي، بينما لا تزال مساهمة الآلات والمعدات الأكثر تعقيدًا محدودة.

ويُشير هذا الواقع إلى أهمية تعزيز الصناعات التي ترتبط بسلاسل القيمة العالمية، من خلال دعم البحث والتطوير، ورفع كفاءة المؤسسات الصناعية، وتوطين التقنيات، وتطوير الكفاءات الوطنية في المجالات الهندسية والرقمية؛ فالتصنيع المُتقدِّم يمكن أن يسهم في زيادة القيمة المضافة للمنتج المحلي، ورفع الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل، فضلًا عن دعم قدرة الشركات على المنافسة في الأسواق الخارجية. كما أن الانتقال إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية يتطلب تكاملًا بين التعليم والتدريب والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية، بما يضمن توفير المهارات التي تحتاج إليها الصناعات المستقبلية. ويعني ذلك أن التعقيد الاقتصادي لا يرتبط بالمصانع والتكنولوجيا وحدها، بل يتصل أيضًا بقدرة منظومة الاقتصاد على إنتاج المعرفة وتحويلها إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق محليًا ودوليًا.

تعزيز القدرات الإنتاجية

تُعد الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات الإنتاجية المتقدمة من الأدوات التي يمكن أن تسهم في تحسين التعقيد الاقتصادي، خصوصًا عندما ترتبط بنقل المعرفة والتكنولوجيا وتطوير الموردين المحليين. ويبرز دور المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في توفير بيئة تساعد على جذب الصناعات التصديرية وربط الشركات المحلية بسلاسل الإنتاج الدولية.

وفي هذا الإطار، يؤكد صندوق النقد الدولي أهمية المناطق الاقتصادية الخاصة في دعم اندماج عُمان في سلاسل القيمة العالمية، وتوسيع القطاعات غير الهيدروكربونية القابلة للتجارة. إلا أن الاستفادة من هذه الفرص تتطلب رفع مستوى المشاركة المحلية في مراحل الإنتاج ذات القيمة المضافة الأعلى، بما يتجاوز الأنشطة المرتبطة بالتجميع أو المعالجة الأولية.

ويُعد الابتكار أحد المكونات الأساسية لهذا التحول، من خلال تطوير حلول تقنية في مجالات التصنيع والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والزراعة الذكية والتقنيات الرقمية. ويساعد توجيه الإنفاق على البحث والتطوير إلى القطاعات ذات الإمكانات التصديرية على بناء قدرات إنتاجية يمكن توسيعها وتكرارها في صناعات جديدة، ما يعزز تنوع الاقتصاد على المدى الطويل.

ويشكّل التعقيد الاقتصادي إطارًا تحليليًا يمكن الاستفادة منه في متابعة نتائج برامج التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان، من خلال رصد التغيرات في طبيعة المنتجات والخدمات، وتطور القدرات التقنية، ومدى توسع الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة. ولا يقتصر تقييم نجاح التنويع على ارتفاع مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي، وإنما يشمل كذلك قدرة هذه الأنشطة على التصدير والمنافسة وتوليد المعرفة والوظائف ذات الإنتاجية الأعلى.

اقتران زيادة الإنتاج بتطوير المعرفة والمهارات والتقنيات يدعم النمو

70 % من الناتج المحلي الإجمالي لعُمان يرتكز على أنشطة غير نفطية

ضرورة تحويل تنويع هيكل الإنتاج إلى أنشطة قادرة على التصدير

نمو الصادرات غير النفطية 10.3 % إلى 5 مليارات ريال عُماني

تعزيز التعقيد الاقتصادي يتطلب تطوير طبيعة المنتجات

أهمية تعزيز الصناعات المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية

المناطق الاقتصادية الخاصة قادرة على الإسهام في تعزيز «التعقيد الاقتصادي»

«حوارات تجارة» تناقش سبل تعظيم الاستفادة الاقتصادية من نمو إعادة التصدير

مسقط- العُمانية

تناقش "حوارات تجارة"، التي ينظمها مكتب منتدى عُمان للأعمال والشراكة مع القطاع الخاص بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار يوم الثلاثاء المقبل في هيئة الطيران المدني، سبل تعظيم الاستفادة الاقتصادية من النمو الذي تشهده حركة إعادة التصدير في سلطنة عُمان، وتعزيز دور الخدمات اللوجستية والمشتريات وتطوير الموردين المحليين في تحويل حركة التجارة إلى فرص اقتصادية مستدامة، بما يسهم في تعزيز القيمة المحلية المضافة وتنمية قدرات المؤسسات العُمانية.

وتأتي الجلسة بعنوان "تفاعل سلسلة القيمة.. النمو المستدام والفرص المحلية"؛ حيث تُركز على كيفية الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لسلطنة عُمان والبنية الأساسيّة واللوجستيّة المُتطوّرة في ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للتجارة والتوزيع، والانتقال من التركيز على حركة السلع عبر المنافذ والممرات اللوجستية إلى تعظيم القيمة الاقتصادية المتحققة داخل سلطنة عُمان من خلال إسناد المزيد من الأعمال والعقود للمؤسسات المحلية، وتطوير قدرات الموردين، وتعزيز ارتباطهم بسلاسل التوريد المحلية والعالمية. كما تتناول الجلسة دور المشتريات في تعزيز القيمة المحلية المضافة، وأهمية تمكين المؤسسات العُمانية من تولي مسؤوليات فنية أكثر تخصّصًا، والاستثمار في تطوير قدراتها استنادًا إلى الطلب المستقبلي، وبناء سجل تنافسي يؤهلها للتعامل مع الشركات والمشروعات الكبرى.

بدرية بنت محمد العامري

وتناقش الجلسة كذلك أهمية التتبع والامتثال لمتطلبات المنشأ ومعايير الإنتاج والجودة، خصوصًا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل تزايد أهمية هذه المتطلبات في الوصول إلى العقود والأسواق، إلى جانب السعر والجودة، بما يعزّز قدرة المؤسسات العُمانية على الاندماج بصورة أكبر في سلاسل القيمة والتوريد. وقالت بدرية بنت محمد العامري أخصائية تواصل بمكتب منتدى عُمان للأعمال والشراكة مع القطاع الخاص بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، "إن سلطنة عُمان استثمرت في بناء منظومة متكاملة من الروابط والممرات التي تمكّن الشركات من الوصول إلى أسواق الخليج والمحيط الهندي والأسواق العالمية، وتتمثل المرحلة المقبلة في تعزيز استفادة المؤسسات العُمانية من الفرص والأعمال التي تولدها هذه المنظومة، وبناء علاقات تجارية مستدامة تسهم في توسيع حضورها في سلاسل القيمة". وأوضحت أن الجلسة تكتسب أهمية في ظل النمو الملحوظ الذي تشهده حركة إعادة التصدير في سلطنة عُمان؛ إذ بلغت قيمة إعادة التصدير نحو ١,٠٢١ مليار ريال عُماني حتى نهاية شهر مايو من عام ٢٠٢٦، مسجلةً ارتفاعًا بنسبة ٦٤ بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وفقًا للبيانات الصادرة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، فيما ارتفعت الصادرات العُمانية غير النفطية بنسبة ١,٥ بالمائة لتصل إلى نحو ٢,٧٣٩ مليار ريال عُماني.

32.7 % زيادة في أسعار المنتجين بالربع الثاني

مسقط- العُمانية

سجّل الرقم القياسي لأسعار المنتجين في سلطنة عُمان ارتفاعًا بنسبة ٣٢,٧ بالمائة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦م، مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠٢٥م.

وأوضحت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن هذا الارتفاع يُعزى إلى ارتفاع أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة ٣١ بالمائة، مدفوعًا بارتفاع أسعار منتجات النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة ٣١,٩ بالمائة. كما ارتفعت أسعار منتجات الأحجار والرمال بنسبة ٠,٥ بالمائة، في حين تراجعت أسعار منتجات خامات المعادن بنسبة ١٤,٣ بالمائة.

وسجّلت أسعار مجموعة الصناعات التحويلية ارتفاعًا بنسبة ٤٠,٣ بالمائة؛ مدفوعةً بارتفاع أسعار مجموعة السلع الأخرى القابلة للنقل بنسبة ٥٥,٣ بالمائة، وكانت النسبتان الأعلى ضمنها لأسعار منتجات النفط المكررة بنسبة ٨٨,٢ بالمائة والمنتجات الكيميائية بنسبة ٢١,٤ بالمائة.

وارتفعت أسعار مجموعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات بنسبة ٣١,٧ بالمائة، وسجلت أسعار المنتجات المصنوعة من الحديد أو الصلب أو الألومنيوم أعلى ارتفاع ضمن المجموعة بنسبة ٤٨,٩ بالمائة، تلتها أسعار محولات الطاقة وأجهزة توزيع الكهرباء والكابلات بنسبة ٣٩,٨ بالمائة.

كما ارتفعت أسعار مجموعة المنتجات الغذائية والمشروبات والمنسوجات بنسبة ٢,٨ بالمائة، وسجلت أسعار الأحذية أعلى ارتفاع ضمن المجموعة بنسبة ٦,٧ بالمائة، تلتها أسعار الأقمشة المنسوجة بنسبة ٢,٨ بالمائة.

وسجّلت أسعار مجموعة المياه ارتفاعًا بنسبة ٤,٤ بالمائة، فيما ارتفعت أسعار مجموعة الطاقة الكهربائية بنسبة ١٣ بالمائة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦م مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠٢٥.

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ٨ من ربيع الآخر ١٤٤٨ هـ الموافق ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٤٣٥

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

عبدالله باعبود

ترك أزمة اليمن بلا حل ليس حلاً، بل تأجيل للانفجار. فالأزمات لا تختفي بالإهمال، وإنما تتراكم وتتغيّر موازينها ثم تعود أكثر تعقيداً وكلفة. وكل تأخير للحل السياسي يجعل الحرب المقبلة أكثر تعقيداً وكلفة على اليمن والخليج معاً.

عيسى المسعودي

سعدت كثيرا بلقائي بمدرب منتخبنا الوطني لكرة القدم الكابتن طارق السكتيوي قبل المغادرة الي المملكة العربية السعودية للمشاركة في خليجي ٢٧ بمدينة جدة، بالتوفيق للاعبي الأحمر العماني وللجهاز الفني والإداري وكلنا أمل بالظهور بأداء مشرف ونتيجة إيجابية.

أحمد الشيدي

أخطر مصاصي الدماء هم الذين لا يتركون أثراً على الجسد، لكنهم يتركون أثرهم في جيبك ونفسك وطموحك.

هل باتت المواجهة الأمريكية الإيرانية على أعتاب «منعطف حاسم»؟!

الرؤية - غرفة الأخبار

يترقب العالم «القرار الكبير» الذي سيتخذه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن إيران في الأيام المقبلة، في وقت تشهد فيه منطقة مضيق هرمز حالة من اللاسلم واللاحرب، وذلك في ظل الشروط الصارمة التي وضعتها إيران لخوض أي مفاوضات مع الجانب الأمريكي والتهديد بضرب المصالح الأمريكية في المنطقة حال اندلاع أي شرارة حرب جديدة.

ولقد لوّح الرئيس الأمريكي -مجددا- بالعودة إلى التصعيد العسكري ضد إيران، مُعلناً اقترابه من اتخاذ «قرار كبير» بشأن الحرب، في وقت تسعى فيه إدارته إلى تحديد ملامح المرحلة المقبلة من الصراع، بين استئناف العمليات العسكرية الواسعة النطاق أو الدفع باتجاه تسوية دبلوماسية.

وقال ترامب، في مقابلة مع موقع «أكسيوس» الإخباري، إنه يقترب من «منعطف حاسم» بشأن الحرب، متسائلاً عما إذا كان ينبغي له «التدخل وإبادة النظام الإيراني» أو عدم القيام بذلك. وأضاف أنه «قرار كبير، وأي شيء يمكن أن يحدث».

وكان ترامب أعلن مؤخرا أن الحرب ستنتهي قريباً، إلا أن مسؤولين أميركيين حذّروا من أن الصراع دخل مرحلة من الجمود «غير قابلة للاستمرار» في ظل وضع لا يشبه الحرب الشاملة ولا السلام. وحسب هؤلاء المسؤولين، أبقى ترامب ووزير الحرب بيت هيغسيث على مستوى القوات الأمريكية في الشرق الأوسط حتى نهاية العام؛ تحسّباً لاحتمال العودة إلى العمليات القتالية الواسعة النطاق.

وفي المقابل، أعلن «الحرس الثوري» الإيراني استهداف ناقلة النفط «ترينت» التي ترفع علم توغو، وصعَّد لهجة تهديداته للسفن التجارية التي تقترب من هرمز بأنها ستواجه «التدمير» إذا حاولت عبور المضيق من دون الحصول على تصريح من السلطات الإيرانية. وتعكس هذه الرسالة تشدد طهران في فرض شروطها على حركة الملاحة عبر الممر المائي الاستراتيجي، الذي كان يمر عبره ٢٠ في المائة من صادرات النفط قبل الحرب. كما قال محسن رضائي أمين مجلس الأمن القومي الإيراني، إن تقديرات وحسابات الرئيس الأمريكي بشأن إيران كانت خاطئة، لافتا إلى أن الحرب بدأت بتحريض من رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وأضاف: «من صالح واشنطن القبول بشروطنا للخروج من الحرب وتهديدات ترامب لن تحقق أي نتيجة ومستعدون لحرب حاسمة، ونحن نعرف نقاط ضعف الجيش الأمريكي ومستعدون أكثر من قبل لمواجهة هجماته الجوية، كما وصلنا إلى قناعة بتغيير استراتيجيتنا تجاه واشنطن بعد انسحابها من مذكرة التفاهم".

وأشار رضائي -في تصريحات صحفية- أن إيران اختبرت صاروخا مضادا للسفن بالقرب من حاملة طائرات أمريكية، مؤكدا: «جادون في الدفاع وسنضرب القواعد الأمريكية ومصالح واشنطن في المنطقة بقوة أكبر إذا هوجمنا".

وفيما يخص المفاوضات، قال أمين مجلس الأمن القومي الإيراني: «المشاورات متواصلة مع الوسيطين القطري والباكستاني وأبلغناهما بشروطنا للتفاوض، وشروطنا هي إنهاء الحرب في جميع الجبهات والإفراج عن أموالنا المجمدة وإنهاء الحصار البحري، وإجراءات أمريكا وإسرائيل تسمح لنا بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي، وما زلنا ملتزمين بفتوى المرشد الراحل ولم نغير عقيدتنا النووية لكن لا نعلم ماذا سيحدث في المستقبل".

من جهته، قال نائب رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، عباس مقتدائي، إن المادة العاشرة من الخطة الاستراتيجية لتأمين أمن مضيق هرمز تشمل الكابلات ومعدات نقل البيانات التي تمر عبر البحر.

وأضاف أن مرور الكابلات وغيرها من المعدات المرتبطة بنقل البيانات عبر مضيق هرمز سيكون مشروطاً بالحصول على موافقة الجهات المختصة في إيران. واعتبر عدد من المحللين أن هذا التصريح يحمل دلالات تصعيدية كبيرة وخطيرة.

ترامب يلوّح باقتراب التصعيد الكبير ضد إيران

مسؤولون أمريكيون: حالة الجمود بين إيران وأمريكا غير قابلة للاستمرار

«الحرس الثوري» يصّعد لهجة التهديدات للسفن التجارية إذا حاولت عبور مضيق هرمز دون تصريح

رضائي: اختبرنا مؤخرا صاروخا مضادا للسفن بالقرب من حاملة طائرات أمريكية